معهد التخطيط القومى

معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢٣٤)

ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة و مردوداتها على التنمية البشرية

يونية ٢٠١٢

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥
A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٣٤)

ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية

مارس ٢٠١٢

جمهورية مصر العربية
مركز دراسات التنمية البشرية

حول ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية

الباحث الرئيسى

أ.د. وفاء أحمد عبدالله

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته فى خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذى القرار وللمتخصصين والباحثين والدارسين ذوى الاهتمام.

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الإستعانه ببعض الخبرات من ذوى الخبرة العلمية والعملية من خارجه فى دراسة الموضوعات التى تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد فى خطة بحوثه السنوية.

ويبقى سعياً دائماً على مسار رؤية تضىء طريق المستقبل بمقارنات عالمية وإقليمية ومحلية بما يخدم قضايا التنمية المستدامه ورخاء مصرنا الحبيبه.

وندعو الله ان يقدم هذا العمل صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق بما يتواكب مع تطلعاتنا وطموحاتنا نحو اثراء وتطوير جهودنا البحثية من أجل غداً أفضل لمصرنا وكافة شعوب العالم.

ولايسعنى إلا أن أتوجه بالشكر لكافة المشاركين من داخل معهد التخطيط القومى وغيره من المؤسسات العلمية المناظره على الجهود المبذوله والتى تصب فى مصلحة الوطن.

والله ولى التوفيق،،،

مدير المعهد

أ.د. فادية محمد عبد السلام

ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية

المشاركون فى هذه الدراسة :

أ٠د٠وفاء أحمد عبد الله (باحث رئيسى)

أ٠د٠ خضر عبد العظيم أبو قورة

أ٠د٠ لطف الله إمام صالح

أ٠د٠ زينات طبالة

أ٠د٠ دسوقى عبد الجليل

أ٠د٠ عزة الفندرى

أ٠د٠ إيمان منجى

مستخلص

تأتى أهمية الدراسة إلى أن هناك تغيرات إجتماعية شهدها المجتمع نجمت عن التحولات الجذرية التى شهدها العالم فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتربوية وماصاحبهما من ثورة المعلومات والتطور التكنولوجى.

وبناءً على ذلك تهدف الدراسة إلى التعرف على بعض ملامح مايحدث من تغيرات إجتماعية وثقافية كنتيجة للتحول إلى النظام العالمى الجديد . ولتحقيق هذا الهدف سوف يتم تغطية ورصد بعض ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة المؤثرة على التنمية البشرية فى إطار العولمة وذلك من خلال سبعة قضايا على النحو التالى:

- القضية الأولى : تشخيص سوسيولوجى لقضية التغير فى المجتمع المصرى : وذلك من منظور التراث السوسيولوجى كمحاولة تشخيص نظرية من أجل التعرف على وضع إرادة التغير فى مصر كمدخل لمناقشة إشكالية التغير الاجتماعى ، وضعا فى الإعتبار خصوصية الحالة وطرح رؤية نحو المستقبل مع إثارة تساؤلات حول ثورة ٢٥ يناير ، ومناقشة دورها فى إمكانية إحداث نهضة مصرية حديثة.
- القضية الثانية : العولمة بإعتبارها العامل المؤثر على إحداث التغير فى الوقت المعاصر وذلك بالتركيز على منظور تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية السلبية على رأس المال الاجتماعى فى مصر ، وتداعيات مخاطرها ، وذلك تطبيقا على الحالة المصرية من خلال رؤية بحثية حاولت إستخدام مفهوم علاقة السبب بالأثر بين آثار العولمة وبين التغيرات فى رأس المال الاجتماعى المصرى.
- القضية الثالثة : الثقافة كمدخل لمواجهة آثار العولمة وتنمية الطابع القومى للشخصية المصرية : وفى هذا السياق تم طرح مفاهيم الثقافة ، وثقافة العولمة وخصائصها وإنعكاساتها على الواقع الاجتماعى متجسداً فى الأسرة ، وتنمية الطابع القومى للشخصية المصرية ودور التربية فى هذا السياق . وتطرح الدراسة إستراتيجية تعمل على مواجهة الآثار السلبية لثقافة العولمة.
- القضية الرابعة : المشاركة الشعبية والشراكة الدولية كآلية من أجل التغير للتنمية فى إطار العولمة : حيث يتم طرح آليات إحداث التغير فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة إلى تقديم مقترحات حول تطوير آليات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لإحداث التغيير الذى يحقق المطالب الشعبية ويعمل على تعميق الهوية الوطنية فى مواجهة ماتفرضه العولمة من نظم وآليات لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.
- القضية الخامسة : التغير الاجتماعى وقطاع التعليم : تم دراسة أثر تغير عدد السكان على تغير الطلب على خدمة التعليم واثر تغير القيم على هذه الخدمة فى إطار تغير دور المجتمع المدنى ، وتحقيق المساواة كركيزة أساسية للتغير الاجتماعى والذى يرتكز فى عصر العولمة على أشكال وأنماط جديدة للخدمة التعليمية وذلك فى ظل الإنفتاح على العالم وتحقيق إقتصاد المعرفة.
- القضية السادسة : واقع التغير الاجتماعى فى قطاع الصحة : حيث التغيرات الاجتماعية فى ظل العولمة والحق فى الصحة واثر ذلك على الأوضاع الصحية والتى من أهمها الحصول على الغذاء الصحى والخدمة الصحية خاصة للفئات الفقيرة والمهمشة.
- القضية السابعة : الإدارة المجتمعية والحكم الرشيد : حيث تم التركيز على الحوكمة كأحد أهم النظم التى أفرزتها العولمة وذلك لمواجهة قضايا الفساد بالتطبيق على قطاعى التعليم والصحة ، ثم تقديم مقترح بإستراتيجية لمواجهة هذا الفساد.

يتضح مما سبق رصده ومناقشته فى ضوء محدودية الوقت المتاح للدارسة تم فقد إختيار بعض المجالات الاجتماعية لرصدها وتحكيمها ومناقشتها على أمل إجراء المزيد مستقبلا من الدراسات المتأنية لما حدث من تغيرات فى باقى المجالات الاجتماعية التى لم تخضع لها هذه الدراسة .

إن هناك حاجه لمزيد من الدراسات المتأنية المتعمقة لتغطية التغير فى المجالات الاجتماعية المختلفة فى إطار العولمة ومردود ذلك على التنمية البشرية خاصة فى ظل المتغيرات التى أحدثتها ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

The current Social Changes Characteristics and Their Impact on Human Development

The society has known several social changes that were generated from the vouted transferes that the world had known in the economic. social. political, educational and information technologies areas.

The research aimed to investigate and explore some characteristics of these changes in those areas resulted from the transfere towards the new world system. To achieve this objective the researche will try to cover certain social characteristics of the changes occurred contemporary tha affected the human development within the context of globalization through investigating and exploring seven issues.

First Issue; to conduct sociological diagnosis for the changes occurred in the Egyptian society. This issue is investigated through the sociological heritage as a theoretical diagnostic trail in order to know more about the will to change in Egypt as un approach to discuss the social change problematic. Such investigation is done taking in consideration the uniqueness of the Egyptian case by elaborating a future vision and raising certain interrogations about ٢٥ January revolution and its role to create a possible modern Egyptian progress.

Second Issue; attempts to discuss the globalization as influencial factor to create change in the contemporary present. This issue will be noked by exploring the globalization negative socio-economic effects on the Egyptian social capital as encountered risks. This is done through an application on the Egyptian case through a research perspective that tried to use the cause/ effect relationship concept, i.e. trying to relate the globalization effects and changes that had accrued in the Egyptian social capital.

Third Issue; investigates the culture as an approach to discuss the globalization effects developing the national identity of the Egyptian personality. In this context the following issues had been discussed: the concepts of culture, the culture of globalization, its social reflections on the family, the development of the national style of the Egyptian identity and the role of upbringing and nurturing in this concern. The study of this issue tried to formulate a strategy against the negative effects of the culture of globalization.

Fourth Eissue; handled the popular participation and the international partnership as a machinery to change for development within the globalization context. Certain propositions have stated for developing the popular participation and the international partnership to create the change that realizes the popular demands on enhances the national identity in front of the globalization socio- economic system and machineries.

Fifth Issue; handled the social change and the education sector. The following issues war covered; the effect of the population number changes on changing the demand for education. the effect of change in values on the demand for education with relation to the change of the civil society role and realizing the equity as a principal base for social change, where the education in the globalization era depends on new types of education in order to be more open to the world and realize the economy of knowing.

Sixth Issue; handled the social change in the health sector and rights to obtain the health services within the globalization and the effects of all these on obtaining a healthy food and health services for the poor and economically and socially marginalized strata.

Seventh Issue; covered the societal management and the rational governing. This part of research covered governance as one of the important system that resulted from globalization to face the corruption. The education and the health sectors were the main areas for the application. This part is ended by submitting a strategy against the corruption.

ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية

تقديـــــم :

شغل مفهوم التغير الاجتماعى إهتمام الباحثين والدارسين فى مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على السواء من حيث تحديد العوامل الدافعة له والمؤثرة فيه والمحددة لمردوداته ومعرفة طبيعة الآثار الناجمة عن ما يحدث نتيجة لهذا التغير وتحديد لأهم نتائجه ، ويؤكد البعض بأن التغير الاجتماعى الحالى فى إطار التغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية الحالية يشكل تحولات جذرية تصل إلى حد الثورات على الأوضاع القائمة والتى يتم من خلالها إحداث تغييرات جوهرية فى كل من هذه المجالات .

ولا شك أن ما يحدث من هذه التغيرات يرتكز أساساً على ما يواكبها من الجديد من التنمية العلمية وإستخدام المستحدث من التكنولوجيا وثورة المعلومات والتى صاحبت العصر الحالى عصر العولمة . .

وهنا تفرض العولمة دورها بوصفها عنصراً دافعاً للتغيرات الجديدة التى تمر بها العديد من المجتمعات ومدعمة لهذا الدور من خلال ثورة المعلومات والتقدم الإعلامى المذهل والتقدم التقنى المتجدد حيث تطرح تأثيراتها كواقع فعلى يوجب البحث الجاد فى كيفية التعامل مع هذا الواقع الجديد من خلال التفكير الفعلى فى وضع الإستراتيجيات والخطط التى يمكن من خلالها إعادة صياغة للأساليب التى من شأنها أن تحقق ما نتطلع إليه من أهداف لإحداث التغيير إلى الأفضل .

فالتنمية البشرية الجادة والموضوعية أصبحت حالياً فى عصر العولمة لا ترتبط بالمتغيرات الاقتصادية فحسب ولكنها تتأثر أيضاً بما يصاحبها من التغيرات الاجتماعية والتربوية الإيجابية حيث لا جدوى من الإصلاحات الاقتصادية إذا إختلت منظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية وسادت الفوضى وإنتشرت الإنحرافات وعم الفساد وانعدم الأمن والأمان وحدث التسيب والإنهيار فى النظم الإدارية والمجتمعية وإختل التوازن البيئى الطبيعى والمجتمعى ، الأمر الذى يوضح مدى الإرتباط بين المنظومات الثلاث السياسية والإقتصادية والاجتماعية والمسئولة مجتمعه عما يتحقق من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق آمال وطموحات المجتمع على المدى القصير والبعيد . . .

وفى هذا السياق تأتى أهمية هذه الدراسة والتى تستهدف بكل أساس التعرف على بعض ملامح ما يحدث من تغيرات إجتماعية وثقافية كنتيجة للتحول إلى النظام العالمى

الجديد والذى فرض هيمنته على العالم منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضى والتى أصبحت تسيطر عليه السوق الرأسمالية سيطرة كاملة ومطلقة الأمر الذى أنعكس على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى صورة عولمة الاقتصاد وعولمة للثقافة وعولمة القيم...

وفى إطار محاولة تحقيق هذا الهدف يعتبر التغير الاجتماعى فى إطار العولمة وأثاره على رأس المال الاجتماعى من القضايا التى تقع فى قمة الدراسات المطروحة فى هذه الدراسة.

وفى ضوء الوقت المتاح لهذه الدراسة والذى لا يسمح بتغطية ورصد للتغيرات الاجتماعية المعاصرة فى مجمل مجالاتها المؤثرة على التنمية البشرية فى إطار العولمة فإنه يتم تقديمها تحت عنوان ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على هذه التنمية ، وذلك من خلال تقديم عرض نظرى للتغير بالنسبة لبعض المجالات الاجتماعية ومنها الثقافة والمشاركة الشعبية وعرض تطبيقى بالنسبة لمجالات الصحة والتعليم والحوكمة على أمل إجراء المزيد مستقبلاً من الدراسات المتأنية لما حدث من تغيرات فى باقى المجالات الاجتماعية التى لم نخضع لهذه الدراسة.

كما تجدر الإشارة إلى أن مجالات التطبيق التى تناولتها هذه الدراسة تم إختيارها بناء على ما لها من قوة العلاقة المؤثرة بشكل مباشر وفعال بالنسبة للتنمية البشرية بالإضافة إلى أن مجال الحوكمة فرض أهميته بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والتى واكبت فترة إنجاز هذه الدراسة بإعتبار ضرورة تفعيل هذا الموضوع بعد قيام هذه الثورة([1]).

والدراسة المقدمة دراسة نظرة مكتبية تستند على المنهج الوصفى التحليلى للوصول إلى رسم ملامح لشكل وطبيعة ونوعية التغيرات لسمات بعض المجالات الاجتماعية والتى أحدثت التغير الحالى فى طبيعة هذه الجوانب من حيث إرتباطها بتنمية المجتمع كمردود لما أفرزته إستراتيجيات وسياسات العولمة فى الجوانب السياسية والاقتصادية.

فى ضوء ما تقدم فإن القضايا الاجتماعية التى تناولتها هذه الدراسة فى إطار الهدف والأسلوب المستخدمين لإجرائها والتى سبق الإشارة إليهما تتعامل مع عدد سبعة من القضايا الاجتماعية تبدأ أولها بتشخيص سوسيولوجى لقضية التغيير فى المجتمع المصرى ثم تستعرض ثانيها قضية العولمة بإعتبارها العامل المؤثر على أحداث التغيير فى الوقت المعاصر بالتركيز على منظور تأثيراتها السلبية على رأس المال الإجتماعى فى مصر ، كما

---

[1] تجدر الإشارة إلى أن ثورة ٢٥ يناير قد حدثت أثناء تنفيذ مقترح لهذة الدراسة تم إعداده مسبقاً ضمن خطة بحوث المعهد ٢٠١٠ / ٢٠١١ وحدثت الثورة أثناء تنفيذه الأمر الذى إستوجب من المشاركين فى هذه الدراسة إلى الإشارة إلى بعض جوانب هذه الثورة إما كدوافع أو آليات أو فعاليات وليس كنتائج لم يتأكد دورها بعد فى إحداث عملية التغيير المطلوب.

تناولت الدراسة الثالثة والرابعه بشكل نظرى قضيتى الثقافة والمشاركة الشعبية كنماذج متأثرة بفاعليات هذه العولمة فى عديد من الجوانب الثقافية والمعرفية والإجرائية تجاه إحداث التغيير .

كما تقوم الدراسة بتقديم بعض نماذج تطبيقية لحدوث التغير فى بعض مجالات التنمية الاجتماعية وذلك من خلال تقديم ثلاث دراسات ترصد ما حدث من تغير فى مجالات التعليم والصحة والحوكمة والتى تمثلها الدراسات الخامسة والسادسة والسابعة وبناء على ذلك فإن الدراسات التالية تمثل محتوى هذا العمل البحثى وهى تعمل فى مجموعها على تحقيق الهدف الرئيسى الذى يسعى إلى تحقيقه " لوضع ملامح للتغيرات الاجتماعية المعاصرة فى مصر فى إطار مؤثراته على التنمية البشرية " ، و يتمثل هذا المحتوى فى الدراسات التالية :

١ - التغير الاجتماعى و الإتجاه إلى المستقبل / الحالة المصرية نموذجاً .
٢ - العولمة وتداعيات مخاطرها على تسييل وهشاشة رأس المال الاجتماعى / الحالة المصرية .
٣ - المدخل الثقافى فى مواجهة آثار ثقافة العولمة وتنمية الطابع القومى للشخصية المصرية .
٤ - المشاركة الشعبية والشراكة الدولية كآلية من أجل التغيير للتنمية فى إطار العولمة .
٥ - التغير الاجتماعى و قطاع التعليم .
٦ - التغير الاجتماعى وقطاع الصحة .
٧ - الإدارة المجتمعية والحكم الرشيد .

ويتم تقديم منتج هذه الدراسات فى فصلين

الفصل الأول : ويقدم جانب نظرى يشمل الأربعة دراسات الأولى حول قضية التغير الاجتماعى وقضية العولمة وتداعيات مخاطرها وقضية الثقافة فى مواجهة آثار العولمة وقضية المشاركة الشعبية والشراكة الدولية كآليات للتغير فى إطار العولمة .

الفصل الثانى : ويقدم جانب تطبيقى يتم فيه رصد لموضوع التغير فى ثلاث قضايا إجتماعية وهى قضية التعليم والصحة والحوكمة .

ولا شك أن منتج هذا العمل يحتاج إلى المزيد من الدراسات الميدانية المرتبطة برصد ودراسة ما تعكسه التغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية المعاصرة وتحليلها لمعرفة

المزيد من تأثيراتها على كل الجوانب الاجتماعية وتحويل ما تم التوصل إليه من هذه التغيرات والإنتقال بها من وضعها كملامح إلى واقع مؤكد يمكن التعامل معه بقدر عالى من الثبات بالنسبة للمستقبل بشكل علمى لتعظيم إيجابياته والقضاء على سلبياته للوصول إلى مستقبل أفضل فى إطار العولمة ٠٠ والله ولى التوفيق ،

فهرس المحتويات

	الصفحة
الفصل الأول : الجانب النظرى للدراسة	١
القضية الأولى: التغير الاجتماعى والإتجاه إلى المستقبل "الحالة المصرية نموذجا"	٢
أولا : فى المدخل: قضايا فى المركز – تفكيك الظاهرة	٢
ثانيا: إشكاليـــة الظاهرة وبعض سماتهـــا فى التراث السوسيولوجى	٦
ثالثا : ماذا عن إشكالية ظاهرة التغيـر فى المجتمـع المصـــــرى وسبل الإتجاه للمستقبل.	١١
رابعا: التغير الذى أحدث إنفراجـا فى البـناء الاجتمـــاعى المسدود نذر التغير – اللحظة التاريخية ودلالاتها .	١٥
خامسا: معـالم الطـــريق إلى المستقبل	١٨
سادسا : بعض الحصاد	٢٢
القضية الثانية:"رأس المال الذهنى المصرى بين مطرقة العولمة وسندان سياسات التعولم"	٢٦
(القسم الأول) العولمة (الكوكبية – الكوننة) :	٢٧
(أولا) ضيق الفجوة الزمنية بين الاكتشاف العلمى وتطبيقه صناعيا.	٢٧
(ثانيا) الإنتقال من التقنى الآلى إلى التقنى الرقمى.	٢٨
(ثالثا) المشاركة فى الملفات وفى المعلومات وفى المعلوماتية.	٢٨
(رابعا) الإتصال بديلاً عن الإنتقال.	٢٩
(خامسا) التبادل عن بعد	٢٩
(سادسا) الحرب عن بُعد.	٣٠
(سابعا) تواصل أجيال تقنيات التبادل عن بُعد .	٣٠
(ثامنا) الثورة البيولوجية والخلايا الجينية والتطويع الوراثى.	٣١
(تاسعا) الإستعمار الجينى لدول العالم الثالث .	٣٢
(عاشرا) إحلال التخليقى محل الطبيعى من مواد .	٣٣

(حادى عشر) تصغير الأشياء وطباعتها ونسخها وإستنساخها. ٣٣
(ثانى عشر) الفكر المبدع أولى بالحماية . ٣٣
(ثالث عشر) العالم قرية واحدة معلوماتياً وإتصالياً وإستثماريا. ٣٤
(رابع عشر) تعدى الجنسيات بعد تعدد الجنسيات أعمالاً. ٣٤

(القسم الثانى) منظومة إدارة العولمة: ٣٦
(أولا) الـــدول الصناعية السبع رأس منظومة إدارة الاقتصاد العالمى. ٣٦
(ثانيا) تنامى نفوذ الشركات متعدية الجنسيات . ٣٦
(ثالثا) التجارة الإلكترونية بديلاً عن التجارة الورقية . ٣٦
(رابعا) التجارة الإلكترونية ثورة غيرت أوجه الاقتصاد والمجتمع والسياسة . ٣٨

(القسم الثالث) مخاطر العولمة (مخاطر: الكوكبية – الكوننة). ٣٩
(أولا) الإنكشاف المعلوماتى. ٣٩
(ثانيا) حروب الجينات والخلط بين الأجناس. ٣٩
(ثالثا) فقدان السلالات النباتية لإنتاجيتها نتيجة إستثارة الوعى الهجنى والتنوع البيولوجى للمحاصيل الزراعية الرئيسية. ٤٠
(رابعا) إستلاب المـــنوعات البيولوجية للمحاصيل وإيداعها ببنوك الجينات. ٤١
(خامسا) فقدان الآلية السياسية لإثبات الحقـــوق فى الأصـــــول الوراثية النباتية فى ظل إتفاقية الجات. ٤١
(سادسا) فقدان الآلية القانونية لإثبـــات الحقوق فى الأصـــــول الوراثية. ٤٢
(سابعا) مخاطـــر عـــولمـــة الاقتصـــاد المصـــرى . ٤٢
(ثامنا) التناقض بين الإندماجات الاقتصادية المحلية والإقليميـــة والعالمية. ٤٥
(تاسعا) إستعمار قديم فى ثوب جديد الرقمنة خيوطه. ٤٧
(عاشرا) تقنين وشرعنة معولمة الهيمنة الإستعمارية. ٤٧
(حادى عشر) توسيد وتأسيد سياسى هش ووأد الأعمدة المؤسسية للمجتمع السياسى . ٤٨

(القسم الرابع) تسييل رأس المال الاقتصادى المصرى (السبب): ٤٩
(أولا) إعادة بناء البنية التحتية والفوقية المصرية خلال حقبتـــى الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم. ٤٩
(ثانيا) تبنى برنامج لإصلاح السياسات القطاعية ظـــاهره التحرير وباطنه الإنزلاق إلى مثالب النمو بلا تنمية . ٤٩
(ثالثا) تطبيق برنامج للخصخصة غابت عنه المعايير العادلة عند التقييم وفى الإجراءات وفى تحديد القيمة. ٥٠
(رابعا) تعويم الجنيه المصرى فى بداية عام ٢٠٠٣ أدى إلى إغراقه فى ظلمات التدنى. ٥١
(خامسا) تمويل مباح لأصحاب الحظوة الذين تثاقلوا فى السداد وتدللوا عند التسويةلدى التعثر المصطنع بعضه. ٥٢
(سادسا) أكثر من ستة عشر الف فدان تم تخصيصها لنفر قليل من المستثمرين بالأمر المباشر . ٥٣
(سابعا) أراضى مخصصة لحل أزمة الإسكان تذهب سعيا منكورا غير مشكورالى سبعة من رجال الأعمال. ٥٤
(ثامنا) الإطاحة بالمحاصيل الإستراتيجية من التركيبة المحصولية. ٥٤
(تاسعا) لفظ الصناعات الإستراتيجية من المنظومة الصناعية المصرية. ٥٦
(عاشرا) تجريف تنموى للإقتصاد العينى إحيازا للإقتصاد المالى النقدى المضارب. ٥٧

(القسم الخامس) تسييل رأس المال الاجتماعى المصرى (السبب): ٥٩
(أولا) تدمير الأسرة عناصرا وأوصالاً. ٥٩
(ثانيا) تفكيك منظومة القيم والمعايير والمعـــانى عمدا مـــع سبق الإصرار والترصد. ٥٩
(ثالثا) إبلاء النسيج الثقافى والاجتماعى : ٦١

(القسم السادس) هشاشة رأس المال الذهنى (الأثر): ٦٨
(أولا) التدين بالتمنى والتحلى دون أن يقر شينا فـــــى القلب أو يَصدُقّه العمل . ٦٨

(ثانيا) التعامل بالحيلة والتحايل دون نفس لوامة. ٦٨
(ثالثا) طفو وسيادة الغث وإنطواء وإنحسار وإغراق الثمين. ٦٩
(رابعا) تعطيش الأرض والبشر والزروع والضروع . ٧٠
(خامسا) تجويع البشر والضروع . ٧١
(سادسا) إشاعة الأوهام بالأرقام سترا لفظاظة وفظاعة رباعيات الجهل والمرض والفاقة والبطالة. ٧٣
الخلاصة :
رأس المال الذهنى المصرى فى محنة ، فما الحل ؟ ٧٤

القضية الثالثة: "المدخل الثقافى فى مواجهة آثار العولمة ، وتنمية الطابع القومى للشخصية المصرية" ٧٧
مقدمه
أولا : ماهية الثقافة
ثانيا : ثقافة العولمة وانعكاساتها على الواقع الاجتماعى :"الأسرة نموذجا" ٨٥
ثالثا : تنمية الطابع القومى للشخصية المصرية. ٩٢
رابعا : تصور إستراتيجى مقترح للتخطيط الثقافى كمدخل رئيسى فى سلبيات ثقافة العولمة ، وتنمية الطابع القيمى للشخصية المصرية . ١٠٠

القضية الرابعة :"المشاركة الشعبية والشراكة الدولية والتغيير للتنمية فى إطار العولمة" ١٠٧
أولا: العولمة والتغيير ١١٠
١- فلسفة التنمية الشاملة والتغيير ١١٠
٢- أيدلوجية العولمة الاجتماعية والتغيير. ١١٣
ثانيا: الشراكـــة الدولية والمشاركة الشعبية والتغيير الاجتماعى فى إطار العولمة : المفاهيم – التعريفات – الآليات. ١١٥
١- الشراكة كأداة للتغيير فى العلاقات الاقتصادية الدولية فى إطار العولمة. ١١٦
٢- صور المشاركة الشعبية الدوافع والفوائد . ١١٩
٣- نظم المشاركة الشعبية فى ج.م.ع وآلياتها ١٢١
ثالثا: آليات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لإحداث التغيير فى عصر العولمة: ١٢٢

١- تعريف المجتمع المدنى. ١٢٣
٢- العولمة وإتساع النطاق الجغرافى لأنشطة المجتمع المدنى وتعدد آلياته لإحداث التغيير فى مجال التنمية الاجتماعية . ١٢٤
أ - المجتمع المدنى العالمى. ١٢٤
ب- المجتمع المدنى عبر القومى . ١٢٥
ج- المجتمع المدنى العالمى المنهجية والقضايا التى يتناولها. ١٢٦

رابعا: تعريفات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لإحداث التغيير فى إطار العولمة وثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. ١٢٩
١- منهجية اتخاذ القرارات ووضع السياسات. ١٢٩
٢- الأهداف غير المعلنة للشراكة الدولية. ١٣٠
٣- عنصر التمويل. ١٣١
٤- ثورة ٢٥ يناير وتعريفات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لإحداث التغيير ١٣٢
٥- بنود جديدة لإطار تعريفات المشاركة الشعبية والشراكةالدولية اضافتها ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لإحداث التغيير فى ظل العولمة . ١٣٥
٦- تعريفات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لإحداث التغيير فى إطار العولمة. ١٣٦

خامسا: تعاظم دور الشراكة وتراجع دور الدولة لإحداث التغير فى اطار العولمة. ١٣٧

سادسا : مقترحات حول تطوير آليات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لإحداث التغيير الذى يرتضيه المجتمع القومى للتنمية فى إطار العولمة. ١٤١

الفصل الثانى : الجانب التطبيقى للدراسة ١٤٧

القضية الخامسة :"التغير الاجتماعى وقطاع التعليم " ١٤٨

مقدمة ١٤٩

المحور الأول : أثر تغير عدد السكان على تغير الطلب على خدمة التعليم . ١٥٠

المحور الثانى : أثر تغير القيم ... مفهوما وترتيبا ... على التغير من خدمة تعليمية تعظم الجدوى الاجتماعية إلى سوق لتقديم خدمة يحكمها المكسب والخسارة . ١٥٦

المحور الثالث : تغير مسئولية تقديم الخدمة التعليمية من الدولة بالدرجة الأولى إلى شراكة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى وظهور لغات متعددة أثرت على نسيج المجتمع : ١٦٠

- دور المجتمع المدنى وخاصة الجمعيات الأهلية فى قطاع التعليم.
- اللامركزية فى إدارة العملية التعليمية ودور مجالس الأمناء .
- الحوكمة والمشاركة المجتمعية .

المحور الرابع: التغير وقطاع التعليم وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع كأحد عناصر الحوكمة . ١٦٨

المحور الخامس : الإنفتاح على العالم واقتصاد المعرفة وأشكال جديدة للخدمة التعليمية. ١٧١

القضية السادسة: " التغير الاجتماعى "وقطاع الصحة" ١٧٩

مقدمة ١٨٠

أولا : العولمة والحق فى الصحة ١٨١

ثانيا :تغير النظم الصحية فى ظل التغيرات الاجتماعية. ١٨٣

ثالثا: حول النظام الصحى الحالى ١٨٧

رابعا : الهيئات التى لديها سلطة سن القوانين ورسم السياسة الصحية ١٩٠

خامسا :حول الإنفاق الصحى ١٩٥

سادسا :سوء التغذية ٢٠١

سابعا: أهم التوصيات		٢٠٦
القضية السابعة: الحوكمة : "الإدارة المجتمعية والحكم الرشيد"		٢٠٩
أولاً :	مفهوم الحوكمة وتطور نشأته.	٢١١
ثانياً :	شروط وخصائص الحوكمة.	٢١٢
ثالثاً :	منظومة الحوكمة:	٢١٣
-	مدخلات منظومة الحكومة:	٢١٤
-	عمليات منظومة الحوكمة :القيادة الرؤية الإستراتيجيـــة	٢١٦
-	الأطراف المعنية بالحوكمة (الدولة والمجتمع المدنـــى - القطاع الخاص - الشباب).	٢١٧
-	مخرجات منظومة الحوكمة (التنمية الاقتصادية - التنمية الإجتماعية - التنمية البشرية.	٢٢٣
-	قيم ومبادئ وأخلاقيات منظومة الحوكمة : النزاهة - الكفاءة - العدالة - والمساواة المشاركة - الشفافية - المساءلة.	٢٢٥
رابعاً :	الفساد والإستراتيجيات المضاده له	٢٢٧
-	تعريف الفساد - تأثيرات الفساد	٢٢٧
-	تأثيرات الفساد	٢٢٨
-	بعض صور الفساد فى قطاعى التعليم والصحة	٢٢٩
-	إستراتيجية مواجهة الفساد	٢٣٢
-	الخاتمة	٢٣٤
-	إستخلاص وتعقيب	٢٣٥
-	المراجع	٢٣٩

الفصل الأول: الجانب النظرى للدراسة

القضية الأولى : التغـير الإجتمـاعى والإتجـــــاه إلـى المستقبل الحالة المصريـــة نموذجـا.

القضية الثانية : رأس المـال الـــــذهنى المصرى بيـن مطرقة العـولمة وسندان سياسات التعولم.

القضية الثانية : المدخـــل الثقـــافى فى مواجهة آثار ثقافـــة العولمة وتنمية الطابع القومـى للشخصية المصريـة.

القضية الرابعة : المشاركة الشعبية والشراكة الدولية والتغيير للتنميـة فى إطار العولمة.

القضية الأولى :التغير الإجتماعى والإتجاه إلى المستقبل
الحالة المصرية نموذجا

أولا : فى المدخل

- قضايا فى المركز

١- غيبة علم الإجتماع النقدى والقياس الاجتماعى:

إن البحث فى قضايا التغير الاجتماعى ومشكلاته تكتنفه عدداً لا بأس به من الصعوبات من منطلق أن التغير ظاهرة إجتماعية كلية عامة ومركبة من حيث أن الإنسان هو الدارس والمدروس وأحياناً تجتمع الذات الباحثة بموضوع التغير ذاته والذى هو بؤرة الإدراك .

ويصعب عليها أى الذات الدارسة أن تدرس الموضوع دراسة مستقلة وموضوعية بالكامل . أضف إلى ذلك صعوبة عزل بعض أجزاء أو عناصر التغير عن بعضها الآخر أو إخضاع جزء منها للتجريب أو الإختبار.

وبالرغم من طفرات التحديث التى أنجزتها المدارس السوسيولوجية والفرنسية خاصة فى الآليات المنهجية لبحث الظواهر الاجتماعية وتحديداً الإتجاه الذى عكف على تجديد مناهج البحث التى أسسها إميل دوركيم للظواهر الاجتماعية المعقدة ومنها التغير الاجتماعى خلال العقود الأربعة الأخيرة . ويفينا فى هذا الجانب التأثير الكبير والمتنامى للعوامل السياسية والاقتصادية على العوامل الاجتماعية والأخلاقية وسعى السلطة لتوجيه العلم الاجتماعى فى عمومه إلى مايُبَرر وجودها ويّوطن أركان قوتها بل إستخدام بعض العاملين فى هذه المجال من أعضاء هيئة التدريس والجامعات ومراكز البحوث كأدوات لخدمة السلطة وأنظمتها وليس خدمة الحقيقة والمجتمع وتسخير الدراسات ونتائجها وفق الإستراتيجية العامة والخاصة لسلطة الدولة .

ولقد تفنن الساسة فى إستخدام وسائل شتى لتكريس تبعية العلوم الاجتماعية وخاصة (علوم السياسة ، الاجتماع ، الاقتصاد) لكل ماهو سياسى والمتمثل فى مفهوم الأمن القومى . وتحت هذه الذريعة يمكن تبرير طمس الحقائق والنتائج وتحويرها لخدمة السلطة والحاكم أساساً تحت ستار مايخدم الأمن القومى .

وتراجع أو أهمل وأغفل مايخدم المجتمع الأم أو المجتمع الكبير وبدلاً من أن يّوَظفْ العلم أى "علم الاجتماع" لخدمة المجتمع ودقة تشخيص مشكلاته وحسن علاجها وحلها أولاً بأول تم

توجيهه لأن يكون فى خدمة السلطة وخادمها الوفى . ومن ثم غاب عن الساحة أو ضعف علم الاجتماع النقدى Sociologies Critique والقياس الاجتماعى Sociometrie السليم والموضوعى وعلى الرغم من إستعمال المنهج الرياضى فى علم الاجتماع ممثلاً فى الإحصاء إلا أن التوظيف كان خادعاً أو مضللاً حينما كان يستخدم لتزييف الوعى وتوجيه الأثر العام على ماتريده السلطة (١).

لقد عانى الفكر السوسيولوجى فى معالجته لقضايا ومشكلات التغير الاجتماعى ولايزال فى إشكالية بنيوية مركبة كادت تغيب ملامحها عن رؤية أكثر المشتغلين بقضايا المجتمع عامة والتنمية والتخطيط خاصة . فمعظم الدراسات التى تناولت أو عالجت التغير الاجتماعى المرتبطة بالقضايا الأكبر اللصيقة ، وهى تخطيط التغير الاجتماعى لتحقيق الأهداف الكبرى وهى التقدم وصولاً إلى التحديث ومن ثم وصولاً إلى النهضة كانت غائبة أو مجمدة .

لقد ضعف أو تلاشى الوعى بإدارة التغير الاجتماعى وتوجيهه نحو الأهداف الكبرى وفى مقدمتها تقدم المجتمع وتجديد عافية نظمه ومؤسساته وهيئاته . وغابت أسئلة النهضة الكبرى فى كثير من الأحيان مشدودا فى معظم الأحوال إلى وتيرة شبه أحادية يمثلها عنف السلطة الحاكمة من جانب وعنف المضاهاة بين الذات والآخر من جانب آخر . وكثيراً مايقع المجتمع بين فكى رَحَى الأول السلطة الحاكمة والثانى طغيان الآخر وشخصيته الحضارية المعقدة والغامضة والتى كثيراً ماتحتمى وراء العولمة وقوانينها ويتحكم الإثنان بالتبعية فى تعويق الحراك الاجتماعى السليم الذى يفتح أبواب التغير الاجتماعى الكلى الذى يسعى إلى فهم الواقع والتعامل معه وعلاج مشكلاته أوّلاً بأول (٢).

٢- المجتمع المصرى وحالة التفكك البنيوى :

وإذا إنتقلنا من العام إلى الخاص ونعنى به المجتمع المصرى فيمكن القول بأن معظم مدارس علم الاجتماع المعاصر قد إستقرت على أن البناء الاجتماعى السَوِىْ هو ذلك البناء الذى يكاد يخلو من معظم مظاهر التفكك البنيوى والذى يعالج الظلم ويحارب عوامل الفساد والقهر . إن التفكك يؤدى إلى الضعف والوهن والظلم والقهر يؤديان إلى الشعور بالغضب الذى يحتاج إلى تنفيس وإلا تحول مايشبه الماء المغلى فى القدر المكتوم الذى سينفجر لا محالة فى توقيت ما . لقد عانت البنية الاجتماعية المصرية من حالة إنسداد كبير فى العقد الأخير وبدت مظاهر الإنسداد فى سلسلة متواصلة من الإحتجاجات والإضرابات لمختلف أطياف المجتمع على أرصفة شوارع مجلس الشعب والشورى ورئاسة مجلس

الوزراء وكثيرا ما كانت تقابل إما بالتجاهل حيناً أو القمع والقسوة حيناً آخر ثم بعض الحلول الجزئية والمعالجات المبتسرة . وفى جميع الأحوال يبقى المَرَضُ قائما وينصب الاهتمام على بعض العلاجات الجزئية للعَرَض دون المرض .

الكثير من الباحثين الثقاة فى علوم الاجتماع والنفس والأنثروبولوجيا والتاريخ والجغرافيا والسياسة يكادون يجمعون على أن الصبر والصمت من سمات الشخصية المصرية ، وأن المصريين يختزنون فى وجدانهم وعقلهم الواعى والباطن مظاهر الظلم والقهر . لكن اللافت للنظر أنه فى السنوات الأخيرة بدأ أصوات من داخل أجهزة الإعلام الرسمى وبعض ساسة الحزب الحاكم السابق فى ترديد بعض المقولات فى أن الشعب المصرى لايثور وأنه قد أدار ظهره للسياسة والحكام ، وأنه أصبح مشغولاً بالبحث عن مصادر رزقه وقوت يومه وأن الكثيرين لايهتمون بشئون الحكم والسياسة بل إن البعض يتبجح ويقول بأن الشعب المصرى غير مؤهل لممارسة الديمقراطية *.

ثم تحدث المفاجأة ويخرج المارد من القمقم ويُحْدِثُ إنفراجه فى البناء الاجتماعى المسدود ممثلة فى ثورة ٢٥ يناير ، ثورة بلا قائد طليعتها شباب من شرائح عديدة من الطبقة الوسطى يعيش العصر بكل خصائصه الحديثة سرعان ماتضم إليهم أطيافاً غفيرة من أبناء وبنات الشعب المصرى بكل شرائحه وفئاته وثقافاته وطوائفه وأطيافه . ثورة إنطلقت من العالم الإفتراضى الذى بلورته شبكة الإنترنت وماتوفره من أدوات تواصلية حديثة مثل المدونات ، الفيسبوك والتويتر دون نسيان الهاتف المحمول "الجوال" وانطلقت هذه الوسائل كموجات البحر فى المجتمع الإفتراضى غير المنظور على المجتمع الواقعى وأفْرَخ ميدان التحرير فى القاهرة عشرات من ميادين التحرير فى الأقاليم بدأت بالسويس والإسكندرية وسرعان ماعمت محافظات الدلتا والصعيد وفى أقل من عشرين يوماً أنجز الوعى المجتمعى المصرى والعقل الجمعى المصرى والضمير المصرى أكبر وأعظم عملية تغير إجتماعى بنيوى كلى فى التاريخ المصرى ، يتبلور ذلك فى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وتوابعها .

تفكيك الظاهرة

للباحثة الفرنسية الروسية الأصل هيلين كاريه دانكوس Helen Carrer D'Encausse كتاب قيم عنوانه "إنفجار الإمبراطورية ، والمقصود بذلك هو تفكك إمبراطورية الاتحاد السوفيتى وتقطع أوصالها فى فترة زمنية وجيزة . ولقد حظى الكتاب باهتمام كبير من لدن الأوساط الثقافية الفرنسية بصورة خاصة والأوربية

* تصريح رئيس مجلس الوزراء الأسبق أحمد نظيف فى زيارته للولايات المتحدة الأمريكية ، الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .

والدولية بصورة عامة حيث المؤلفة صاحبة الكتاب من الباحثين المتميزين فى مجال العلوم السياسية والاجتماعية . وقد اعتمدت الباحثة فى دراستها العلمية على المنهج التفكيكى الذى ساعدها فى تقديم لوحة متكاملة لمسار الإمبراطورية السوفيتية قياماً وتكويناً وصعوداً وإزدهاراً ثم ضعفاً وإنكساراً وتحللاً . كان كل ذلك قبل سنوات طويلة من سقوطها الفعلى أى تفكك الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٩ .

إستَدْعَيتُ هذا المؤلف القيم فى موضوعه ومنهجه وأنا أتأمل وأتابع مسار الثورات العربية فى عالمنا المعاصر والتى بدأت بتونس وثنت بمصر ولاتزال الإرهاصات قائمة فى كل من اليمن وليبيا وسوريا .

إذا إستعرنا رؤية هيلين كاريه دانكوس فى التحليل والمنهج نجد أهمية العامل الاقتصادى فى مسار التاريخ حينما يتعامل مع العامل الاجتماعى والثقافى ويعطى مؤشرات واضحة الدلالة على أن أنظمة الإستبداد والتسلط والظلم والقهر سوف تنتهى بالتفكك والتحلل والسقوط المدوى . ذلك لأن أنظمة الحكم فيها لم تستوعب دروس التاريخ الإنسانى وعِبَرِه خاصة حينما يتفاعل التاريخ مع الجغرافيا ، والإقتصاد مع السياسة والثقافة .

وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتى كان مُوَحّد تحت قبضة حزبية حديدية ، إلا أن هذه الإدارة لم تحسن إدارة شئون المجتمع بصورة ديمقراطية ليبرالية وعقلانية فيها درجات معقولية من العدالة الاجتماعية يتناغم فيها الحق الاقتصادى مع الاجتماعى والثقافى فكان السقوط ونفس الحال فى مجتمعات العالم العربى . الخلاف بين بلد وآخر هو فى الدرجة وليس فى النوع (تونس ، مصر ، اليمن ، ليبيا ، سوريا ..الخ) مجتمعات تعانى من عجز مركب (سياسى ، إقتصادى ، إجتماعى ، ثقافى) ، حيث السلطة الإستبدادية التى لاتقل سوءًا عن تلك التى كانت سائدة فى المرحلتين العثمانية والأوربية (٣).

فى الحالة العربية وتحديداً حالتى تونس ومصر ينطبق عليها بصورة نسبية التحليل الدقيق الذى صكه عالم الاجتماع الفرنسى الشهير آلان تورين Alain Touraine عن تعدد الحركات الاجتماعيةLes movement Sociaux متنوعة الشرائح ومتوحدة الأهداف وتحظى بعقل جمعى واعٍ . إن مثل هذه الحركات – كما يرى تورين تحرك المياه الراكدة وتجدد الوعى وتثير الخيال السوسيولوجى فى البحث والكتابة والفعل وتشكل قوة ضغط كما ذهب إلى ذلك عالم الاجتماع الأمريكى الشهير رايت ميلر فى أهمية توظيف الخيال السوسيولوجى وخاصة الإستفادة من التجارب الاجتماعية على مدار التاريخ ، والتعلم من تجارب الآخرين ثم التحرر من القيود الصارمة التى تفرضها السلطة المستبدة الحاكمة .

الإنسداد البنيوى الذى عانى منه المجتمع المصرى أى الإنسداد فى مكونات البنـــاء الاجتماعى الكبير الذى كان يؤشر بأن المجتمع سائرٌ فى طريق الإنفجار الحتمى بالرغم من الإعلام الزائف الذى قوبل بنقد أدى إلى تعرية المقولات الخادعة التى تُبَشّر بإستقرار زائف أو مستقبل زاهر .

* مجتمع يتغير بإستمرار بوتيرة أكثر من أقرانه وذلك منذ الحملة الفرنسية على مصر (حملة نابليون بونابارت والاحتلال الفرنسى) حتى الهجوم الأمريكى على المنطقة والذى بلغ ذروته باحتلال العراق عام ٢٠٠٣ وتداعياته المستمرة على مختلف الجوانـــب الـــسياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وإنعكاساتها الاجتماعية على (التعليم ، الـــصحة ، البنـــى التقليدية ، الرعاية الاجتماعية ، البطالة والفقر ، الإصلاحات التحديثية .

* حملة نابليون على مصر ، حملة محمد على على بلاد الشام ، العدوان الثلاثى على مصر – النهضة المصرية الأولى فى عهد محمد على ثـم اســماعيل باشـــا ، ثـــم جمـــال عبدالناصر ثم تشابك عوامل داخلية وخارجية لإجهاض تلك الفرصة . إنتشار الإحباط بعـــد هزيمة ١٩٦٧ ، ثم نشر مقولات تدعو إلى اليأس قبيل إنتصارات أكتـــوبر المجيـــدة عـــام ١٩٧٣ التى كان يمكن أن يكون مَدْخَلاً إلى نهضة حضارية شاملة ، إلا أن السياسة خـــذلت النصر العسكرى الأكيد .. واستمر غياب الديمقراطية أو تغييبها على نطاق واســـع بلغـــت ذروتها فى الإنتخابات الأخيرة لمجلس الشورى ربيع ٢٠١٠ وتبعها إنتخابات مجلس الشعب فى شتاء ٢٠١٠ والذى بلغ التزوير والتزييف فيها أكثر الأساليب تسلطا وإستبداداً وفساداً .

* أوضاع إقتصادية وإجتماعية وثقافية تزداد ترديا سنة تلو أخرى يزداد معها المجتمع إحباطاً فتختار واحداً من طريقين طريقة الإستكانة والعجز وقبول الأمر الواقع أو الهجرة إلى الخارج . أو الهجرة إلى الدّاخل وهى على أنواع ودرجات وهناك الهجـــرة مـــن العمـــل أو الوظيفة أو المهنة ، والهجرة من الجماعة ، والهجرة من الأسرة وقد يتطور الأمر تعقيـــداً بالهجرة من الذات .

هذا وغيره يوجد حالة من حالات الضيق ثم الإنطواء قد يتطور إلى حالة من حالات الإغتراب بدرجاته ومستوياته مما يزيد من الآثار السالبة لعملية التفكيك التى أشرنا غليـــه والتى تساعد بدورها على إعاقة وتشويه مسارات التغير الاجتماعى الطبيعى .

ثانيا : إشكالية الظاهرة وبعض سماتها فى التراث السوسيولوجى

قبيل الولوج إلى تحليل الظاهرة وبعض سماتها فى التراث السوسيولوجى ياحبذا لو تأملناها فى مدلولاتها الإصلاحية . فالكلمة أى التغير وردت فى كثير من المعـــاجم بمعنـــى

التحول والتبدل من حالة لأخرى فها هو* بن منظور يقول فى لسان العرب " تغير الشئ عن حاله . تحول وتَبَدّل . حوله وبدله لكأنه جعله غير ماكان . ويقول * الفيروز ابادى (٧٢٩ – ٨١٧ هـ) (١٣٢٩ – ١٤١٥م) تغير عن حاله أى تحول . وغيّره أى جعله غير ماكان وحوله وبدله .

أما التغير الاجتماعى فهو المنسوب إلى الإجتماع فى مجتمع معين فى زمان ومكان معينين . وهو التحول والتبدل المتصل بحال العمران البشرى على حد تعبير العلامة عبدالرحمن بن خلدون .

وفى أدبيات التراث السوسيولوجى فإن التغير الاجتماعى Le changenent Sociale حسبما جاء فى الموسوعة الفرنسية La Rousse هو التحول والتبدل الذى يحدث فى مجتمع معين خلال فترة زمنية محددة على مستوى البنية والأنساق والوظائف ويمتد على هذا النحو إلى كل مايصيب البناء الطبقى والنظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتركيبة السكانية وأنماط العلاقات الاجتماعية ثم يمتد إلى القيم ومعايير السلوك التى تحدد المكانات والأدوار والتنظيمات داخل مجتمع معين .(*)

التغير سنة من سنن الله سبحانه فى كونه وخلقه فكل شئ يتغير . ويرى علم الاجتماع المعاصر بمختلف مدارسه القديم منها والوسيط والحديث أن التغير ظاهرة إجتماعية عامة لاتقبل الريب أو الشك .

ولقد كان التغير الاجتماعى ولايزال وحداً من القضايا المركزية فى علم الاجتماع واكتسب أهمية خاصة بفعل التأثيرات التى أحدثتها الثورة الصناعية وإتصالها المباشر بموجات متتالية من التغيرات الاجتماعية .

وفى العقد الأخير من القرن التاسع عشر وتحديدا عام ١٨٩٣ وهو تاريخ صدور كتاب عالم الاجتماع الفرنسى الشهير إميل دوركيم عن تقسيم العمل الاجتماعى بدأ الاهتمام العلمى بالتغير الاجتماعى ينتقل من ميادين علم الاجتماع إلى ميادين علم الاقتصاد وعلم السياسة . نذكر منها على سبيل المثال كارل ماركس فى دراساته عن " نقد الاقتصاد السياسى" وتحليله لأشكال الإنتاج الآسيوى وكذلك ك.بوشر فى كتابه دراسات فى التاريخ والاقتصاد السياسى الذى عالج فيه مراحل التطور الاقتصادى من الاقتصاد المنزلى المغلق

---

* بن منظور هو محمد بن مكرم بن على الأنصارى (٦٣٠ – ٧١١هـ) (١٢٢٢ – ١٣٢٢م) فى كتابه لسان العرب – تنسيق على شيرى ط١ – بيروت – لبنان ، دار إحياء التراث العربى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

* الفيروز ابادى ، مجد الدين محمدين يعقوب فى " القاموس المحيط ضبيروت ، دار إحياء التراث العربى ، ١٤١٢ هـ الموافق ١٩٩١م

إلى مرحلة الاقتصاد القومى الذى يُفضى إلى إقتصاد عالمى وكان بوشر يصف كل مرحلة من التطور الاقتصادى بشكل نوعى من تقسيم العمل يؤدى إلى نماذج كثيرة من التغير الاجتماعى .(٥)

والتغير الاجتماعى كان ولايزال يحتل موقعاً هاماً وواضحاً فى علم الاجتماع والنظرية الاجتماعية فى مؤلفات ودراسات الأعلام منذ كوندرسيه إلى أوجست كونت فى تحليله للديناميك الاجتماعى إلى دوركيم فى تشريحه للظواهر الاجتماعية إلى المدرسة الوظيفية المعاصرة التى تجعل لكل مجتمع بنية ثابتة لها عناصرها الكثيرة التى تتآلف كلها أو معظمها فى العمل الوظيفى المتوازن يبدو ذلك واضحاً فى مؤلفات مالينوفسكى ، روبرت ردفيلد ، رادكليف براون ، ل . تالكون بارسونز وخاصة مجموعة أبحاثه فى الفترة مابين ١٩٥١ – ١٩٦٠ وخاصة مايتصل بالماكرو سوسيولوجى والمايكرو سوسيولوجى والتى تقدم عددا من التحليلات الأصيلة لظاهرة التغير وخاصة ذلك النمط الذى يمتزج بين المنظومات الثلاث الهامة (الاقتصادية ، الثقافية ، السياسية) وكيف تؤثر وتتأثر بمنظومة التكنولوجيا ومايحدثه هذا فى المجتمع فى حالة إما توازن أو تكيف أو العكس لا توازن ولا تكيف وكيف ينعكس الأمران على ظاهرة التغير الاجتماعى إيجاباً فى بعض الأحيان وسلْباً فى بعضها الآخر وكيف أن الحالة الأولى كثيرا ماتؤدى إلى التقدم والنهضة بينما الثانية تؤدى إلى الركود والتخلف.(٦)

وإذا كان التغير يعنى الإختلاف بين حالتين جديدة وقديمة أو إختلاف الشئ عما كان عليه فى فترة زمنية معينة . فإن وصف التغير بالاجتماعى يعنى التغير الحاصل داخل مجتمع معين ومايحدثه فيه من تحولات وتبدلات فى مختلف مكوناته بما يمكن إيجازه فى التحول والتبدل الذى يطرأ على البناء الاجتماعى La structure sociale إبان فترة زمنية معينة .

وتدخل الثقافة ميدان التغير من مداخل متعددة فى جانبها المادى والمعنوى أو الفكرى . معنى هذا أن حالة التغير تمتد بالضرورة لأنماط العلاقات بين الأفراد والجماعات وكذلك الوظائف والأدوار الاجتماعية ثم تتسع شيئاً فشيئاً إلى الأنظمة والعادات .

لكن الأمر الجدير بالإعتبار والتأكيد هو أن للتغير الاجتماعى عدداً من الصفات الرئيسة التى أجمع عليها فريق كبير من السوسيولوجيين من مختلف المدارس الاجتماعية .

أ – أن التغير الاجتماعى ظاهرة كلية عامة Un phenolmene Collectif

توجد فى مجتمع ما مؤثره فى أفراده وجماعته فى مختلف جوانب أفكارهم وأنماط حياتهم .

ب- أن التغير الاجتماعى يصيب البناء الاجتماعى بصورة كلية أو جزئية أى أنه يؤثر فى مظهر وجوهر النظام الاجتماعى العام ومؤسساته المختلفة مثل تركيبة الأسرة وبنيتها ويمتد الحال إلى النظام الاقتصادى ، السياسى ، الثقافى ...الخ.

ج- التغير الاجتماعى يرتبط بالزمان والمكان أى أنه يبدأ بفترة زمنية معينة حتى يمكن مقارنة الحالة الماضية بالحالة الراهنة والوقوف على مدى وحجم التغير ، أما الإرتباط بالمكان فمؤثرات التغير وعوامله تختلف من مكان لآخر فالمجتمع الصناعى غير الزراعى والريف غير الحضر . فقياس التغير يرتبط بالزمان والمكان .

د- من خصائصه ايضا "أى التغير" الديمومة والإستمرارية فهو غير الحادثة العارضة . فالتغير يمكن فهمه وإدراكه من خلال إستمراريته .

ولقد أجاد وافاد عالم الاجتماع الفرنسى الأصل والكندى بالتجنس جى روشيه Guy Rocher فى كتابه الذى صدر فى أواخر الستينات " مقدمة فى التغير الاجتماعىفى التركيز على الجانب المعنوى اللامادى فى التغير الاجتماعى على ماعداه وخاصة التغير فى القيم ، التغير فى الأدوار ، التغير فى كم وكيف التفاعل الاجتماعى ، التغير فى أنماط الإنتاج فى الزراعى على الصناعى إلى التجارى . التغير فى المراكز والمكانات الاجتماعية .(٧)

نسبية التغير فى الأسباب والنتائج:

يختلف التغير الاجتماعى من مجتمع إلى آخر . وفى المجتمع الواحد من زمان لآخر . ومن ابرز وأهم الدراسات التى عالجت أسباب ونتائج التغير دراسة عالم الاجتماع الأمريكى فيلبرت مور Wilbert Moore عن التغير الاجتماعى واهتم بإبراز تأثير الثورة الصناعية La Revolution Industielle الأولى والثانية والتى غيرت الكثير من الأوضاع الاجتماعية من نظم وقيم وعادات وأفرزت أوضاعاً جديدة من الأبنية الاجتماعية على المستويين البنائى والوظيفى ، وغيرت كثيراً من القيم مثل قيمة الوقت والزمن ، قيمة العلم ، قيمة العمل ثم الأنساق البنيوية على مستوى الأسرة ، السياسة ، الاقتصاد ، الثقافة ...الخ.

وفى حقبة السبعينات من القرن العشرين المنصرف إهتمت المدرسة الفرنسية فى علم الاجتماع من خلال عدد من الأبحاث التى أجراها المركز القومى للبحث العلمى C.N.R.S حول إختبار عدد من الفروض التى توصل إليها فريق كبير من الباحثين أمثال جى روشيه فى كندا ، وروبرت نسيت فى الولايات المتحدة ، وآلان تورين فى فرنسا

وغيرهم كثير وخاصة من اهتم منهم بالتغيرات الاجتماعية الناتجة عن التقدم العلمى والتطور التكنولوجى . هذه الحالة التى أحدثت سرعة كبيرة فى موجات التغير الاجتماعى بالدرجة التى أصبحت تتناسب طرديا مع سرعة التقدم العلمى وكثرة التطور التكنولوجى . بل افرز هذا التغير ظواهر اجتماعية جديدة داخل البلدان الصناعية المتقدمة إمتدت إلى جوهر الأبنية الاجتماعية الكبرى فى القطبين الكبيرين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قبل تفككه وكذلك دول أوربا الغربية والشرقية فى حينه وامتد الأثر إلى البناء الطبقى ومافيه من صراعات وتوترات كلية أو جزئية إلى الحراك الاجتماعى ، إلى ظواهر العمالة والبطالة .

ليس هذا فقط بل حدثت طفرة فى إهتمامات علم الاجتماع فى أوربا الغربية وتحديداً فى كل من ألمانيا ، فرنسا ، بريطانيا ، مجموعة الدول الإسكنيناقية والولايات المتحدة وكندا واليابان بموجات التغير الجوهرى الذى جرى فى طبيعة البناء العام للنسق الصناعى مثل ظهور التجمعات الصناعية الكبرى كوحدة إجتماعية للإنتاج ومثال ذلك مصانع رينو وبيجو للسيارات فى فرنسا ومصانع مرسيدس بنز فى ألمانيا وأخواتها فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان .

كل هذا أدى إلى ظهور أنماط جديدة للعلاقات الاجتماعية والإنسانية والثقافية والطبقية والسياسية أعقب ذلك موجات متتالية من تقسيم العمل ، الإدارة الصناعية وتغير أسس المكانة المهنية ثم تأثير ذلك على الأسرة ، ووضعية ومكانة المرأة ..الخ .

ثم جاءت حقبة الثمانينات والتسعينات ومعها ثورة الإتصالات بين المجتمعات المعاصرة وتأثيرها فى سرعة عملية الإنتشار الثقافى والتقارب بين المجتمعات والجماعات وإلى سرعة معدلات التغير الاجتماعى . هذا إلى جانب كثافة ظواهر الهجرة الواسعة والتداخل بين الجتمعات الصناعية المتقدمة أو بلدان المركز والمجتمعات النامية فى المحيط الآسيوى والإفريقى والأمريكى اللاتينى .

ماسبق أدى إلى أن ظاهرة التغير الاجتماعى فى عصرنا الراهن اصبحت أكثر سرعة وأكثر عمقا مما كان عليه الحال حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين المنصرف ثم درجة الترابط فى التغير الاجتماعى زمانا ومكاناً فالسلاسل متتابعة يتردد صداها فى مجتمعات عديدة داخل القارات الخمس . أى أن التغير اصبح معولما أى أن موجات العولمة اثرت فى التغير كما وكيفا.

ولما كانت الظواهر الاجتماعية نسبية فى خصائصها فقد أصبحت صفة النسبية تلك واضحة تماما فى التغير الاجتماعى . حيث أن التغير فى ظرف إجتماعى أو علاقة إجتماعية يثير حالة من التباين النسبى تصل إلى تبنى درجات متفاوتة من أحكام القيمة النسبية.

هذا ولا تعتبر النسبية معوقاً فى إدراك التغير وتقدير أهميته . فهناك بعض التغيرات التى تظهر فى أجزاء معينة من النسق الاجتماعى قد تؤدى على بعض النتائج التى تفوق فى أهميتها ، ما قد يترتب على تغيرات أخرى يمكن أن تحدث فى أجزاء من النسق .

مثال ذلك عمليا لكل ماتقدم ما أحدثته نقابة تضامن فى بولندا التى أحدثت موجات تلو موجات من التغير داخل مجتمعها وخارجه فى مجموعة ماكان يعرف بأوربا الشرقية .

ثالثا : ماذا عن إشكالية ظاهرة التغير فى المجتمع المصرى وسبل الاتجاه للمستقبل :

لعالم الاجتماع الفرنسى فرانسوا شازل مؤلف مشترك مع زميله ف ، جريل كتاب عن علم إجتماع الثورة La Sociologie de la Revotion جاء فيه أن العقل الثورى الذى ينتج ظاهرة الثورة فى أى مجتمع من المجتمعات لايحدث فجأة على الإطلاق بل له العديد من المقدمات والنذر وضرب المؤلف مثالاً لذلك بالثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م والثورة الألمانية والروسية والصينية والهندية ..الخ . وأفاض شازل فى حالة تزييف وعى المجتمع والذى لايبدأ دائما من تأويل على نحو يخلق أفقاً زائفاً لنشاط الانسان والمجتمع بل إنه قد يبدأ بتفريغ مؤسسات المجتمع من وظيفتها الحقيقية والإكتفاء بالشكل أو الديكور ثم مسيرة طويلة من عوامل الخداع والقهر . فنجد برلمانا بلا سلطات تشريعية ورقابية ، وسلطة قضائية بلا عدالة حقيقية وسلطة تنفيذية فى خدمة الحاكم ونظامه وليس المجتمع وبنيته وجماعاته ومختلف شرائحه (٨).

هذه الحالة كثيرا ماتقترن بفساد سياسى واقتصادى ومالى وإدارى وأخلاقى .

أما الثورات لاتحدث فجأة ولكنها حالة تاريخية نفسية ، إجتماعية ، ثقافية ، تتعدد الأسباب فيها وقد تتباين فى تنوعها ودرجاتها ولكنها تنتظر دائماً ميلاد العقل الثورى الذى يرتبط بمجموعة من الشروط التى يصعب تجاوزها عندما تحدث حالة فيها مزيج مركب من تزييف الوعى ، القهر ، الظلم ، الإستبداد ثم حالة من التفاعل بين العوامل الضاغطة والعوامل المحفزة لتفجر " ثورة" قد تكون مسبوقة بجولات تلو جولات من الإحتجاجات الناجحة حيناً والفاشلة حيناً آخر ووعود بصدق بعضها ويكذب البعض الآخر .

وإذا كانت الحقيقة هى الطريق والمنطلق إلى الحرية فإن التزييف هو الطريق إلى العبودية أو الإستعباد وإذا كان المجتمع المصرى عاش عقوداً من الزمان أسيراً للأوهام فيما يتعلق بمخرجات أو ناتج التغير الاجتماعى .فإنه كان يعرف بوعيه الذكى الفوارق بين الحالتين .

فإذا أخذنا على سبيل المثال الثوابت التى أرستها ثورة ١٩١٩ من ثورة على الإستعمار فلقد عاش المجتمع عقوداً مريرة فى العشرينات والثلاثينات والأربعينات من القرن الماضى من القهر والظلم والإنقلاب على الثوابت ثم جاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وهى ثورة على الإستعمار والملكية والإقطاع والإحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم لكن جاءت حقبة الرئيس الأسبق محمد أنور السادات فى السبعينات ليبدأ شروعاً فى الإنقلاب على حقبتى الخمسينات والستينات وعلى مكتسباتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والميل للإرتباط بأمريكا وإسرائيل ثم جاءت الإنتصارات فى حرب أكتوبر المجيدة فى عام ١٩٧٣ وتعثر ثنائية الرخاء الاجتماعى والاقتصادى والإنفتاح السياسى بمشروع السلام .

ولكن مع نهاية عقد السبعينات فلقد وقع المجتمع المصرى أسيراً لثنائية تحالف رأس المال على السلطة وصاحب ذلك الانقضاض على القطاع العام وتصفيته بأبخس الأثمان فيما يسمى ببرنامج الخصخصة والانقضاض على الحقوق الاجتماعية تحت هيمنة الرأسمالية الجديدة التى أخذت تتجه نحو التوحش والفساد .

وبعد أن تولى الرئيس السابق محمد حسنى مبارك مسئولية الحكم خلفاً للرئيس الراحل محمد أنور السادات دخلت مصر مرحلة جديدة من التبعية الاقتصادية ثم حالة من الجمود السياسى وإستمرار العمل بقانون الطوارئ لثلاثة عقود أفرغت الحياة السياسة من فعاليتها وتنميتها ومع التجديد المتوالى لمبارك دخلت مصر فى نهاية فترته الرئاسية الرابعة فى طريق الانسداد البنيوى الكبير خاصة بعد ظهور مؤشرات توريث من الأب للإبن جمال مبارك التى ظهرت مؤشراتها الواجدة فى نهاية عام ٢٠٠٤ واصبح السؤال الذى يتردد كثيراً فى كل المؤسسات هو مصر إلى أين ؟

كل هذا وغيره فى ظل طبقة سياسية حاكمة منذ عقود طويلة وتريد أن تظل حاكمة إلى ما لانهاية فى ظل منظومة سياسية قائمة على التسلط والقهر مع شخصنة السلطة بعد إحتكارها . تلك الشخصنة التى تكرس الإستبداد وتفتح الأبواب للفساد .

الإشكالية مركبة للغاية بعضها يتصل بالعوامل المؤثرة فى ظاهرة التغير الاجتماعى وهل تكمن فى نظريات التحديث أى الإنتقال من حالة المجتمع التقليدى إلى حالة الحداثة بكل مكوناتها أم أصحاب نظرية المادية التاريخية التى تتبنى تغير أنماط الإنتاج والتكوين الاجتماعى أم أصحاب نظرية النسق الاقتصادى الرأسمالى فى دول المركز (مجموعة الدول الصناعية المتقدمة أو مجموعة الثمانى) وتأثيرها فى دول المحيط ومصر إحداها / أو نظريات التنوعات الاجتماعية ومفرداتها الثقافية والعرقية والإقليمية ...الخ (٩).

أم نظريات الخصوصيات الجغرافية والتاريخية التى تستمد من الجغرافيا والتاريخ المكونات الحاكمة للتغير ...الخ .

عنصر آخر من عناصر الإشكالية فى المجتمع المصرى أنه خلال العقود الستة الأخيرة إنتقل عَبْرَ ثلاث موجات عاتية من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الموجه الأولى فى عهد الرئيس الأسبق جمال عبدالناصر وتحديداً من ١٩٥٦ – ١٩٧٠ والثانية فى عهد الرئيس السابق محمد أنور السادات ١٩٧١ – ١٩٨١ والثالثة فى حقبة الرئيس السابق محمد حسنى مبارك ١٩٨١ – ٢٠١١ . وكل حقبة كانت شبه إنقلاب على سابقتها وأحدثت كما كبيراً من الإشكاليات فى مكونات وعوامل التغير الاجتماعى داخليا وخارجيا .. لكن إذا كانت الأمور تقاس بخواتيمها فإن إتجاه التغير كان فى معظمه مّعَاكساً لإنجاز التقدم .

عنصر ثالث من إشكالية التغير الاجتماعى فى المجتمع المصرى خلال العقود الستة الماضية التدخلات بين ماهو كلى وماهو جزئى ، بين البناء الاجتماعى الفاعل والمفعول به ودرجة التوازن بين أنماط الإنتاج العام والخاص وتأثير ذلك على البناء الطبقى والبناء الثقافى والبناء القيمى وهل نجحت الدولة عبر الحكومات المتعاقبة فى نقل مسيرة التغير فى المجتمع المصرى لتأخذ طريقها إلى التقدم والحداثة فى الإنتاج والإدارة وعدالة التوزيع وتقويم السلوك .

هَلْ نجحنا أم أخفقنا فى أن يفرز المجتمع المصرى الفاعل الاجتماعى الإيجابى الذى يفكر تفكيراً عقلانيا ويؤسس فيه المجتمع شبكات من العلاقات الاجتماعية تقوم على الثقة المتبادلة بين الأفراد والجماعات تحترم المواطنة والروح الجمعية . أم أن نظم الحكم ساعدت وبرمجت لإيجاد خليط مشوه من التغير الاجتماعى لا هو بالتقدم ولا هو بالتخلف لا هو بالتقليدى ولا هو بالحداثى . تيه أو توهان يعيش الناس فى هذا التيه حياة جزئية يَوْماً بيوم مما إنعكس سَلْبا على ظاهرة التغير على المستوى الكبير (الماكرو) فى أنماط ومكونات الإنتاج والتغير فى البناء الطبقى والمكونات الثقافية والسياسية والقيمية وكذلك على المستوى الصغير (المايكرو)المتمثل فى سلوك الأفراد وتفاعلاتهم وتوجهاتهم نحو إحتياجاتهم الأساسية فى الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية والتربوية ...الخ.

وفى العقود الأخيرة وتحديداً عقد التسعينات الأخير من القرن العشرين ثم الأول من القرن الواحد والعشرين برزت على السطح مظاهر التشوه فى مكونات البناء الاجتماعى من حيث الحجم والقوة والكثافة والفعالية والتأثير واختفى التوازن النسبى ليحل محله الخلل أو اللاتوازن بدا ذلك واضحاً فى الفروق الكبيرة بين الريف والحضر والقرية والمدينة .

وتراجع دور الدولة فى الحماية الاجتماعية إلى درجة تشبه الإستقالة من مجال الصحة ، التعليم ، الثقافة ، الرعاية الاجتماعية ، الإسكان ....الخ . وبدأت حالة من تسكين المشاكل وليس حلها وأصبح المجتمع كله فى حالة تسكين أو تدجين من قبل الدولة . التى بدأت فى الدوران أو الذوبان فى النظام العالمى الجديد المُعَوْلَمْ على حد تعبير عالم الاجتماع الفرنسى بيير بورديه (١٠).

الوضع السابق أفرز أو أنتج حالة من حالات الضعف أو الوهن فى إنتاج التفاعل الاجتماعى الخصب أو الخلاق نتيجة عزوف وإعراض بعض القوى الفاعلة عن المشاركة فى إنتاج التفاعل سواء نتيجة قناعتها بعدم جدواه أو بسبب قيود مفروضة عليها من الدولة (الحكومة والحزب الحاكم) ثم لابد من الإشارة إلى ثلاثة أحداث كبرى كان لها الأثر الواضح ليس فقط فى إعاقة ظاهرة التغير الاجتماعى الطبيعى فى المجتمع المصرى ولكن كان لها ولايزال الأثر السالب فى تشويه مكونات البناء الاجتماعى كما سبقت الإشارة فى بعض الفقرات السابقة الأولى فى حقبة السبعينات كان الإنفتاح الاقتصادى غير المخطط والذى وصفه المفكر المصرى النابه الراحل الأستاذ أحمد بهاء الدين - يرحمه الله - بإنفتاح السداح مداح .

وحاول النظام السياسى تبنى سياسات التقزيم للمشروعات الكبرى وإحتوائها بينما يشجع المشروعات ذات الطبيعة التجارية وذات الربح السريع والتى تشكلت فى معظمها من مجموعة البوتيكات تحول بعضها إلى مولات بدعوى الإنفتاح على السوق العالمى .

أما الثانية ففى حقبة الثمانينات حيث بدأ تكوين ترسانة قانونية تمنح الأمان للبرجوازية المحلية التى اتجهت إلى مشاركة البرجوازية العالمية فى كثير من المشروعات كى تضمن لنفسها قدراً من الحماية الدولية وبدأ تشجيع القطاع الخاص بكل الوسائل ومحاصرة القطاع العام أيضا بكل الوسائل وكان الخطأ الذى تحول إلى مايشبه الخطيئة هو أن النظام السياسى تجاهل كليا أو جزئيا الدور الاجتماعى الذى ينبغى أن يقوم به القطاع الرأسمالى الخاص . ثم جاءت المرحلة الثالثة فى عقد التسعينات ليبدأ النظام السياسى فى طرح القطاع العام للبيع بأبخس الأسعار مع الإستمرار فى إستكمال الترسانة القانونية التى تؤمن رأس المال المملوك للقطاع الخاص وتضعف من مناعة وقوة رأس المال المملوك للقطاع العام .

وفى منتصف التسعينات كان الاتحاد السوفيتى قد سقط وتفككت مكوناته وبدأت موجات العولمة تتوالى وبدأ العالم يدخل مرحلة إتفاقيات الجات وإعلان برجوای وتفاهم واشنطن وبرزت الولايات المتحدة القوة العظمى الماسكة لكل خيوط النظام الرأسمالى العالمى

الجديد . وبدأ القطاع الخاص فى مصر يحس بدءًا من الألفية الجديدة بأعلى درجات الأمان وبدلاً من أن يساعده ذلك على أن يستفيد ويتطور وفى نفس الوقت يفيد ويطوّر المجتمع الذى يعيش فيه حدث العكس تماماً فى ظل حكومتى عاطف عبيد وأحمد نظيف حيث الزواج بين أصحاب رؤوس الأموال والحكومة وبدأت عناصر الفساد والإفساد بدءًا من ظاهرة نواب القروض إلى بيع أراضى الدولة بأبخس الأثمان وفق عقود مجحفه أبطلها القضاء مثل عقد مدينتى إلى بيع شركات طنطا للكتان ، عمر أفندى ، شركات الحديد والسمنت ...الخ . وانتقل المجتمع من كارثة إلى كارثة .

والمسألة التى تعنينا فى هذا السياق هو التأثير الضار الذى أحدثته تلك السياسات فى مجملها على بنية المجتمع المصرى بصفة عامة والتركيبة الطبقية بصفة خاصة حيث بدأت الطبقة الوسطى التى هى رمانة ميزان البناء الاجتماعى فى الضعف والتآكل حيث بدأت تعانى من إشباع الحاجات الأساسية بعد أن تَوَحشت الليبرالية الاقتصادية والبرجوازية المصرية الجديدة وتركت الحكومة لآليات السوق التحكم بقسوة فى أسعار السلع التى ترتفع بلا ضابط أو رابط وتم سحب الدعم من بعض السلع الأساسية رويداً رويداً ، وتحررت إيجارات المساكن فى المدينة من كل قيد وكذلك إيجارات الأراضى الزراعية فى ريف مصر ، وعجزت دخول شرائح عديدة عن مواجهة موجات التضخم وارتفاع الأسعار وذابت مجانية التعليم وتوغلت أعباء الدروس الخصوصية وأصبح المجتمع فى مواجهة حالة مجتمعية شاذة حيث مدارس بلا تعليم وتعليم بلا مدارس .

هذه الأمور وما إليها أدت إلى إعاقة ظاهرة التغير الاجتماعى السوى والإيجابى والصحى فى المجتمع المصرى خلال العقود الأخيرة ودخل المجتمع فى حالة من التيه أو التوهان . والدوران حول الذات فى المكان . وتضاءلت قيمة الزمان . وضعف الفعل ورد الفعل . ومما يثير الدهشة أن يصاحب كل هذا ضعفا فى شبكة العلاقات الإنسانية ووصل الحال إلى ماشخصه عالم الأنثروبولوجيا الاجتماعية ورائد البنيوية الفرنسى كلود ليفى شتراوس بالإنسداد البنيوى (١١).

رابعا : التغير الذى أحدث إنفراجا فى البناء الاجتماعى المسدود – نذر التغير– اللحظة التاريخية ودلالتها:

١– اللحظة التاريخية التى ودع بها المجتمع المصرى نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة ويبدأ الشهر الأول يناير فى عام ٢٠١١ كانت إرهاصات كثيرة ونذور عديدة تؤشر على أن هناك نظاماً قديماً بدأت معالم تفككه وآخر جديد لم يولد بعد .

هذه اللحظة التاريخية عبر عنها المفكر المصرى النابه الذى ربما لايعرفه الكثيرون حتى من شرائح النخبة وهو الدكتور عبدالفتاح صبحى وحيده فى كتابه " فى أصول المسالة المصرية والذى صدرت طبعته الأولى عام ١٩٥٠ من مطبعة مصر . أى منذ ستين عاما تقريبا على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المجيدة والذى تناول فيه مبكرا وبشكل دقيق عملية الصياغة التاريخية للبناء الاجتماعى المصرى ومشكلاته عبر الأجيال المختلفة ودور الإحتلال والإستعمار فى إصابة هذا البناء المجتمعى المصرى بحالة من الجمود والتكلس وتأثير الظلم الاقتصادى والقهر السياسى على المجتمع الكبير ([١٢]) .

بعد ستة عقود من أصول المسألة المصرية كان المجتمع المصرى قد وصل مع ختام ٢٠١٠ إلى ظهور آثار ثلاثين عاماً من حكم مبارك تم خلالها إحتكار السلطة والثروة وتفاقم أعراض فساد سياسى وإقتصادى كبير ومتجذر . وبدأ وعى مجتمعى لدى شرائح كثيرة وخاصة من شباب الطبقة الوسطى بأن النظام مُسَخّرٌ لخدمة الأغنياء على حساب الطبقتين المتوسطة والفقيرة وأن معدلات البطالة تتزايد ومؤشرات الفقر تتكاثر واصبحت الحياة أكثر قسوة بالنسبة للكثيرين صاحب كل هذا تدهور ملحوظ فى مستوى خدمات الرعاية الاجتماعية فى التعليم والصحة والإسكان والمواصلات مع زيادات متوالية فى تكاليف المعيشة ([١٣]).

كل هذا وغيره أدى إلى شيوع مشاعر الإحباط والياس الذى كان يزداد مع غياب الأمل فى التغيير أو حدوث إنفراجه او أكثر فى البناء الاجتماعى المتكلس والمسدود.

٢- حينئذ وعلى مدار سنوات طوال وتحديدا عقب إنتخابات ٢٠٠٥ كان هناك رأى عام بأن إحتكار السلطة مع الثروة أدى على تزايد مظاهر الفساد السياسى والاقتصادى والاجتماعى بل والأخلاقى وإنصرفت شرائح كثيرة إلى الصمت . نعم الصمت الصاخب أو الصمت الغاضب طوعا أو كرها . ولم تعد شرائح كثيرة من المجتمع تطرح سؤالا أو أسئلة بل أفرز المجتمع حركات جديدة من المقاومة مثل الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" وجاء ميلاد هذه الحركة وأخواتها فى وقت كان الحزب الوطنى يعد نفسه لمرحلة جديدة تهدف إلى تقديم جمال محمد حسنى مبارك كزعامة جديدة تخلف والده مما أثار ردود أفعال واسعة لا للتمديد ولا للتوريث أى لا للأب ولا للإبن ولا أى بديل من داخل هذه المنظومة .

٣- ومع إطلالة الساعاة الأولى من رأس السنة الميلادية الجديدة يناير ٢٠١١ كانت حادثة تفجير كنيسة القديسين فى الإسكندرية التى وَلّدَتْ شرارة غضب جديدة فى نفوس المصريين عامة وجماعات الشباب خاصة جماعة ٦ إبريل وكلنا خالد سعيد

وجماعة البرادعى ...الخ . والغضب كان عاما عند المسلمين والمسيحيين ضد فشل أجهزة الأمن فى حماية دور العبادة وعجز الأجهزة عن الوصول للجانى الحقيقى . وانصهر المجتمع من مسلمين ومسيحيين وبدأ الشباب فى الإندماج نحو عمل وطنى كبير يقوده جيل جديد لشباب جديد فى عصر جديد .عصر الإنترنت ، والفيس بوك ورسائل الهاتف المحمول ضاربين عرض الحائط بأمن السلطة وإعلام السلطة وأحزاب السلطة وداعين لتظاهرة يوم عيد الشرطة فى ٢٥ يناير .

٤- كانت ذروة التغير الذى أحدث فَرْجه تحولت إلى نافذة ثم إلى بوابة كبيرة هى الفترة من ٢٥ يناير حتى الثلاثين من يناير ٢٠١١ اصوات ملايين تهتف ، ولافتات كثيرة تُرفع وأصبح المجتمع يتلاحم بعضه مع البعض شباباً وشيبة ، رجالاً ونساء ، فتيانا وفتيات بل وصبية من كل الشرائح والأطياف وظهرت الجملة المفتاح "الشعب يريد إسقاط النظام" وعلى الرغم من أنه لا أحد حينئذ كان لديه يقين بالإجابة عن تطور الأمور إلى أى إتجاه وأى مسار وأية نتيجة .

إلا أن التحليل المنصف والأمين والموضوعى كان يقول بأن مجتمعا مصريا يعانى من مخاض ولادة مجتمع مصرى جديد يكسر حاجز الخوف من بطش الدولة وقمع السلطة وأجهزتها البوليسية المتشعبة كخيوط العنكبوت.

المجتمع الجديد ينتزع حق التظاهر السلمى فى الشارع المصرى فى القاهرة ، السويس ، الإسكندرية ، ثم باقى المحافظات من أسوان إلى دمياط ورشيد دون إنتظار إستئذان أجهزة الأمن .

ثم رفع مستوى المطالب تدريجيا مصحوباً برفع مستوى نقد السلطة وفسادها وتسليط الضوء على مخاطر الزواج الخطير بين السلطة والثروة (١٤).

٥- ومع إنقضاء الأسبوع الأول من ثورة ٢٥ يناير المجيدة كانت الإنفراجة فى البناء المسدود قد إتسعت دوائرها وتحولت من رعد إلى برق إلى عاصفة إلى ثورة ووصلت الأمور إلى مشهد فارق ومعبر وواعد بأن المجتمع المصرى يولد من جديد ويفتح أبواباً كثيرة وليس باباً واحداً على المستقبل . وكانت بشائر النجاح فى إننا أصبحنا أمام سلطان وسلطة لاتريد أن نصدّق ماتراه فى ميدان التحرير فى القاهرة وأخواته فى محافظات مصر . وصمود مجتمع جديد ثائر لا يمكنه أن يتراجع ولا يمكنه أن يقبل الخديعة والإلتفاف حول أهدافه الكبرى . وأولها الدخول إلى عصر جديد ومجتمع جديد ومستقبل جديد قوامه الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بعد أن يسقط النظام .

وأصبحت شرائح المجتمع مُوَحدّة فى وسائلها وأهدافها " إسقاط النظام " مصر كلها كتلة من البشر بطوائفها وتياراتها وألوانها وأطيافها تحت علم واحد تعرف ماذا تريد "الشعب يريد إسقاط النظام " . وبعد عشرة ايام من العنـــاد والإســـتكبار والتجهيـــل والإنكار تخلى الرئيس السابق محمد حسنى مبارك عن السلطة . وتحقـــق الهـــدف الذى طالب به المجتمع من أسوان جنوباً على الإسكندرية شمالاً ومن الشيخ زويـــد شرقاً على مرسى مرسى مطروح غرْباً وتعنى به سقوط نظـــام الفرعـــون وكهنـــة الفرعون وسحرته وسدنته.

خامسا : معالم الطريق إلى المستقبل:

إذا كانت المستقبليات عموما وسوسيولوجيا المستقبل خصوصاً تؤكد أن المـــستقبل الواعد لاتنتظره المجتمعات والشعوب ولكن تفكر فيه وتعدد خططه وتضع برامجه العقـــول والأفكار والأحلام والإبداعات والإبتكارات ...الخ.

فما الذى علينا فى مصرنا الكريمة أن نفكر فيه ثم نفعله حتى نفتح باباً ثم ابواباً نحو مستقبل جديد وغدٍ أفضل نُعوض فيه مافات وهو كثير ..؟

١- إن حالة الإنسداد البنيوى التى أشرنا إليها فى الفقرات السابقة كانت قد وصلت إلى الدرجة التى أصابت الكثيرين بحالة من الإحباط واليأس . فدفتر أحـــوال المجتمـــع المصرى يُوضح قائلا بأن هناك سلطة ورئيسها وسندتها لم تكن تتصور يومـــا أن يثور المجتمع بكل أطيافه ضدها وتجبرها قَسْرا وعنوة على الخروج مـــن المـــشهد السياسى بعد ثلاثة عقود من الحكم . الرئيس السابق مبارك لم يكن يحلم أو يتصور وهو يتدرج فى السلم الوظيفى العسكرى أن يختاره الرئيس الراحـــل محمـــد أنـــور السادات نائبا لرئيس الجمهورية سنة ١٩٧٥ ثم نائب لرئيس الحزب الوطنى الحاكم عام ١٩٧٨ . ثـــم يأتى رئيساً للجمهورية والحزب عام ١٩٨١ .

٢- تسير الأحداث مسيرتها فى دفتر الأحوال المصرية وبعد أن قال مبارك فى خطابـــه أمام مجلس الشعب فور توليه الرئاسة أنه لن يجدد وفترة واحـــدة تكفى وفتـــرتين كثير . يتجاهل هذا الوعد ويعيد إنتخاب نفسه فى إستفتاءات صورية فـــى ســـنوات ١٩٨٧ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٩ ، ثم فى إنتخابات هزلية ومزورة فى عام ٢٠٠٥ .

حكم فردى بهياكل شكلية فهناك دستور لكنه لايضع قيوداً على ســـلطات الـــرئيس وهناك حكومة ورئيساً للوزراء ووزراء لكنهم أقرب مايكونون لمجلس ســـكرتارية للرئيس . الكل يعمل بتوجيهات الرئيس ، وآراء الرئيس ، وحكمة الرئيس وكـــذلك مجلس الشعب والشورى . لاستكمال الشكل والصورة وكذلك الأحزاب .

٣- مرة أخرى يقول دفتر الأحوال المصرية أنه بينما كانت روافد التغيير تأتى من اسفل وتصل الأمور إلى جمعة الغضب فى ٢٨ يناير بقطع خدمات الإنترنت والرسائل النصية القصيرة بصورة كلية ثم إضطراب فى خدمات الهاتف الأرضى والقيام بحملة إعتقالات واسعة النطاق ونشر قوات العمليات الخاصة بكثافة فى القاهرة والإسكندرية ومواجهات عنيفة فى السويس سقط فيها الكثيرين قتلى وجرحى . فى هذا المناخ يظهر مبارك بعد إنتصاف ليل الجمعة ٢٩ يناير ٢٠١١ فى أول موقف سياسى أظهر فيه عنادا واضحاً وصلفاً عجيباً يكشف عن إما عدم إدراك لطبيعة مايجرى وإما عن تجاهل له . ثم فى الخطاب الثانى فى الثلاثاء الأول من فبراير وأمام تصاعد موجات الثوار من قاعدة المجتمع والحصار الأمنى والإعلامى من أعلى يأتى رد فعل السلطة لتعلن عن سياسة جديدة أكثر دهاءً ومكراً بقصد الإلتفاف حول ثورة الشعب تمهيدا لحصارها . لكن العقل الجمعى الذى كسر حالة الإنسداد البنيوى وبحق أدرك الثوار الدرس وأن هذه الوعود ماهى إلا محاولات للبقاء والتشبث بالسلطة . كما أدرك العقل الجمعى الثورى أن مايجرى مناورات ديكتاتور تمرس على تجاهل مطالب المجتمع وأصر على الإنفراد بصنع القوانين وطبخ التشريعات وفبركة السياسات التى تضمن له ولنظامه البقاء فى الحكم بل والعمل على توريث منصب الرئيس لابنه من بعده .

وانفتح باب جديد فى تطور جديد يعد بمستقبل جديد حينما انعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى العاشر من فبراير ولأول مرة فى غياب مبارك الرئيس ونائبه ورئيس مجلس وزرائه مقررا الانعقاد بشكل دائم لمتابعة تطورات الأوضاع فى المجتمع المصرى . وبعد أن تجاوز عدد المتظاهرين فى ميدان التحرير ثلاثة ملايين إلى جانب ملايين أخرى فى مختلف ارجاء القاهرة الكبرى وباقى المحافظات . أعلن نائب الرئيس تخلى محمد حسنى مبارك عن صلاحياته وتسليم الحكم للجيش وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد . وانتهت المرحلة الأولى من التغيير لتبدأ الثانية وهى الإتجاه للمستقبل . بعد أن بات واضحاً للكافة أن النظام لم يدرك ولم يفهم ولم يستوعب أن هناك ثورة شعبية حقيقية تنادى بالديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية نظام لم يدرك أنه لم يعد بالإمكان إعادة التاريخ إلى الوراء والإلتفاف حول المطالب التى ينادى بها الملايين من المصريين بالتغيير الجذرى لكل اركان النظام القديم (١٥).

٤- فى المرحلة الثانية للتغيير ومايعقبها لابد من الإسراع بتصويب الخلل الذى قضى بفساده وإفساده على منظومة أن يكون التعليم الجيد والعمل الجيد والسلوك الجيد والخلق الجيد هى مسارات الحراك الاجتماعى . بعد أن ضاقت فرص العمل لتكون حكرا على الوارثين . أو على أولئك الذين إشتراوا بأموالهم فرصا للتعليم المتميزفى الجامعات الخاصة فى المرحلة الثانية من التغيير لابد من إقتلاع جذور فساد نظام يعلن رئيسه السابق ويتساءل رئيس الدولة مستنكراً من أين يطمع شعبه . بينما المفاجأة أن ذلك الشعب وأن المحتاجين والجياع فيه يرون أن المجتمع كان يعوم فى بحر من الظلم والفساد والمليارات المنهوبة من أركان النظام وفراعنته وكهنته .

كما أن لا بد فى المرحلة التالية لإسقاط النظام وضع أسس جديدة لمعالجة الحسابات السياسية والأمنية الضيقة للنظام حينما أدخل الرقم المسيحى فى لعبته السياسية الضيقة ولعب بالنار وصب الزيت على النار بإستخدام الإخوان المسلمين كفزاعة يضرب بهم تارة ويضربهم تارة أخرى ويصنع الخصومات بطريقة " فرّق تسد" متجاهلا أن الوطن للجميع والمجتمع للجميع دون إقصاء أو تميز أو إستبعاد وتهميش.

فى المرحلة التالية لا بد من وضع آليات للقضاء على السلطة المطلقة التى هى بالضرورة مفسدة مطلقة. السلطة التى يصبح فيها كل أو معظم رجال الأعمال فيها منتسبين بالعضوية والمساندة والدعم المالى والإعلانات الصحفية مدفوعة الأجر إلى حزب السلطة المطلقة. وإذا كانت حكومة الثورة قد حلت الحزب لكن الأمر يحتاج ببساطة إلى تفكيك خيوط العنكبوتية فى المحليات ودواليب الإدارة.

إن للنظام القديم أيادى لا زالت تلعب فى الخفاء وأصابع تتحرك بمهارة فى شتى الإتجاهات بحثاً عن موضع قدم فى نظام جديد. البعض فى بقايا هذا النظام يريد أى يحاول بغرائز الوحش الجريح الإنتقام بشتى الوسائل حتى ولو كان الثمن المجتمع والوطن. بينما البعض الآخر يريد أن يتوارى وبعض ثالث يريد أن يتطهر. البعض خرج من الجحور كالثعالب والحيات ، والبعض لا يزال ينتظر ويتربص حتى تأتيه الفرصة.

علينا إعادة قراءة وفهم وإستيعاب مقولات عبد الرحمن بن خلدون " الظلم مؤذن بخراب العمران" والعدل يشير بإزدهار العمران. ونعيد قراءة إبراهيم عامر فى كتابه الأرض والفلاح فى تاريخ مصر وكيف أن فلاحى مصر وهم يكتسبون عيشهم من زراعة ستة ملايين فدان (وقت صدور كتابه ويقيمون فى نحو أربعة آلاف قرية وحوالى ٢٠ ألف

عزبة المسألة الزراعية منذ عهد الفراعنه حتى ثورة يولية وصدور قانون الإصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ كيف أن المجتمع الريفى والزراعة جزء رئيسى من مكونات البناء الإجتماعى المصرى.

ومن ثم فعلينا فى المرحلة الجديدة أن ننظر للبناء الاجتماعى المصرى نظرة فيها درجة عالية من الوعى والتكامل والشمول وأن الريف والفلاح والزراعة جزء فاعل وليس مهمشاً فى نسيج المجتمع الكبير.

إن المستقبل واعد عن طريق العدل. والعدل ممكن بالديمقراطية وحفظ كرامة المواطن وصيانة حقوقة عبر مظلة كبيرة من العدالة الاجتماعية. ويتحقق فيها أحلام أجيال سبقت جيل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ . هذا الجيل الذى حقق الكثير فى وقت قصير وعليه أن يكمل الطريق بالإتجاه نحو المستقبل الواعد الذى تستحقه مصر الثورة ، مصر العدل والحرية والديمقراطية ، مصر الغد والمستقبل الذى نصنعه جميعاً بعقولنا وأفكارنا ويقظتنا وسواعدنا. وإذا كان الثورة قد فتحت لمصر بيعاً جديداً فى ٢٠١١ فعليها أن تواصل الطريق.

وإذا كانت الحقيقة هى الطريق للحرية. والحرية هى بوابة العدالة والكرامة والإنسانية .. فهذا ما فعلته ثورة ٢٥ يناير بمجتمع مصر وعلينا ألا نتوقف فى منتصف الطريق.

إن المستقبل القريب والوسيط والبعيد ينبغى أن يكون ثمرة حوار حقيقى بين الإنسان المصرى والمجتمع المصرى وبين الواقع حاضراً وتاريخاً.

إن شرط خصوبة الحوار هو الصدق ، الصدق فى الرؤية ، الصدق فى التشخيص ، الصدق فى التحليل والقياس وذلك على هدى عقلانى ونقدى مع مجتمع مصر المعاصر. بكل شرائحه وفئاته وطبقاته وأطيافه. مصر البنية والجغرافيا والتاريخ والأنثروبولوجيا والثقافة والقيم ، مصر التى تعرف قيمة سيناء شمالاً وجنوباً كما تعرف قيمة مطروح وأسوان والوادى الجديد. قيمة العامل والفلاح ، والقرية والمدينة. مصر التى صوبت حالة الإنسداد البنيوى قادرة بمشيئة الله وأبنائها على أن تفتح نوافذ وأبواباً إلى المستقبل فى عهد قريب مع رجاء أن يكون هذا الجهد البحثى إسهاماً متواضعاً فى جهود أخرى كثيرة يقوم بها مصريون مخلصون. وأن يكون جهدى وجهدهم يسهم بصورة متواضعة فى عملية التغيير الإيجابى نحو مستقبل طيب وواعد (١٦) .

سادسا : بَعْضُ الحصاد:

العقدان الأخيران شهدا وعودًا كثيرة من جانب مسئولين فى الحكومة ودوائرها بأن معدلات النمو ترتفع عاماً تلو آخر وأن مستويات المعيشة سوف ترتفع وأن الديمقراطية سوف تزدهر وأن المجتمع سوف يتقدّم . ولكن الواقع كان لا يقدّم للناس شيئاً فلا ثمار النمو تساقطت كالمطر ولا مستويات المعيشة ارتفعت ولا معدلات الفقر إنخفضت .

وإذا كانت الدولة فى المراحل السابقة لهذين العقدين كانت أبرز القوى الفاعلة والمشاركة فى إحداث التغير الاجتماعى من خلال القيام بمسئولياتها فى الحماية الاجتماعية الأساسية للمواطنين بالرغم من بعض الأخطاء والتجاوزات فى حقب الستينات والسبعينات والثمانينات تقريباً . إلا أنها بدأت وبتواتر سريع فى الإستقالة من المشاركة الفعّالة فى برامج التنمية الكلية والمستدامة وتركت هذا المجال مفتوحاً للقطاع الخاص .

ورأينا فى مستهل الألفية الجديدة إنسحاباً ملحوظاً للدولة فى قطاعات الإنتاج وإنكماشاً لدورها فى قطاع الخدمات. بل دورها فى الضبط والتنظيم والتوجيه والرقابة والمساءلة أصابه ضعف ولم يكن أداؤها فى معظم الأحوال بالمستوى الطيب أو المناسب .

وبدلاً من أن تؤكد الدولة وجودها بتفعيل دورها فى الحماية الاجتماعية للوطن والمواطن وضبط إيقاع العلاقة بين قطاعى الإنتاج والخدمات . لجأت إلى أسلوب آخر وهو تحقيق الأمان لها ولسلطتها عن طريق ترسانة من القوانين صدرت عن النظام السياسى وأجهزته تحمى حقوقه ومصالحه دون إدراك أو وعى للآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية على بنية المجتمع المصرى التى كانت تعانى أصلاً من الجمود والتكلس .

لكن المجتمع قد وَصَل إلى حالة جديدة من حالات التكيف الاجتماعى السالب وبدا ذلك فى أنه قد أدار وجهه لسلطة الدولة . أدار المجتمع معطيا ظهره للدولة وأصبح يسير فى إتجاه آخر فيه الإنكفاء على الهموم الخاصة والحياة الشخصية . أصبح الكثيرون يعطون وجوههم للماضى والتراث . لكن كان هناك جيلاً جديداً يتشكل فى رحم هذا البناء الاجتماعى الكبير خاصة فى شرائح الطبقة الوسطى . جيلاً كان يعيش العصر ويرصد الظلم ويسجل القهر وأدواته ومظاهره . جيلاً كانت عيناه وعقله على المستقبل الذى لايمكن الدخول إليه إلا عن طريق فتح نافذة أو أكثر فى ذلك البناء الاجتماعى الذى يعانى من حالة الإنسداد والتكلس.

لم تعترف الدولة بهذه الحالة التى كانت تتفاعل فى العمق وإن بدت هادئة على السطح، وإن كانت قد رصدتها مراراً وتكراراً منذ ٢٠٠٥ وحتى نهايات ٢٠١٠ من منطلق

الأمر الواقع وأنها تملك السلطة والثروة وترسانة القوانين بما فيها قانون الطوارئ . وبحكم حالة الإنسداد البنيوى الكلى السابق الإشارة إليها فى الفقرات السابقة إطمأنت سلطة الدولة أنها ستظل ماسكة بكل الخيوط لأمد طويل . كما أنه ليس فى الساحة منافس . ويشهد المجتمع فى الدولة وأجهزتها وسلطاتها حالة من حالات الثقة المفرطة فى النفس وأنها تستطيع أن تفعل أى شئ وكل شئ (١٧).

واصلت الدولة فى النصف الثانى من هذا العقد فى الألفية الجديدة (بدايات ٢٠٠٦) الإهتمام والتركيز بقضية الشرعية وتقوية أدوات السلطة أضعاف إهتمامها وتركيزها على قضية التنمية الكلية البنيوية المتكاملة والتى إختزلتها فى مؤشرات للنمو لايرى المجتمع أثرا واضحاً لها فى حياته العملية . كما نسيت أو تجاهلت الهدف والغاية من التنمية وهى إحداث التغير الاجتماعى فى صورته الإيجابية وهى صناعة التقدم وفتح الأبواب للمستقبل الأفضل .

وكلما إتسعت الهوة بين قمم السلطة والمجتمع وزادت مصادر تهديد اندولة فإنها أدمنت توسيع مايسميه سدنتها وإعلامها وأجهزتها بمساحات الشرعية وهنا فإنها لم تتحالف مع المجتمع ولم تتصالح مع البناء الاجتماعى الكلى الكبير بل لجأت إلى التحالف مع الرأسماليين الجدد الذين إحتكروا الثروة ثم إنقضوا على السلطة فحدث زواج باطل بين الإثنين السلطة والثروة وبلغت الدراما ذروتها فى الإنتخابات الأخيرة لمجلسى الشورى ثم الشعب والتى شهدت صوراً فجة من التزوير بمختلف صوره وأشكاله . مما زاد من الضغط على الوعى المجتمعى وحالة الإنسداد البنيوى المأزوم ، وكان ماكان نُذر الثورة ثم الثورة وهى أعلى درجة لفتح أبواب التغير الاجتماعى على مصراعيه .

منذ عشر سنوات ونيف وطوفان العولمة يجتاح العالم ونحن جزء منه . كنا نود أن نكون جزءًا فاعلاً أضعاف اضعاف أن نكون جزءًا مفعولاً به . كان البعض منذ سنوات يتحدث دون خجل عن أننا أصحاب الريادة فى كل شئ بينما الواقع المُعَاش يقول بغير ذلك حيث سبقنا من كان أقل منا بكثير وكثير . نعيش دون أن نعرف عصرنا هل هو عصر " نهاية التاريخ" أو بدايته . عصر صراع الحضارات أم حوار الثقافات . هل عصر تلك الشريحة الرقيقة متناهية الصغَر من الناس اللى فوق الأدعياء فى كل شئ إلا شيئا واحداً هو إحتكار السلطة والثروة ، بينما معشر الناس اللى تحت " المطحونين" الذين لايعرفون فى أى مرحلة نعيش وفى أى عصر . هل فقدان الإتجاه ؟ هل الضياع ؟ هل التوهان؟ ونسمع عبارات تقول المجتمع المصرى مفكك ، الشعب لايجتمع على شئ . ونسمع عبارات عامة مّجهَلة مثل الناس لاتجتمع على شئ إلا الجرى وراء حق الإنتفاع أو السلب والنهب وينسى

الجميع أو يتناسون أن هؤلاء الناس هم سلالة بناة الأهرام والكرنك وسد أسوان والسد العال . ومن هزم المغول والتتار والإسرائيليين . نحن شعب الجماعة بحق ، والمجتمع بحق . والشعور الجمعى العام بحق . نحن مجتمع من لحم بشرى له مشاعره وإحساسه وعقله ووعيه . وهو التعبير الدقيق الذى صكه بن مصر العبقرى . عبقرى القصة القصيرة الدكتور يوسف إدريس.

تحقق هذا فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ومابعدها حتى هزيمة العدوان الثلاثى البريطانى الفرنسى الإسرائيلى ، وفى ٩ ، ١٠ يونيو ١٩٧٧ بعد الهزيمة العسكرية البشعة ، إلى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ونصرها المجيد الذى يعتبر ثورة على الهزيمة ، إلى ٢٥ يناير ٢٠١١ ثورة شعب مصر . مصر المجتمع مصر الشخصية التى رفضت الضياع . رفضت التوهان ، رفضت فقد البوصلة والإتجاه . رفضت الإستبلاه والإستعباط ، رفضت التوريث ، رفضت ضياع ذاكرة التاريخ وإهدار فيمه وثراء الجغرافيا .

من منظور علم الاجتماع وفروعه ودونما دخول فى أية تفاصيل فإن البناء الاجتماعى المصرى الكبير كان خصباً للغاية فى إفراز وتوليد عدد كبير من الحركات الاجتماعية Les movements Sociaux متعددة الكثافة ، والأبعاد ، والإتجاهات والتوجهات . بلغت ذروتها فى عام ٢٠٠٥ تقريبا.

فى ورقة بحثية لصاحب هذه السطور موسومة الشخصية الوطنية وتيه العولمة" ، جاء فيها أنه من مخاطر العلل الاجتماعية تجاهل السلطة للوعى الجمعى الوطنى ولقد مررنا بهذه الحالة حينما غَرَقَتْ "العبارة السلام ٩٨" وعلى متنها أكثر من ألف من المصريين الضحايا ، وقبلها طريق قطار الصعيد ، وبعد هذا وذاك حريق مسرح بنى سويف . مجتمع يقاسى ويعانى – ناهيك عن حوادث الطرق وضحايا الأسفلت المرورى . فوضى فى السلطة فى إدارة شئون المجتمع ولا محاكمات عادلة ولا إدنانات ولا عقاب ولارواد ع . نحن أمام سلطة دولة تنسحب من مسئولياتها المركزية فى كثير من مجالات الحياة التى تمس الكثير من الأعصاب المجتمعية الحساسة . أما عن المحاسبات السياسية فغائبة أو منعدمة لأن مجلس الشعب سيد قراره ([١٨]).

إن التغير الاجتماعى ظاهرة إجتماعية كلية عامة مركبة التغير عملية جدلية مركبة للغاية فيها ماهو نفسى ، إجتماعى ، ثقافى ، أخلاقى ، إقتصادى ، سياسى . عملية لاتعرف السكينة ولا تعرف السكون . وتحاول السلطة حصاد هذه الظاهرة وإستيعابها تمهيداً لامتصاصها ثم إذابتها وتفريغها من مضمونها وساعد على ذلك أن الكثيرين قد تصورا أن

البناء الاجتماعى المصرى دخل مرحلة من الركود ، ثم الجمود ثم التردى الذى وصل إلى مرحلة من مراحل الإختناق .

لكن كان للمنطق الاجتماعى الجدلى تصور آخر هو أن حالة الإنسداد لابد لها فى المجتمعات الحية أن يحدث فيها حالة من الإنفراج . ولابد من هزة تفتح الإنسداد وهذا ماحدث فى الخامس والعشرين من يناير ثورة شعب مصر الحديث مصر النهضة والعزة والكرامة .

القضية الثانية: رأس المال الذهنى المصرى
بين مطرقة العولمة وسندان سياسات التعولم

القضية الثانية :رأس المال الذهنى المصرى بين مطرقة العولمة وسندان سياسات التعولم:

القسم الأول : العولمة (الكوكبية – الكوننة)

أولا: ضيق الفجوة الزمنية بين الإكتشاف العلمى و تطبيقه صناعياً :

منذ منتصف السبعينات أصابت العالم عواصف التغيير والتغير فأحدثت ثورات فى المعلوماتيه وفى إحلال الموارد وفى البيولوجيا ، فضاقت الفجوة الزمنية بين الإكتشاف العلمى و التطبيق الصناعى ٠٠ فبعد أن كانت تلك الفجوة تصل إلى ٦٥ عاماً خلال القرن التاسع عشر أصبحت عامان فقط ومتى !!! فى بداية بدايات النصف الثانى من القرن العشرين فماذا عليه الحال الآن وأن غدا لناظره قريب٠ أنظر الجدول رقم (١) ٠

جدول رقم (١)

تضاؤل الفجوة الزمنية بين الإكتشاف العلمى والتطبيق التكنولوجى فى الصناعة من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين

الإكتشاف العلمى	عام الإكتشاف	عام التطبيق فى الصناعة للإكتشاف	الفجوة الزمنية بين الاكتشاف العلمى والتطبيق التكنولوجى
١ – الموتور الكهربائى	١٨٢١	١٨٨٦	٦٥ عام
٢ – خرطوم الفاكيوم (تكنولوجيا تفريغ الهواء Vacuum Tube)	١٨٨٢	١٩٢٢	٣٣ عام
٣ – الراديو	١٨٨٧	١٩٢٢	٣٥ عام
٤ – أشعة	١٨٩٥	١٩١٣	١٨ عام
٥ – المفاعل الذرى	١٩٣٢	١٩٤٢	١٠ سنوات
٦ – الترانزستور	١٩٣٥	١٩٤٠	٥ سنوات
٧ – الخلية الشمسية	١٩٤٨	١٩٥١	٣ سنوات
٨ – الألياف الصناعية	١٩٥٣	١٩٥٥	عامين
Synthetic Resins	١٩٥٠	١٩٥٨	٨ سنوات

المصدر:د٠عوض مختار هلوده "الإبتكار" ، الأهرام الاقتصادى ، الملحق الموزع مجاناً مع عدد ١٠ مارس ١٩٩٧ ص ١٠ ٠

ثانياً: الإنتقال من التقنى الآلى إلى التقنى الرقمى :

ففى المعلوماتية اللغة جديدة والحاسبات كل لحظة المستحدث منها جاهز وأدوات الإتصال ووسائله ووسائطه اللحاق بجديدها ضرب من ضروب اللهث وراء الإشراقات التى تكاد بالكاد أن تلاحقها سلوكيات الإتصال أمام ما يسقط من معارف إلى ساكنى الأرض والبحر والجو مما حول العالم إلى قرية إتصالية فى التو واللحظة إذ أصبح يرى ويسمع ويعلم ويعيش ساكنى الكوكب الأرضى الأحداث والأحاديث أيا كان موقعها أو وقائعها أو نوعها أو نمطها ولا تدرى نفس ما الجديد غداً فى المجال المعلوماتى إذا كانت التكنولوجيا الرقمية Digital Tecknology قد حلت بالفعل محل التكنولوجيا الآلية والتكنولوجيا الكميـــة Quantum Tecknology قادمة لا محالة .

وقد لعبت التقنيات الرقمية الدور الكبير فى التغيير لما تفرع عنها من قيم ومن مفاهيم جديدة من شأنها أن أعادت صياغة معانى التقدم والتخلف وعلاقة الفرد بذاته وبالمجتمع المحلى المحيط به كذلك علاقة المجتمعات المحلية بالمجتمعات الأخرى ، ومعنى العمل ومفهوم التغير ودور الدولة وأدوات الحرب ومعنى السوق والإعلام بل إن مفهوم القيود والحدود أصبح كلاهما فى توار .

فلقد صاغت التكنولوجيا الرقمية مفاهيم جديدة لكل مناحى الحياة وأن محاولة إحداث تغييرات إقتصادية جذرية لا يمكن إتمامها إلا إذا كان مدعوماً وقائماً على تغييرات جذرية فى نظم الإتصالات ولا سيما فى حالة الإقتصادات الصاعدة الواعدة .

ثالثاً: المشاركة فى الملفات وفى المعلومات وفى المعلوماتية :

فالمشاركة فى الملفات والمشاركة فى المعلومات والمشاركة فى المعلوماتيه من خلال تقنيات الاتصال بين مجاميع المعارف ومن تطبيقات متصلة بها من خلال المشاركة الاتصالية وإعادة تدوير المعلومات وإعادة تدوير البرامج المرتبطة بها لإجراء التحليل ولمقتضيات الإدراك والإستيعاب والتمثل وإعداد وصناعة وإتخاذ وتنفيذومتابعة تنفيذ وتقييم القرار بالمشاركة والإستنباط وإستخراج النتائج لإعادة تدويرها بين الأطراف المنضوية فى هذه المشاركة كلها آليات تخصيب للإبداع والتميز كجوهر للتنافسية بما يحدوها من تدفق للمعلومات والقدرة على سرعـــة الإتصال مـــع الآخرين فى مجتمع معولم شبكى الروابط (مجتمع مشبك Networked Society) يتواصل بين عناصره عبر موجات الأثير التى لا تحدوها قيود أو عوائق فأصبح أعضاء الشبكة الدولية للمعلومات ٥٧ مليون فرد فى غضون عام ١٩٩٧ بعد أن كانوا لا يتجاوزون المليون فرد فى مطلع التسعينات .

رابعاً: الإتصال بديلاً عن الإنتقال :

وقد أذاب مفهوم المشاركة الاتصالية تجمد الأسواق عند حدود الدولة وأصبحت السوق تشمل العالم كله ودوران رأس المال رحاه لا يتوقف ، فتحويل الأموال من سوق لأخرى أصبح يتم بضغطة واحدة على لوحة المفاتيح مما خلق مفاهيم جديدة للإستثمار الذى لم يصبح محلياً ولا إقليمياً ولا دولياً وإنما أصبح كوكبياً ، كونياً فى حمى العولمة وأتونها.

خامساً: التبادل عن بعد :

وعن تكنولوجيا "المعلومات والتبادل عن بعد " ، تعتبر ثورة المعلومات والإتصالات وتطبيقاتها التى تشمل جميع المجالات فى حياتنا المعاصرة مرحلة فاصلة فى تاريخ تطور البشرية وذلك فيما يتعلق بمفهوم الوسيط والذى يلعب الدور المحورى فى كافة أشكال التبادل الصناعى والزراعى والتجارى والخدمى منذ نشوء المجتمعات حتى الآن. فقد صاحب تكنولوجيات الإتصالات والمعلومات عن بعد (التى يطلق عليها : "التليماتكس -Tele matins") ظهور أشكال جديدة ذات أداء مختلف لهذه الوسائط تتباين فى أشكالها وأساليبها التقليدية قبل هذه المرحلة وذلك على الرغم من إستمرار الوظيفة التى تؤديها هذه الوسائط فى أشكالها الجديدة وهى إتمام عمليات التبادل المعلوماتى.

وفى ظل التكنولوجيات الجديدة أصبح من غير الضرورى أن يتم التبادل عن طريق وجود أشخاص التبادل ، بل يمكن أن يتم دون أن يلتقون أو يعرف كل منهما الآخر ، وذلك عن طريق الأنظمة الألكترونية الرقمية والتى أصبحت هى الوسيط الجديد الذى يقوم بعملية التبادل الآن ليس بين الأفراد الطبيعين فحسب ولكن بين الأشخاص الإعتبارية من شركات ومن مؤسسات وأيضاً بين الدول ... حيث يتم تبادل المعلومات المتعلقة بالصفقات التجارية ويتم إنجازها بدون الإلتقاء المباشر بين طرفى التعامل ويطلق على هذا النمط من التبادل : " التجارة عن بعد Tele-trade" وشملت هذه الأنظمة جميع المجـــالات فأصبح هناك : " التدريب عن بعـــد Tele-training" و " العمل عن بعد Tele-working " ، والطب عن بعد Tele-medic in" ، و " التعلم عن بعد Tillers earning" وشملت هذه الانظمة كذلك مجال البحث العلمى فيما يعرف " بالبحث عن بعد Tele earch جرائدا من الجامعات المصرية تارة والأمريكية أخرىresearch حيث يمكن إشتراك عدة مراكز للبحوث بعيدة عن بعضها البعض وفى دول مختلفة فى إيجاد حلول للمشاكل العلمية وأيضاً ظهور ما يسمى تنفيذ المشروعات عن بعد Tele-project" من خلال " الإدارة عن بعد "Tele-management

سادساً : الحرب عن بعد :

هناك الحرب عن بعد كما ظهرت فى حرب الخليج الثانية حيث قامت الصواريخ الذكية بتدمير أجهزة الرادار وأنظمة المعلومات ومراكز القيادة لدى الخصم ، فإنعدمتة الحاجة إلى إلتحام الجيوش ببعضها البعض أو تحريك عدد كبير منها بين أراضى أطراف المعارك.

كما أن السيطرة على الخصم بتقنيات الإتصال بشل أجهزة معلوماته ونظم الإتصال لديه أصبحت الفيصل فى حسم المعارك كما يلعب معدل تدفق البيانات عن أحوال المعركة وتحركات الجند وإرسال وتلقى الأوامر دوراً حاسماً فى الأمر كما تؤكدها المقارنة المتضمنة بالجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

وسائل الإتصال وتطور معدلات تدفق البيانات أثناء الحروب

الحرب	معدل تدفق البيانات	وسيلة الإتصال
١ – الحربين الأهلية الأمريكية (عام ١٨٦٥) والعالمية الأولى (عام ١٩١٥).	٣٠ كلمة / دقيقة	التلغراف
٢ – الحرب العالمية الثانية (عام ١٩٤٥).	٦٦ كلمة / دقيقة	التلغراف
٣ – حرب الخليج (عام ١٩٩١).	١٩٢ ألف كلمة/دقيقة	الحاسب الألى
٤ – حرب المستقبل (ما بعد عام ٢٠١٥).	١,٥ تريليون كلمة /دقيقة	الحاسب الألى

المصدر : د. حسن أبو طالب "المشروع الوطنى : تقنيات الإتصال ونظرة إلى المستقبل ، قضايا إستراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، جريدة الأهرام ، ١٤ إبريل ١٩٩٧ .

سابعاً: تواصل أجيال تقنيات التبادل عن بعد :

ويجب الأخذ فى الإعتبار أن تقنيات " التبادل عن بعد Tele-matics" ليست منفصلة عن التقنيات الأخرى التى سبقتها خلال عقد السبعينات وهى تقنية " الأتوماتيكية والتى كان من نتائجها إحلال الروبوت (الإنسان الآلى) محل العنصر البشرى كوسيط فى الإنتاج الصناعى.

وتجدر الإشارة على أنه منذ عصر الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر فإن هناك تطوراً مستمراً فيما يتعلق بأشكال وسائط الإتصال عن بعد وزيادة قدرتها على الأداء ، وليس منفصلاً عن هذا إختراع التليفون Telephone " (التحدث عن بعد). و " التليجراف Telegraph " (المراسلة عن بعد) و " التليفاكس Telefax " ثم " التليفزيون Television" (رؤية ونقل الصور عن بعد) .

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الإستغناء عن المعلم وعن المدرسة كوسيط فى نظام التعليم عن بعد يعود إلى عام ١٨٣٦ عندما إستجابت جامعة لندن لعمل مناهج للتعليم الذاتى للإنجليز المقيمين بالهند وذلك عن طريق المراسلة.

وكما يبدو فإن " التبادل عن بعد " لا يعدو أن يكون مرحلة متقدمة من مراحل التطور التكنولوجى الممتدة على مدى أكثر من قرن من الزمان منذ إختراع التليفون وغيره من أجهزة الإتصال سوف يتلوها حتماً مراحل أخرى ينتج عنها أدوات إتصالية أخرى. ومنها الـ E-mail والـ Facebook والـ twitter والـ utupe

ثامناً: الثورة البيولوجية والخلايا الجينية والتطويع الوراثى :

إحتلت البيولوجيا العصر حيث لم تقتصر ثورتها على مراقبة وظائف المخ بل تعدتها إلى الوقوف على كل ما هو أمر وراثى فالأحماض والأنزيمات والألكترونيات وأشكال الإتصال وزراعة أجزاء الجسم من قلب وبنكرياس إلى كلى وكبد وتدارك الأمراض والحفاظ على الجينات الآدمية فى بنوك والتعرف على الشفرة الوراثية لكل خلية من ناحية تكوينها وهدفها وإستجابتها كلها شفرات أسرارها ما أصبحت أسرار.

وقد أعلن عن نجاح عالم الوراثة الياباني "أساواشيدا" ومساعدوه فى الحصول على فئران تحمل كروموسومات بشرية كاملة ، ينتظم بكل منها ما يقرب من الألف جين ، بعد أن كانت عمليات نقل الجينات من البشر إلى الحيوانات ، لإنتاج حيوانات مؤلفة وراثياً Recombinant توصف بأنها عبرجينية Transgenic ، لا تتضمن أكثر من جين أو جينين على الأغلب.

لقد جاء هذا الحدث الهام قبل أن يهدأ الغبار الذى أثارته " دولى " النعجة التى إستنسخها يان ويلموت ومساعدوه فى أسكتلندا من خلية ضرع نعجة بالغة ، والجدير بالذكر أن غبار "دوللى" (التى كُشف الغطاء عن ميلادها فى نهاية فبراير ١٩٩٧) ، قد غطى كثيراً على إنجازات هامة تم الإعلان عنها بين التاريخين ومنها على سبيل المثال إجراء تجارب أخرى لإستنساخ أبقار مذبوحة من خلايا أخرى غير الضرع ،كالمبيض (النمسا) وكمحاولة القيام بالتوالد العذرى الذى يتم فيه الإستغناء تماماً عن دور الذكر فى الحيوانات الراقيـــة (اليابان) وتكوين كروموسوم إصطناعى به مقاطع من جينات بشرية ونجاح إنقسامه فى الخلايا السرطانية المزروعة من جينات بشرية ونجاح إنقسامه فى الخلايا السرطانية المزروعة بالمعمل (أمريكا) وبدء إستخدام الخميرة التى تم الإنتهاء من تحليل البرنامج الوراثى الكامل لها حيث وجد أنه يحتوى على ستة آلاف جين كدليل وراثى يساعد فى التعامل مع البرنامج الوراثى البشرى وذلك بتشكيل ستة آلاف سلالة يغيب فى كل منها عمل

جين واحد من جينات البرنامج للتعرف على دوره فى تكوين هذا الكائن وصيد الخلية (أمريكا) وتجارب تغليف كرات الدم بمادة "بولى إيثيلين جليكول" ، بما قد يسمح بنقل الدم من أى فرد إلى فرد آخر ، مع تلافى رد الفعل المناعى (أمريكا) .

وهذه الأمثلة تؤكد فعلاً أننا نعيش عصر المعلومات البيولوجية (أى الوراثية) الذى وضع بصمته بشدة على نوعية الحياة .

والفئران المؤنسنة Humanised التى سميت كذلك لأنها تحتوى على جينات بشرية بمناسبة ما أعلن فى اليابان عن ظهور ما يحتوى منها على عدد كبير جداً من الجينات وليس جينياً أو جينين فقط حيث قدمت أمريكا وغيرها الحيوانات المؤلفة وراثياً بعدد قليل جداً من الجينات .

إن اليابانيين قد أنتجوا فأرهم المدهش بدمج خلايا أجنة الفئران مع خلايا الجلد البشرية وأحتفظوا بالخلايا الجينية المحتوية على الكروموسومين رقم ١٤ ، ٢٢ البشريين لإحتوائهما على الجينات المنتجة للأجسام المضادة ، وبخلط هذه الخلايا المعلّمة مع أجنة فئران مبكرة وزرعها فى الرحم ولدت الفئران التى تحمل الكروموسومات فى خلاياها والأهم من ذلك أن هذه الجينات الموجودة قد عبرت عن نفسها فى أجزاء جسم الفئران ودمائها ، والأكثر أهمية وخطورة أنها إنتقلت بشكل طبيعى إلى الأجيال التالية ، ورغم أن خلط خلايا أجنة الفئران المختلفة وراثياً قد تم من سنوات عديدة ، وأنتج فئران موزايك المبقعة (بخلط خلايا جينية لفئران سوداء مع بيضاء مثلاً) إلا أن الخلايا هنا كانت تحمل جرعة كبيرة من الجينات البشرية .

تاسعاً: الإستعمار الجينى لدول العالم الثالث :

أما عن الأصول الوراثية للمحاصيل الزراعية الرئيسية فالمتبقى من أعشابها البرية يمثل ثروة قومية بالغة الأهمية ، الأمر الذى دعى إلى إنشاء بنك للجينات النباتية والحيوانية حيث أن توقع بعض علماء التنوع الأحيائى على مستوى العالم أن يكون القرن الحادى والعشرون هو قرن الإستعمار الجينى لدول العالم الثالث([1]) وهو ماحدث بالفعل.

---

[1] – محمد البرغوثى ، تحقيق صحفى عنوانة : " بنك جينات فى مواجهة الجات ، ثروات مصر من الأصول الوراثية النباتية والحيوانية فى طريقها للإندثار" جريدة الأهرام اليومية عدد ١٩٩٧/٦/١٩ ، ص ٣ .

عاشراً: إحلال التخليقى محل الطبيعى من مواد :

وفى المواد فالإحلال للتخليقى محل الطبيعى منها فحدث ولا حرج فالتحمل والضغط والإجهاد والشدة والصلابة والمرونة مفاهيم إندثرت تلك التى ظلت قروناً ثوابت علمية ، فالكربون يمكن أن يحول الآن إلى ماس والماس يمكن أن يحول إلى كربون إذ يكفى إعادة ترتيب بللورات إحداها فيتم الحصول فوراً على الأخرى ، وكذا الإجهاد والموصلية يمكن إعادة النظر فى أمرهما من خلال إعادة صف الألكترونات.

حادى عشر: تصغير الأشياء وطباعتها ونسخها وإستنساخها :

إن التحديات الحقيقية للثورات آنفة الذكر إنما تكمن فى أنها ثورات معارف صغرت الأشياء وإنتقلت بالأشياء من صناعتها إلى طباعتها أو نسخها حفرا أو إستنساخاً وبشكل مصغر بدلاً من تركيبها ، وهذا التغيير العلمى ترتب عليه فرز للمعارف وللمفاهيم بعثرة ودمجاً مع طرح جانبى للكثير منها وتغيير فى المفاهيم المؤسسية من تصغير لحجمها وتتأثر لشأنها فى المسافات إذ أن كلمة الصناعة التى كانت مرادفتها تعنى الأسوار والمبانى والمستعمرات أصبحت الآن جزئيات ضئيلة مبعثرة تدار من على بعد وكيف لا " والريموت " جاهز وحاضر ومتاح مباح.

ثانى عشر: الفكر المبدع أولى بالحماية :

انتهى عصر الطلب يخلق العرض وأن عقلية الإنسان تقاس بالذكاء أو أن الأحجام الكبيرة لها السيادة وأنتهى عصر التخصص وتقسيم العمل وأنقلبت معايير تقويم الكفاءة تواريا لتحل محلها معايير تقويمية أخرى ، فخفض التكاليف والوفورات المادية والزمنية هيهات أن يكون لها بقاء كمعيار ترشيدى لإستخدام الموارد ، فالميزة النسبية أخلت المكان للميزة التنافسية ومعدلات تسارعها حتى التخطيط السلعى والخدمى التقليدى توارى ليحل محله التخطيط لإتاحة فرص المبادرات بالقدرة على توقع ما سيطرح من نتاج الإبداع والإبتكار بالسوق مصحوباً بإفراز وإبراز الجودة ، وقدرة على خزن وإسترجاع المعلومات والمعارف والإبداعات وهى المفاهيم القرينة لمفهوم الميزة التنافسية التى حلت بلا رجعة محل الميزة النسبية.

كل هذه الثورات والتغيرات منذ منتصف السبعينات دعمت الإتجاه نحو العالمية فى الإقتصاد الدولى بجعل إقتصاديات الدول سوقاً واحدة مفتوحة على بعضه البعض من حيث التأثير والتأثر مما حتم العولمة بالإندماج فى الإقتصاد العالمى مع فرض القيود والإلتزامات

فيما يخص حماية الحقوق الفكرية وبراءات الإختراع وإزالة القيود والحواجز الجمركية من أمام السلع والخدمات لأنها لم تصبح الأولى بالحماية فضمان تصريفها وافر كما أن الجديد منها كل يوم فآت.

فأضحى الأولى حماية الفكر المبدع والإبداعات الفكرية (التى أتت بهذه السلع والخدمات كنتاج للثورة فى مجالات الإتصال والمعلوماتية والتخليقية والبيولوجية) كبديل عن حماية السلع والخدمات نفسها ومن هنا أضحت حماية الحقوق الفكرية وبراءات الإختراع أولى من حماية ما يتولد عنها من منتجات سلعية وخدمية.

ثالث عشر: العالم قرية واحدة معلوماتياً وإتصالياً وإستثمارياً :

والعولمة أو الكوكبية الاجتماعية والثقافية والفكرية والإبداعية والإقتصادية والسياسية (بفضل الثورات السابق الإشارة إليها) أعادت تشكيل جغرافية وطبوغرافية العالم فأصبح قرية واحدة إتصالياً ومعلوماتياً وإستثمارياً كما فرضت معايير جديدة لترتيب الدول بالإبقاء والإستبعاد فيكفى السيطرة إبداعياً وفكرياً من دول على دول ولا حاجة لسيطرة على أرض أو تحريك جيوش فإستعباد وإستعمار البعض للبعض يمكن (بفضل الثورات المذكورة) أن يتم من على بعد Tele-imperialism ودونما إحتلال للأرض وإنما أصبح الإبداع المعلوماتى وإبداع الإحلال التخليقى والإبداع البيولوجى هى وسائل وأدوات السيطرة على إرادة وفعل الآخرين.

فإذا كانت تداعيات الثورة المعرفية قد أدت إلى ما أدت إليه حتى الآن من إسقاط لمفاهيم ولمضامين ولأدوات ولمناهج ولرؤى ولتوجهات فماذا يخبئ المستقبل لنا بعد أن ألقينا بتحيات الترحيب بقرن جديد دق بالفعل عقده الثانى أجراس حياتنا ودلف اليها واقتحمها ونحن ومعنا عالم الجنوب بعد لم نستشر.

رابع عشر: تعدى الجنسيات بعد تعدد الجنسيات أعمالاً :

بدأ القرن العشرون وهناك فاعل وحيد على الساحة المجتمعية ، وهو الدولة ذات السيادة ، وأنتهى القرن العشرون وهناك عدد من الفاعلين مجتمعياً إلى جانب الدولة ، أن القرن العشرين ينتهى بالتشكيك فى المفهوم التقليدى للدولة وإهتزاز أبعاد " الشأن الداخلى " الذى تحول فى الكثير من دول العالم لكى يصبح "شأناً عالمياً" بمسمى شرعية دولية لقد أنهارت الفواصل التقليدية بين الشأن الداخلى والعالمى خاصة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان والحريات والقوانين التى ترتبط بها والأقليات.

أن نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرون شهرا فاعلين دوليين جديدين على الساحة ، فهناك دور متعاظم للمؤسسات العالمية الاقتصادية والنقدية والتى تتدخل لتشكيل وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى كثير من دول العالم. وهناك دور آخر متعاظم للشركات متعددة الجنسية Multinational والتى أصبحت بفعل توظيف نتاج ثورة الإلكترونات والإتصالات شركات متعدية الجنسية Transnational حيث شهدت الساحة الدولية إندماج الشركات معاً ، وتقلص الفاعلين الاقتصاديين المحليين ، وحيث يقدر الخبراء أن هناك ما لا يزيد على ١٥ شبكة عالمية مندمجة ، يمثل أصحابها السادة الفعليين للعالم الجديد ، وهو عالم العولمة. إلى جانب هؤلاء الفاعلين الجدد ، وفى مقابل الشركات الاقتصادية متعدية الجنسية ، برزت الشبكات والمنظمات الدولية غير الحكومية لتعكس تحالفات قوى المجتمع المدنى المعولمة تشبيكاً.

فى هذا الإطار يثار العديد من علامات الإستفهام التى تحتاج إلى النقاش والدراسة المتعمقة ، ولعل من أهم علامات الإستفهام ما يتعلق بطبيعة المنظمات والشبكات الدولية غير الحكومية ، ومدى فاعليتها ... ما الأطراف التنظيمية لها ؟ ما علاقتها بالعولمة ؟ هل هى فاعل مستقل أم تابع وما مجالات تحريكها أو تحركها ؟ والمنظمات والشبكات الدولية غير الحكومية (أو متعددة الجنسية) فهى تجمع بدءاً من المنظمات التطوعية الإرادية وأحياناً ما تضم أفراداً (غير هادفة للربح ، مستقلة ذاتياً عن الحكومات ، تتبنى أهدافاً إنسانية لها سمة عالمية ، تعمل وتنشط فى عدد متنوع من دول العالم) وهذه المنظمات لها مجلس أمناء يمثل أقاليم العالم ، وينتمى إليها أعضاء من مختلف أنحاء العالم ، وهكذا فأن تخـطى الحدود التقليدية لدولة ما أو أقليم ما والإدارة والعضوية متعددة الجنسية ، والعالمية ، والإنسانية فى النشاط هى سمات أو معايير تميز المنظمات الدولية غير الحكومية ، إن هذا الفاعل الجديد يتجاوز الأيديولوجيات ويأخذ بالتنوع وبإقرار التعددية كملمح رئيسى ، وهو فاعل غالباً ما يتبنى قضايا تمكين المجتمع المدنى ويأخذ بالنظرة الكلية وبمفهوم التشبيك والمشاركة.

القسم الثانى :منظومة إدارة العولمة

أولاً: الدول الصناعية السبع رأس منظومة إدارة الإقتصاد العالمى :

تعكس قواعد ومؤسسات إدارة النظام الاقتصادى لعولمة تراتبية الدول ومجموعات الدول حسب علاقات القوى الاقتصادية والشاملة وهكذا رغم ما يسمى بفترة السيولة أو فترة التحول الراهنة ، نرصد أنمجموعة الدول الصناعية السبع بقمتها ومؤسساتها تأتى على رأس منظومة إدارة الإقتصاد العالمى إستناداً إلى حصتها الأعظم فى توزيع القدرات الاقتصادية العالمية وبدور قيادى للولايات المتحدة يستند إلى تفوق قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية الشاملة. كما نلاحظ أن أدوار صندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى ، وقد أضحت شاملة للعالم بأسره وكادت تكتمل ، أفسحت المجال لدور أهم لمنظمة التجارة العالمية.

ثانياً: تنامى نفوذ الشركات متعدية الجنسيات :

كما يتواصل تنامى وزن وتوسع نفوذ الشركات والبنوك المتعددة الجنسية وعابرة القوميات على الخريطة العالمية إستناداً إلى واقع سيطرتها على القسم الأهم من التفاعلات والتدفقات الاقتصادية العالمية . وفيما نراه تأقلماً إيجابياً مع تعاظم التنافسية فى ظل عولمة الاقتصاد من جانب الدول الصناعية المتقدمة نرصد تنامى دور التكتلات الإقليمية – التجارية والاقتصادية – وتسارع خطى بنائها وهو ماتراه فى حالة الاتحاد الأوروبى على سبيل المثال وفى ذات الإتجاه نفهم تزايد نزعة الدول الصناعية المتقدمة إلى تشكيل تجمعات ومنتديات تجارية وإقتصادية عبر إقليمية مثل الآبك APEC وفى ذات الوقت ، رغم تعاظم ضرورة التعاون والتنسيق بين البلدان النامية نلاحظ تراجع تأثيرها فى التطورات الاقتصادية على الخريطة الاقتصادية العالمية ورغم تقدم عملية التكتل التجارى الإقليمى بين البلدان الصناعية الجديدة والصاعدة مثل الاسيان والميركسور ، نلاحظ تباطؤ بناء أو ضعف قدرة هذا التكتل بين غالبية البلدان النامية ، كما فى حالة السوق العربية المستركة والكوميسا الإفريقية.

ثالثاً : التجارة الالكترونية بديلاً عن التجارة الورقية :

شهد العصر الحديث تطوراً تقنياً ملحوظاً فى وسائل الإتصال ونقل المعلومات عبر وسائل الدعم التقنى كالبريد الأليكترونى وشبكة الإنترنت وشبكات التواصل مما أتاح

إمكانيات هائلة لنمو المعاملات التجارية وتطوير قوانينها سواء فيما يتعلق بأسلوب تكوين العقود أو فيما يتصل بإثبات الحقوق المتولدة عنها وذلك بواسطة وسائل التبادل الإليكترونى ، للبيانات والتى يشار إليها عادة بالتجارة الإليكترونية إلا أن التعامل الإليكترونى فى التجارة سواء المحلية أو الدولية يصطدم بعدة عقبات أفرزتها النصوص التشريعية فى القوانين القائمة والتى صيغت قواعدها على أساس مجريات التعامل بإستخدام الورق (الكتابة) وضرورة التوقيع بخط اليد او بوسائل بدائية (كالختم والبصمة) ولا شك أن مثل هذه الإشتراطات العتيقة سوف تحد من إمكانية نمو الأعمال التجارية ووصولها إلى الأسواق الدولية ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إزالة تلك العقبات القانونية لنمو التجارة الإليكترونية من ناحية وتهيئة بيئة قانونية أكثر أماناً فى توثيق المعاملات الإليكترونية وأكثر يقيناً فى حماية الحقوق المتولدة عنها وإثباتها ، ولهذا فإن الإنتقال من مرحلة التعامل الورقى إلى التعامل الإليكترونى فى مجالات التجارة دون تهيئة بيئة قانونية ملائمة للمعطيات التقنية فى التبادل الآلى ذات الصلة ويجرى فى فراغ قانونى مما يهدد حقوق المتعاملين ويقلل فرص الإستفادة من التطور التقنى فى وسائل الاتصال ، وعلى هذا الأساس فقد عمدت عدة جهات مثل لجنة الأمم المتحدة لقانون التجار الدولية (اليونسيترال) الى إعداد مجموعة من المبادئ القانونية التى تحكم التبادل بواسطة تقنيات التجارة الإليكترونية لتتخذها الدول المعنية نبراساً فى تعدل المتطلبات القانونية الراهنة لتبادل السلع والخدمات وإنتقال الأموال من ناحية وغزالة العقبات المترتبة عليها والتى تحول دون إستخدام وسائل غير ورقية للإتصال وتخزين المعلومات من ناحية أخرى ،وقد أولت اللجنة عناية خاصة بالمسائل التى تظهر فيها تلك العقبات أكثر ما تظهر لإرتباطها بإشتراطات قانونية تتطلب إستخدام المستندات " المكتوبة " أو " الموقعة " أو " الأصلية " سواء فيما يتعلق بتكوين المعاملة (العقد) وصحتها أو فيما يتصل بإثباتها ولهذا الغرض عكفت اللجنة على دراسة طرق إزالة العقبات القانونية التى تحول دون الإستفادة من التطور الحادث فى مجال المعالجة المرقمنة للبيانات عبر أجهزة الحاسب الآلى " الكمبيوتر " والطرق السريعة للمعلومات ولاحظت أن القواعد القانونية المبنية على إستخدام الوسائل الورقية فى توثيق المعاملات التجارية التى تستهدف التثبيت من صدور إرادة حرة وصحيحة من طرف المعاملة من ناحية وإثبات الحقوق المترتبة عليها من ناحية أخرى يمكن تحقيقها أيضاً حال إستخدام الوسائل الأليكترونية فى تكوين المعاملات ([2]).

---

١ - "منازعات التجارة الأليكترونية حول العقود وإثبات الحقوق " جريدة الأهرام اليومية ٨/ ١٠/ ٢٠٠٠ ، ص ٢٥ .

رابعاً: التجارة الإليكترونية ثورة غيرت أوجه الاقتصاد والمجتمع والسياسة :

وقد برزت التجارة الإليكترونية فى السنوات القليلة الماضية كتطور غير متوقع فى مسار الثورة المعلوماتة يماثل التحول الذى أحدثته السكك الحديدية فى الثورة الصناعية والذى غير من كل أوجه الاقتصاد والمجتمع والسياسة ، فلقد مكنت السكة الحديدية الإنسان من السيطرة على المسافات وإحداث التقارب بين الأسواق والإقتصاديات بينما تؤدى التجارة الإليكترونية الأن إلى إلغاء المسافات والأزمان (ظرف المكان وظرف الزمان) لتولد سوقاً واحدة وإقتصاداً واحداً وأظهر تباعاً لهذا التطور تكنولوجيات جديدة وصناعات إستراتيجية جديدة لم يعرفها العصر الصناعى كما تم بناء النظام العالمى الجديد حول شبكة من الحاسبات وأجهزة الإتصال مفتوحة لمشاركة الجميع ، ليصل عدد مستخدمى الإنترنت إلى مليار نسمة بحلول عام ٢٠٠٥ ، ومن الطبيعى أن تقف الموروثات الثقافية فى كل المجتمعات حائلاً أمام هذا التطور لأنه يؤدى إلى تغيير العادات القائمة والمعتقدات الراسخة ولأنه يعدل من الأولويات الإجتماعية ومن نظم التعليم ومن أشكال العلاقة بين الفرد والمجتمع غير أن هذه العولمة جاءت لتبقى بل أن أسسها ومكوناتها المشكلة حول الإتصالية والتنقلية والسرعة ستتطور بإستمرار لتدفع إلى مزيد من التغيير وإذا كنا قد أسهمنا فى تناول التحديات والظواهر السلبية التى يمثلهاا لنا هذا التحول فى تاريخ الإنسانية فلم نتناسى ما تمليه علينا بديهيات الفكر الإستراتيجى من أهمية إستكشاف الفرص أيضاً بجانب تحديد التهديدات فى تحليلنا للبيئة الخارجية والتعامل مع عناصر القوة أيضاً بجانب عناصر الضعف فى تقييمنا للبيئة الداخلية دون الإنغماس فى مواقف الرفض أو التردد حتى لا نترك لغيرنا مهمة الإقدام والإستفادة من العصر الجديد ، وذلك بمراجعة النفس والتركيز على النفع الذى سيحصل عليه الكيان الاقتصادى من العولمة مع السعى لتحجيم المخاطر المرتبطة بها .

القسم الثالث :مخاطر العولمة(مخاطر: الكوكبية – الكوننة)

أولا : الإنكشاف المعلوماتى :

إن تقنيات التبادل فى المجالات المختلفة تهدف إلى تجاوز حدود الزمان والمكان المرتبطين بالوسيط الشخصى السائد فى نمط التبادل التقليدى كما عرف فى الماضى وبذلك يمكن أن نطلق على هذه التقنيات إجمالاً إسم أنظمة " التبادل عن بعد Tele-exchange" .

وتكنولوجيا الاتصال المستقبلى ستثير مخاطر جديدة أخطرها :

" الإنكشاف المعلوماتى " بما يعنيه من إنهيار للدولة إذا ما أصيب جهازها الإتصالى المعلوماتى المنظم لحياتها بعطب سواء عن عمد أو عن سوء إستخدام ، كما أن التبادل التجارى عن بعد يثير العديد من المخاطر بين المتعاملين بنظمه حيث لم يستطع التشريع الدولى أن يجارى حتى الآن ما ينبت من جرائم غش أو إحتيال أو تدليس لصعوبات الإثبات الجنائى على مستوى التبادل الإتصالى وما يحدوها من وسائط إتصال معلوماتية.

ثانياً : حروب الجينات والخلط بين الأجناس :

والإهتمام بقضايا التطويع الوراثى هنا يعنى التقييم النقدى بجوانبه العلمية والعملية والأخلاقية ، فبجانب إمكانية دراسة دور الوراثة فى تكوين تشوهات الأجنة والأمراض الوراثية هنالك فرصة لإنتاج الأجسام المضادة والفاكسينات ، والإستخدام فى علاج السرطان وأمراض المناعة إلا أن المناقشة يجب أن تمتد إلى ما يسمى بحروب الجينات وأحقية الشركات فى إحتكار الفوائد المرجوة من التطبيقات الطبية الناجحة فى هذه المجالات.

وهنالك أيضاً الجوانب الأخلاقية الخاصة بحدود الخلط بين الأجناس فإلى أى مدى يمكن أنسنة الفئران ؟ إذ يمتد النقاش ليتجاوز حدود حقوق الإنسان إلى حقوق الحيوان من حيث أن الفأر والإنسان يتشابهان وراثياً بنسبة ٨٠% بينما تزيد النسبة فى الشمبانزى إلى ما يزيد عن ٩٨% ، ومع ذلك يبقى الإنسان إنساناً والفأر فأراً .. الخ فما هى الآثار البعيدة لهذا الخلط إذا تم بطريقة غير محسوبة ؟

إن التقييم النقدى يستدعى التمسك بحصر الإستخدام فى الأهـداف التطبيقية الواضحة ، التى تقرها القواعد المنظمة للعمل فى هذا المجال الخاص بالتطويع الوراثى Genetie Manipulation للكائنات ، سواء عن طريق الهندسة الوراثية أو غيرها ، وهذا ما تم بالنسبة للإستنساخ فى القواعد المنظمة التى أقرتها الدول الأوروبية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أتفق على رفض إستنساخ الإنسان ، وقصر البحوث على

الأجنة المبكرة دون زراعتها فى الأرحام بهدف دراسة الأمراض الوراثية وغيرها ، ومن ثم فإن التقييم يعنى التوظيف السليم لمنجزات العلم بإعتباره خطوة على الطريق تستلزم التجويد والتحسين والتوجيه لصالح الإنسان(٣) .

إن شركات الهندسة الوراثية والبيوتكنولوجيا فى أمريكيا وأوروبا واليابان ، قد تمكنت – بواسطة حكومات بلادها – من أن تضع ما توصلت إليه فى مجال الأصول الوراثية والنباتية والحوانية فى دول العالم الثالث ضمن حقوق الملكية الفكرية التى تحميها إتفاقية الجات هو الأمر الذى يعنى أننا فى مصر سنفاجأ بإجراءات دولية صارمة تمنعنا من إستخدام التقاوى والبذور والمبيدات فى الزراعة ، أو من إستخدام الأعشاب فى صناعة الدواء ، إلا بعد موافقة الشركات الأجنبية التى تحتكر ملكيتها بموجب براءات إختراع ، حتى لو كانت النباتات الحقلية أو البرية ذات أصل مصرى !!(٤) .

ثالثاً: فقـــدان السلالات النباتيـــة لإنتاجيتها نتيجة إستثارة الـــــوعى الهجنى والتنـــــوع البيـــولوجى للمحاصيل الزراعية الرئيسية :

فى نهاية الستينات من هذا القرن أعلن المركز الدولى لتحسين الذرة والقمح بالمكسيك عن أن فريقاً بحثياً يقوده العالم الزراعى الأمريكى " نورمان بورلوج" توصل إلى إستنباط صنف جديد من القمح يعطى أكثر من ٣٠ أردب قمح من الفدان ، فسارعت ٢١ دولة من العالم الثالث إلى إستيراد الهجن المكسيكية وزراعتها ، وقد أعطى الفدان ٢٤ أردباً فى العام الأول ، الأمر لاذى أدى إلى إقبال الفلاحين جميعاً على زراعته ى العام الثانى ، لأن إنتاج الأصناف المحلية آنذاك كان يتراوح بين ٨–٩ أردب للفدان ، وبعد ثلاث سنوات تقريباً حدثت المفاجأة إذ إنخفض إنتاج القمح المكسيكى تدريجياً حتى وصل إلى ٣ أرادب للفدان ، ثم تسبب فى وجـــود مرض صدأ القمح ، وبدلاً من الإستغناء عن زراعة الهجن المستوردة أدخلت تلك الشركات متعـــددة الجنسية هذه البلاد فى دائرة إستيراد هجن أخرى عالية الإنتاج ، وإستيراد مبيدات لمقاومة الصدأ !(٥).

---

(١) د. أحمد شوقى ، جريدة الأهرام اليومية ، عدد ١٩٩٧/٦/١٠ ، ص ١٠ .

(٢) محمد البرغوثى ، تحقيق صحفى عنوانه : "بنك جينات فى مواجهة الجات ، ثروات مصر من الأصول الوراثية النباتية والحيوانية فى طريقها للإندثار" جريدة الأهرام اليومية عدد ١٩٩٧/٦/١٩ ، ص ٣ .

(٣)،(٢)،(١) محمد البرغوثى ، تحقيق صحفى عنوانه : " بنك جينات فى مواجهة الجات ، ثروات مصر من الأصول الوراثية النباتية والحيوانية فى طريقها للإندثار" جريدة الأهرام اليومية عدد ١٩٩٧/٦/١٩ ، ص ٣ .

رابعاً: إستلاب المنوعات البيولوجية للمحاصيل وإيداعها ببنوك الجينات :

فى الوقت الذى حصل (بورلوج) على جائزة نوبل للسلام كانت دول العالم الثالث التى إعتمدت على زراعة أصنافه تفقد تدريجياً سلالات القمح الخاصة بها ، لأن الوعى الزراعى آنذاك لم يكن مؤهلاً للتفكير فى ضرورة حفظ السلالات الوطنية فى " بنوك جينات" فيما كان علماء تربية النباتات الأجانب يدهسون حقول وصحارى منطقة الشرق الأوسط طولاً وعرضاً بوصفها مهد الحضارة الزراعية ومركز التنوع البيولوجى لغالبية المحاصيل المهمة فى العالم كله. والمؤكد أن هؤلاء العلماء لم يتركوا نباتاً حقلياً أو عشباً برياً إلا وحملوه معهم إلى بلادهم ، حيث تم حفظه فى بنوك جينات شركات الهندسة الوراثية بالدول الصناعية الكبرى([٦]).

وتضم إسرائيل الآن أكبر بنك جينات نباتية فى منطقة الشرق الأوسط يضم حوالى ٢٥ ألف عينة نباتية ، تليها إيران التى يضم بنكها ٢٠ ألف عينة من الحبوب والفواكه والخضروات والبقوليات ... وتأتى تركيا فى المرتبة الثالث حيث يضم بنكها ١٣ ألف عينة ... ولكن كل الأصول الوراثية النباتية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط توجد ببنوك العالم الصناعى المتقدم([٧]).

خامساً: فقدان الآلية السياسية لإثبات الحقوق فى الأصول الوراثية النباتية فى ظل إتفاقية الجات :

فى يونيو ١٩٩٤ عقدت منظمة حماية البيئة بالأمم المتحدة مؤتمراً بنيروبى ، كان من توصياته المهمة ضرورة إيجاد آلية دولية لحماية حقوق فلاح العالم الثالث فى أصوله النباتيه ، ولكنها كغيرها من التوصيات التى ترددت فى مؤتمر قمة الأرض بالبرازيل عام ١٩٩٢ تظل فقط تحتفظ بجدارتها الأدبية والأخلاقية دون أن تتمكن من إمتلاك آلية سياسية تضعها فى حيز التطبيق.

وفى مؤتمر علمى عقد فى المانيا فى عام ١٩٩٧ كانت الأصول الوراثية للنباتات وكيفية الحفاظ عليها هى أهم محاور المؤتمر فقد حدث خلاف شديد بين علماء دول العالم الثالث وعلماء أوروبا وأمريكا ، عندما أثيرت قضية حقوق فلاح دول العالم الثالث فى أصوله النباتيه ، وقد أستند علماء الدول المتقدمة إلى ضرورة تقديم مستندات ملكية النبات

المتنازع عليه وخصوصاً فى ظل حماية حقوق الملكية الفكرية التى تكفلها إتفاقية الجات(٨).

سادساً: فقدان الآلية القانونية لإثبات الحقوق فى الأصول الوراثية :

ويشهد العالم منذ سنوات ثورة حقيقية فى الإعتماد على الأعشاب فى الصناعات الصيدلانية ، وقد واكبت أولى مراحل هذه الثورة عمليات تسابق إلى صحارى دول العالم الثالث وخصوصاً فى أفريقيا وأسيا. الأمر الذى ينبغى معه البحث عن آلية قانونية لإثبات الحقوق فى الأصول الوراثية النباتية (٩).

وقرابة عام ١٩٩٧ إنتهى مركز الهندسة الوراثية بزراعة عين شمس من وضع تصور شامل إنشاء " بنك جينات نباتية وحيوانية وحشرات وكائنات دقيقة " وذلك فى إطار مشروع التنوع البيولوجى الذىأعده جهاز شئون البيئة المصرى (إعمالاً لأحد نصوص إتفاقية ريو دى جانيرو – قمة الأرض – عام ١٩٩٢ لحصر موارد مصر الوراثية من الكائنات الحية) (١٠).

سابعاً: مخاطر عولمة الإقتصاد المصرى (١١)

١ – تأثر الإقتصاد المصرى سلباً وإيجاباً بالتأثيرات الخارجية :

لا شك فى أن خيار عولمة الاقتصاد المصرى قد إنطوى على مخاطرة ، ومن ثم كان يتوجب أن تكون محسوبة والأمر أن هذا الخيار جعل التأثيرات الخارجية (الاقتصادية وغير الاقتصادية) محددة إلى مدى بعيد لمعدلات الاستثمار والنمو الاقتصادى ، ومستويات التشغيل والبطالة والدخل والرفاهة ، وأسعار صرف العملة الوطنية وحالة ميزان المدفوعات ، وإنتعاش وركود الأسواق .. الخ فى الاقتصاد المصرى شأنه كغيره من الإقتصادات التى أخذت بهذا الخيار ، وتكون هذه المخاطرة محسوبة بقدر ما تتبنى مصر تلك السياسات الهادفة إلى تعظيم قدراتها التنفاسية فى إقتصاد مفتوح ، سواء بتقليص عوامل الضعف وما تنذر به العولمة من قيود ومخاطر وخسائر ، أو تعظيم عوامل القوة بما تعد به من فرص ووعود ومكاسب ، إذ أن واقع الاقتصاد المصرى (شأن غيره من الاقتصادات) ليس بمعزل

---

(١)،(٢) ، (٣) محمد البرغوثى ، تحقيق صحفى عنوانه : " بنك جينات فى مواجهة الجات ، ثروات مصر من الأصول الوراثية النباتية والحيوانية فى طريقها للإنتشار" جريدة الأهرام اليومية عدد ١٩٩٧/٦/١٩ ، ص ٣ .

(٤) د. ضه عبد العليم " شروط الاستفادة من فرص العلومة " ، جريدة الأهرام اليومية ، ٢٠٠٠/٨/١٦ ، ص ٢٥ .

عن ولا يستطيع أن يكون منعزلاً عن النظام الاقتصادى للعولمه والتصدى لعملية العولمة ؟ واقع يستحيل تجنبه بل كان يتطلب التأقلم الإيجابى الفاعل مع هذا الواقع.

٢ - معاناة الاقتصاد المصرى من الأزمات المالية الإقليمية والعالمية :

والواقع أنه يصعب إنكار نزعات الحمائية الجديدة وقيود نقل التكنولوجيا من جانب الدول الصناعية بوجه الاقتصادات الصاعدة رغم الضغوط على الأخيرة لتحرير التجارة ، ونزعات تهميش الاقتصادات المصدرة للمواد الأولية الأقل نمواً والأكثر فقراً رغم شعارات المشاركة فى تقاسم خيرات العولمة ، وتداعيات الحصاد المرير للأزمة المالية التى كابدتها الاقتصادات الصناعية فى شرق آسيا والأزمة المالية العالمية التى ضربت بأطنابها الاقتصادات العالمية اواخر عام ٢٠٠٨ رغم مزاعم الكسب من فتح أسواق مال ... الخ.

٣ - تأثر الإقتصاد المصرى بخيار العولمة وتبعاته الإخفاقية :

والتداعى الرئيسى لعملية وإدارة العولمة جعل من خطر التهميش المتعاظم (دون نفى عبء التبعية الموروثة) التهديد الرئيسى للإقتصاد والمجتمع فى مصر (كما فى غالبية البلدان النامية) ، وإنطلاقاً من هذا التداعى فقد طرح إستنتاجاً رئيسياً : أن البديل لخيار التأقلم الإيجابى هو التلقى السلبى لتهديدات عملية وإدارة العولمة ، أى تكريس علاقات عدم التكافؤ وتفاقم عوامل التهميش ، وتعاظم عدم المناعة ضد التداعيات السلبية للعولمة أو التهميش ، وتفاقم أسباب القيود والخسائر والتهديدات.

٤ - صراع التيارات الفكرية بشأن خيارات المستقبل :

ولا تخفى الضرورة العملية والفائدة العلمية لإثبات صحة عوار التداعى والاستنتاج السابقة فى ضوء ما يسود فى مصر شأن أغلبية البلدان النامية من تردد صانعى القرار ، وتشتت الرأى العام و صراع التيارات الفكرية بشأن خيارات المستقبل وتتحقق هذه الفائدة بقدر النجاح فى تقديم رؤية موضوعية نقدية ، تتجنب الوقوع فى نظرة أحادية وأفكار مسبقة ، أى النظرة والأفكار التى تدفع إما إلى التركيز على عرض فرض أو إلى التركيز على رصد قيود التحولات الجذرية تحسد فى تفاعلها المتبادل جوهر العولمة.

٥ - صعوبة تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والتطور الديمقراطى :

إن خيار مصر للتأقلم الإيجابى الفاعل مع العولمة إنما كان يحاول أن ينطلق من السعى إلى تحقيق منظومة قيم التقدم الشامل بالسعى لأن تدفع آليات هذا الخيار فى آن واحد نحو : الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، والتطور الديمقراطى والأمن القومى والهوية الثقافية ، وما حدث هو أننا لم نندفع نحوه بالوتيرة التى تتوافق مع سرعة التحولات وخطورة التهديدات ، وتعاظم التحديات على الصعيد العالمى ، من ناحية ، وبما يتناسب مع عوامل القدرة الشاملة المصرية من موارد بشرية وطبيعية واقتصادية وعلمية وثقافية .. الخ ، من ناحية أخرى.

والعولمة مزيج من متغير من المخاطر والخسائر والفرص والمكاسب فلم تستطيع مصر تقزيم ما أنذرت به العولمة من مخاطر وخسائر ، ولم تستطع مصر تعظيم ما تعد به العولمة من فرص ومكاسب لضبط إيقاع عولمة الإقتصاد المصرى حتى تتوافر شروط تعظيم مكاسبه وتقزيم خسائره.

٦ - ظهور المصنع العالمى وتوزيع أقسامه على إمتداد المعمورة لا يجنى الاقتصاد المصرى منه إلا حصة هزيلة :

لقد ترتبت العولمة الاقتصادية من حيث الأساس على إنجازات الثورة العلمية التكنولوجية فى موجتها الأحداث الثالثة والمتواصلة ، وبين الإنعكاسات الأهم لهذه الثورة نـــرصد تغير الهيكل القطاعى للإقتصادات الصناعية لصالح قطاع إنتاج المعلومات و المعرفة ، من ناحية ، وتغير بنية قطاع الصناعة التحويلية لصالح الفروع الصناعية ذات المحتوى التكنولوجى الأرقى والقيمة المضافة الأعلى من ناحية أخرى .

وقد يشار فى هذا الصدد إلى ظهور " المصنع العالمى " الذى تتوزع أقسامه على إمتداد المعمورة ، ويرصد هنا أن التخصص فى هذا المصنع قد يكون متكافئاً ، ويعظم مكاسب التخصص الدولى ويستند إلى المزايا التنافسية للشركاء ، الذين يتخصصون فى إنتاج مكونات سلعية ومدخلات خدمية يتعاظم محتواها المعرفى وتتضاعف قيمتها المضافة وهو ما نراه فى حالة الدول الصناعية المتقدمة.

بيد أن غالبية البلدان النامية (غير المصدرة للسلع المصنعة) ليست سوى أطراف هذا " المصنع العالمى" التى لا تجنى سوى حصص هزيلة من القيم المضافة للثروة العالمية

نتيجة تدنى المحتوى المعرفى لمنتجاتها وضعف قدراتها التنافسية وتراجع أسعار منتجاتها ومثل هذا الوضع كان ينبغى لمصر أن تتجنبه.

٧ - إهتزاز إقتصاد السوق الاجتماعى لتأخر إضفـــاء سمـــة إنسانية عـــلى إقتصاد السوق الحر :

أن عالم ما بعد سقوط الشيوعية (وإن شهد صعود الليبرالية الإقتصادية ضد الليبرالية الاجتماعية) قد غلبت عليه البلدان الصناعية المتقدمة نزعة تعزيز دور الدولة فى ضبط عمل السوق لدفع النمو وتعزيز التنافسية من ناحية وتوفير آليات للحماية الاجتماعية وعدالة التوزيع والاستثمار فى البشر من ناحية أخرى.

وهناك دعوة لضرورة التعلم الإيجابى مما شهدته البلدان الرأسمالية الصناعية من إستقرار لاقتصاد السوق الاجتماعى الذى إرتكزت إليه أحزاب الاشتراكية الديمقراطية (فى حالة المانيا مثلاً) والدعوة إلى الطريق الثالث التى إستهدفت إضفاء سمة إنسانية على إقتصاد السوق الحر (فى حالة بريطانيا مثلاً) والإهتمام بالعدالة الإجتماعية إلى جانب الكفاءة الاقتصادية (فى حالة الولايات المتحدة تحت إدارة كلينتون مثلاً).

ثامناً: التناقض بين الإندماجات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية :

لا يوجد تناقض بين العولمة والاندماج الاقتصادى داخل المنطقة العربية ، وتظهر التجارب الحديثة فى العالم أن هناك تكاملاً بين الإندماجات الإقليمية والعالمية حيث تنشأ عملية تبادلية يؤدى فيها الإندماج الإقليمى إلى مزيد من الاندماج فى الإقتصاد العالمى كما تؤدى سياسات الاندماج العالمى إلى مزيد من الاندماج للإقتصاديات الاقليمية ، فالعولمة تتطلب تحريراً للتجارة الخارجية بما يزيد بالضرورة التجارة البينية فى المنطقة ويدفع إلى مزيد من الإصلاحات الاقتصادية داخل كل دولة عربية تؤدى بدورها إلى مزيد من الاندماج الإقليمى خاصة أن كل المؤشرات تدل على ضعف التكامل العربى حيث تمثل التجارة البينية أقل من ١٠% من إجمالى التجارة العربية وأن حركة رؤوس الأموال محدودة بين الدول العربية وتنقل العمالة (رغم ملايين العمال العرب الذين يعملون فى دول شقيقة) يخضع لقيود شديدة ، ويضاف إلى تلك العوامل واقع الاقتصاد العربى الذى لا يتعدى نصيبه فى الصادرات العالمية نسبة ٣% وحصته فى التدفقات الرأسمالية للأسواق الصاعدة ٢% وكما أن ٢٥% من سكانه يقعون تحت خط الفقر ، ولقد فشلت تجارب الاندماج السابقة على الرغم من المحاولات المتكررة لإقامة سوق عربية مشتركة ، ولذا فإن إندماجاً جديداً مقام

على الأسس الاقتصادية للعولمة فى مجال تحرير تجارة السلع والخدمات والاستثمار ستتوافر له مقومات أكبر للنجاح وستجذب الإصلاحات الاقتصادية المواكبة للعولمة الاستثمارات الأجنبية والعربية خاصة فى مجالات الاتصالات والمرافق والقطاعات الرائدة فى الاقتصاد الجديد.

وستقوم تلك الاستثمارات بإعادة توزيع العمل العربى بحيث تتكامل العمليات الانتاجية فى المنطقة العربية (الحصول على المواد الخام من دولة وتصنيع مكونات كثيفة العمل فى دولة ثانية والتجميع فى دولة ثالثة والبحوث والتطوير فى دولة رابعة .. الخ) ، ولقد تصورت الحكومات العربية فى عهود سابقة أنه بإمكانها حماية أسواقها وصناعاتها ووظائفها من خلال إستقلال كامل للواعد الإنتاجية داخل حدود الدولة ، وفشلت فى ذلك لعدم إدراكها لمفهوم ترابط وتزايد القيمة فى منظومة الانتاج العالمى وبالتالى يمكن القول وبدون مغالاة إنه يمكننا الإعتماد على عملية العولمة كمكون هام فى إستراتيجيتنا للتنمية الاقتصادية وقد يقال أن الإقتصاديات المتقدمة تمتلك الأوراق الـــرابحة فـــى عصر العولمة (رأس المال ، التكنولوجيا ، الإتصالات ، فائض الغذاء) ، وأن مزاياها تتضاعف لأن التكنولوجيا تقلل من الاعتماد على العمالة والمواد الخام التى هى الأصول الرئيسية للدول النامية ولا شك أن زيادة الغرب للتكنولوجيا ستبقى ولكن التطبيقات التكنولوجية ستعطى " قوة التكنولوجيا" لملايين المشاركين فى الاقتصاد الدولى غير أن ذلك سيعتمد بالدرجة الأولى على مستويات التعليم والمهارات فى عالمنا العربى ولقد بذلت مجهودات كبيرة فى الدول العربية للإرتقاء بالتعليم ولكن النتائج الاقتصادية لم ترقى إلى مستوى هذا الإنفاق حيث نظر إلى التعليم على أنه إشكالية " النظام التعليمى " ولم يلتفت إلى التشوهات فى إقتصاداتنا التى تؤثر على التعليم بعدم خلق فرص إقتصادية حقيقية تستخدم مخرجات التعليم بفاعلية فى سوق العمل تتسم بالكفاءة ، ولا غرابة إذن ألا يتواءم التراكم فى رأس المال البشرى مع النمو فى الناتج الاجمالى ولا يعنى حدوث طفرة فى إستخدامات الدول النامية والصاعدة للتكنولوجيا من خلال التعليم أن الغرب سينحسر دوره بل أن الغرب سيبقى مهما فى عصر العولمة ، ولكن ليس بالضرورة مسيطراً فمنذ حوالى ٤٠ عاما فقط كانت الإقتصادات الأسيوية بما فى ذلك اليابان تساهم بـــ ٤% من الناتج الإجمالى العالمى بينما تصل مساهمتها حالياً إلى ٢٤% وهى نفس نسبة النافتا (الولايات المتحدة وكندا والمكسيك).

تاسعا: إستعمار قديم فى ثوب جديد الرقمنة خيوطه:

فى الوقت الذى بدأت فيه البنى الهيكلية للعولمة الاقتصادية تلقى بمراسيها رسوخا كوكبيا وكونيا وذلك بإصدار الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفة وملاحقتها لدستور العولمة تم إعادة هيكلة رؤى ورسالة المنظمات الدولية القائمة توائما مع مجريات العولمة ومن تلك المنظمات منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى علاوة على إنشاء الجديد من المنظمات إستكمالاً للبنى المؤسسية اللازمة لإدارة العولمة كونيا كالمنظمة الدولية لمعايير الجودة TSOوالمنظمة الدولية للملكية الفكرية ، وإذا بمن أنشأوا وأسسوا العولمة المكوننة يغيرون من مفاهيمهم وأدواتهم ويستبدلون القديم منها بالجديد المستحدث الذى يتوافق مع منهجية إدارة العولمة الإقتصادية ليستمر سيطرة الشمال على الجنوب ويسيطر المركز على الأطراف ولتظل الإزدواجية التنموية هى هى كما هى وذلك ترسيخا لنفس المفاهيم والمبتغيات الإستعمارية القديمة ولكن فى ثوب جديد تتمشى والتقدم الذى حدث فى عالم الرقمنة وماتبعها من تطور فى تكنولوجيا الإتصالات اللاسلكية.

ولايغيب عن البال كيف أن هيمنة الشمال على الجنوب إرتدت أزياءا عبر العصور وإستخدمت أدواتا عبر الحقب تتواءم وتكنولوجيا كل عصر حسب ماتوصلت فيه من تقنيات ثم القيام بتوظيف المستحدث التكنولوجى لكل عصر وكل حقبة فى خدمة نفس الأغراض والأهداف الإستعمارية الثابتة ألا وهى : الهيمنة والسيطرة ولكن هذه المرة من خلال الإمعان فى تفريغ الأمم من سيادتها .

عاشراً : تقنين وشرعنة الهيمنة الإستعمارية:

لقد إستمر الإمعان فى تفريغ الأمم من سيادتها على مقدراتها ومواردها بفرض معايير نمطية موحدة تلزم الأمم بالأخذ بها وإلا فخروجها عن دستور العولمة (المتمثل فى الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفة وملاحقها) الإتهام به جاهز وحاضر ألا وهو مجافاة الشرعية الدولية المقننة للبغى الإستعمارى من خلال التوغل فى جينات الأمم المؤسسية وحتى فى تشريعاتها الذاتية وأصبحت أكواد التشريعات فى كل دولة خاضعة للموحد منها مثل قانون العمل الموحد ، قانون الملكية الفكرية ، قانون الجمعيات الأهلية حتى الموارد البشرية فقد خضعت هى الأخرى لإعادة صناعتها من جديد من خلال إعادة صياغة بُنىَ حضارتها من خلال أى إعادة صياغة سلوكها المعيشى والحياتى والوظيفى من خلال إعادة صياغة ثقافتها بإعادة صياغة عاداتها وتقاليدها وماتستند إليه تلك العادات والتقاليد من مرجعيات دينية وذلك تأثيرا فى منظومة قيمها ورؤاها وتوجهاتها وذلك كله من خلال إعادة

صياغة المنظومة التربوية بكافة عناصرها : الأسرة ، التعليم ، الإعلام والثقافة والفنون وذلك بتسخير ما أتاحه التقدم فى عالم الرقمنة وما إستتبعه من الإتاحة المباحة للإتصال والتواصل عبر شبكات الإنترنت ووسائل التواصل الأخرى كالبريد الالكترونى والمدونات والمواقع العنكبوتية ..الخ وذلك كله بعد أن أفسحت البرامج الكرتونية المجال لتلك الشبكات لتحل محلها حتى النفس البشرية أطلقت عليها ذئاب التصحر النفسى والتجريف الروحى مما أصاب رأس المال الاجتماعى فى عضده وفى نتوءات قوامه بعد إبتلاء العقل المصرى بمحنة التخلف الفكرى.

حادى عشر: توسيد وتأسيد سياسى هش ووأد الأعمدة المؤسسة للمجتمع السياسى:

تعمدت النظم السياسية تولية شئون المجتمع وأموره لشراره من الأرازل والسفهاء وتوزير عديمى الكفاءة والخبرة بل فى بعض الأحيان تولية المنحرفين والشواذ لمقادير الأمور العليا مما أدى إلى إعلاء قيم النفاق والحقاق والاستبعاد لتزيح أمامها وتجرف إلى الهاوية مايذهب بالأخلاق والقيم ويهدم ركائز وثوابت الأمم نتيجة سريان أساليب الخداع والنصب والتزوير والطرق الاحتيالية فى الأعمال والأقوال وتعاطى الأموال سّحتاً أكان مصدره أم تطفلا كان تعامله ، ويتم تغليف ذلك كله بإغتصاب إرادة الشعب وفرض إرادة الفاسدين بالفاسد من التشريعات التى يتم سنها لتقنين كل فساد وتحلية أجاج ملوحة أعمال كل فاسد لتمكين الباطل من السيطرة ومحق الحق ليتم المجئ بالباطل من خلال باقة تشريعية يتولى صياغتها مقصدار تشريعى بوصلته منحرفة دائما لصالح تشكيلات سلطوية ما أنزل الله بها من سلطان ولامانع فى سبيل ذلك كله من إستلاب إرادة أمة من خلال واهى وتلاهى سرادقات إنتخابية يعف عنها كل عفيف متعفف كل زاده فطرته التى فطرها الله عليها وقد تعدد هذا الوصف والتوصيف فى العديد من البلدان لوأد المجتمعات السياسية بها وما إنبثق عن ذلك من فوضى مدمرة وحروب أهلية أودت بالملايين كما حدث فى بوروندى والكونغو والسودان وساحل العاج ونيجيريا ونيكاراجوا والسلفادور والاكوادور وغيرها وسعارها الحثيث المسعور الى نهب الثروات بإعتلاء سّدّنة النظام السياسى ودحض المجتمع السياسى من خلال إبادة منظومة القيم بإعلاء الفردية فى تولى الأمور وزمامها ولايعنيهم فى سبيل ذلك من تدمير للبنية التحتية أو إنهيار للإقتصاد والأعمال والمال فى سلوك حثيث يتسم بالإستيلاء على إرادة الشعوب وتحقيرها وإزدراء طموحاتها وإغراقها فى غياهب التمسك بتلابيب حد الكفاف بقاءاً.

القسم الرابع : تسييل رأس المال الاقتصادى المصرى (السبب):

أولا: إعادة بناء البنية التحتية والفوقية المصرية خلال حقبتى الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم :

إن كل منصف غيور على هذا الوطن وتجرد كامل من كافة الدوافع الأيدلوجية لايستطيع أن ينكر ماحظيت به مصر من أرتال التنمية التى تم إنجازها خلال فترة الثمانينات وحتى النصف الأول من تسعينات القرن المنصرم والتى تمثلت فى إعادة بناء البنية التحتية والفوقية من إقامة لمحطات وشبكات الصرف الصحى ولمحطات وشبكات المياه ولمحطات وشبكات الكهرباء وشبكات الإتصالات الأرضية ثم شبكات إتصال المحمول من الهواتف بإستخدام ما أحدثه التقدم فى تقنيات الإتصالات اللاسلكية علاوة على ماتم إنجازه من قمرين صناعيين بالإضافة إلى تطوير قناة السويس وإنشاء مشروع توشكى الذى كان من المنتظر أن يحدث نقلة تنموية نوعية فى الانسان وفى الإستثمار وفى التنمية ، ولاشك أن ماحصلت عليه مصر من معونات من المنظمات الدولية وعلى وجه الخصوص من المعونة الأمريكية ماكان يمكن لمصر أن تنجز بسهولة ما أنجزته فى مجال إعادة بناء البنية التحتية والفوقية.

ثانيا: تبنى برنامج لإصلاح السياسات القطاعية ظاهره التحرير وباطنه الإنزلاق إلى مثالب النمو بلا تنمية:

وقد ترافق إصلاح وإعادة بناء البنية التحتية والفوقية المصرية تبنى مصر منذ أواخر الثمانينات لسياسات ماسمى بالإصلاح الإقتصادى بتطبيق برنامج لإصلاح السياسات القطاعية الذى كان مقطع جوهره "التحرير" أى تحرير الآليات وتحرير الإجراءات وتحرير الأسواق من خلال تحرير عناصر أداء المنظومة الاقتصادية المصرية لاسيما فى مجال الأسعار وفى مجال التجارة الخارجية تصديرا وإستيرادا والتجارة الداخلية إنتاجاً وتوزيعا وكان برنامج الخصخصة القلب فى البرنامج المصرى للإصلاح فى المجال الاقتصادى بإعتبار الخصخصة تمثل تحرير القواعد الإنتاجية من ملكية الدولة وإطلاق العنان للقطاع الخاص فى التملك وفى الإدارة كجزء أساسى من سياسات التحرير الاقتصادى فكان تحرير شركات القطاع العام من الملكية العامة .

ثالثا: تطبيق برنامج للخصخصة غابت عنه المعايير العادلة عند التقييم وفى الإجراءات وفى تحديد القيمة :

أيضا إحقاقا للحقيقة أن إدارة شركات القطاع العام لم تكن فى بعض الأحيان إن لم يكن فى معظمها بالكفاءة المطلوبة لتحقيق معظمة العوائد التنموية من تلك الشركات والتى بلغ عددها ٣١٤ شركة قطاع عام على وجه التقريب إلا أن تنفيذ البرنامج المصرى للخصخصة قد شابه العديد من العوار لاسيما فيما يتعلق بأعمال لجان التقييم أو عمليات البيع التى شابها الإخلال بقوانين المناقصات والمزايدات حيث كان البيع بالأمر المباشر مما أعدم حضور التنافسية فى إجراء عمليات البيع كما تم تقسيط الثمن على عدة سنوات والسماح للمشترين بالإقتراض من البنوك التجارية المصرية بضمان الأصل أو الشركة المشتراه قبل أن يسدد الثمن ومن ثم كان يتم سداد الثمن بعد إقتراض القيمة من البنوك وكان طرد العمال أو بيع المعدات أو تقسيم الأراضى الملحقة بالأصول المخصصة لبناء عقارات عليها والإتجار فيها السلوك الغالب للمشترين بل تم تجديد وإحلال الأصول بضخ إستثمارات جديدة فى بعض المصانع ثم بيعها بأقل من قيمة تكلفة عمليات الإحلال والتجديد ، وقد تداولت الصحافة المصرية أنه ضاع على مصر جراء عملية الخصخصة حوالى ١٧٠ مليار جنيه حيث أنه تم بيع نحو ١٦١ شركة ومصنعا بمالا يتجاوز ٢٣ مليار جنيه تم خصخصة ٢٤% من الأصول بإشهار إفلاسها و٢٢% منها بيع لمستثمر رئيسى بخصم ٢٠% أو مهلة للسداد بلغت عشر سنوات كما قيل بأن شركة الدخيلة للحديد بيعت بأقل من ١٥% من ثمنها .

وخصخصة شركة عمر أفندى تمثل نموذجا لغياب المعايير العادلة فى التقييم وفى الإجراء وفى تحديد القيمة ، فرغم أن القيمة الحقيقية للشركة وقت إجراء التقييم قد تجاوز ٣ مليار جنيه فتم تخفيض القيمة إلى ١,٣ مليار جنيه ثم حدث مزيد من التخفيض فأصبحت قيمة البيع ٤٥٠ مليون جنيه فحسب أى ثلث القيمة المخفضة وسدس القيمة الحقيقية إلا أنه وتحت ضغوط الراى العام تم بيع الشركة بمبلغ ٥٩٠ مليون جنيه بل وتردى مستوى كفاءة التشغيل بعد إنتقال الملكية ، فالشركة أثرية التاريخ بمركزيها بالقاهرة وبالإسكندرية وفروعها منتشرة فى أنحاء مصر (٨٢ فرعا) ثم وقعت فى أسر خصخصتها الذى لم ينفك إلا بحكم المحكمة الإدارية الذى قضى بفسخ عقد البيع ، وعلى الرغم من أن الشركة كانت خالية من المديونيات

وقت البيع إلا أن المشترى قام برهن بعض الفروع مقابل قروض تعادل قيمةمادفع فى شراكة .

إن لعملية بيع شركة عمر أفندى على النحو الذى تم تقييما وإجراءا وقيمة وتشغيلا تدنت كفاءته ترتب عليها خسائر تنموية عديدة أهمها ما أصاب المستهلك المصرى من كافة الطبقات من أضرار إذ كانت الشركة تمثل حائط صد منيع ضد الغلاء كما كانت الشركة تعتمد على المصنوعات المحلية الجيدة كما أن الشركة بإعتبارها منفذاً تسويقياً ذائع الصيت غنى بحقوق التزبن وصاحبة اسم وعلامة تجارية يشار إليهما بالبنان فى مجال الأعمال فقد كانت توزع منتجات العديد من المصانع والشركات بمختلف الأحجام لاسيما شركات النسيج والملابس والأدوات المنزلية والأجهزة الكهربائية ولايخفى ما لذلك كله من آثار تنموية ومضروب تنموى متعدد الأبعاد من حيث القيمة المضافة الاقتصادية / الاجتماعية الوطنية للشركة نتيجة ماتساهم به فى إنعاش إقتصاديات الموردين لها من حيث منتجاتهم ومايترتب عن ذلك من حجم أعمال تدور دائرتها بإقتصاديات تلك الشركات ومنها الحفاظ على دوام تشغيلها والحفاظ على مابها من عمالة منتجة لمنتجات تقوم شركة عمر أفندى بترويجها بيعا عبر ٨٢ فرعا لها (١٢) .

رابعا: تعويم الجنيه المصرى فى بداية عام ٢٠٠٣ أدى إلى إغراقه فى ظلمات التدنى :

فى توقيت غير مناسب وبمخاطر لاتعد ولاتحصى أصبحت بادية عين اليقين بعد ثمانى سنوات من القرار الذى صدر فى بداية عام ٢٠٠٣ بتعويم الجنيه المصرى فقد إرتفع سعر صرف الدولار الأمريكى مقابل الجنيه المصرى من ٣٤٠ قرشا للدولار إلى ٥٥٠ قرشا حتى لامس حيننذ سقف السبعة جنيهات ليستقر بعد ذلك عند ٦٢٠ قرشا مقابل الدولار الأمريكى.

وقد ترتب على قرار تعويم الجنيه المصرى الذى لم يكن له مبرر إقتصادى اللهم إلا تحرير سعر الصرف إعمالاً لإملاءات ضرورة تبنى سياسات التحرير الاقتصادى للأسعار بعامة ، وقد ترتب عليه العديد من المثالب التى منها إرتفاع رصيد الديون المصرية نتيجة زيادة قيمة الديون وإرتفاع قيمة الواردات لاسيما أسعار السلع الغذائية التى لا يخفى على أحد هزال معدلات الإكتفاء الذاتى من تلك السلع الغذائية

---

(١٢) فاروق جويدة ، جريدة الشروق ، عدد ٥/٨/ ٢٠٠٠ ، ص ٥.

لاسيما الأساسية منها وبالتالى إصابة تلك بسعار إرتفاع أسعارها التى يحتكر إستيرادها عدد محدود من المستوردين الذين ويتحكمون فى أسعارها دون رقيب ولا حسيب ليصاب المستهلك المصرى بأجاج التضخم الذى نهش فى القوة الشرائية لدخله مع أن الدخول فى الأساس لاتغنى ولاتسمن من جوع أصلا ليحدث الحراك للملايين من على خط الفقر للسقوط إلى هاوية الفقر المدقع ،وليتحول الميسور الى مستور ويتحول المستور الى مقهور حراك معبش الى اسفل سافلين بل إن تسرب خبر قرار تعويم الجنيه المصرى قبل صدوره بالقليل من الأيام إلى البعض من ذوى الحظوة جعلهم يسارعون على المصارف ليحصلوا منها على القروض الهائلة ليشتروا بقيمتها كميات هائلة من الدولارات بسعر ٣٤٠ قرشا ثم يسارعوا ببيعه فور صدور القرار لتقويم سعره لتتراكم ثرواتهم فوق بعضها البعض تلالاً فوق التلال التى بحوزتهم أصلا من الإتجار فى الأراضى والشواطئ أو من الإتجار فى سلع فى سوق غير كفئ عديم الصلاحية لسريان قوانين العرض والطلب لإلتصاقه بالإحتكار الكامل الذى لم يسمح بأى نسمة للتنافس.

خامسا: تمويل مباح لأصحاب الحظوة الذى تثاقوا فى السداد وتدللوا عند التسوية لدى التعثر المصطنع بعضه :

مع تهلهل منظومة قيم الأعمال فى عالم إقراض وإقتراض ساد فيه التمييز الائتمانى للبعض دون البعض فسرى فيه مبدأ ، "أن المدين أقوى من الدائن" ، فقد كان التمويل بالإقتراض من البنوك متاحاً مباحاً لنفر قليل من أصحاب الحظوة مع تمتعهم بلا حق فى التثاقل فى السداد كيفما شاؤا ووقتما شاؤا إن شاؤا حتى وصلت الديون المعدومة مبلغ ١٣٠ مليار جنيه حسب ماتقول به رئيس البنك الأهلى إذ كانت القروض المصرفية تمنح بالمليارات دون ضمانات ولا إحترام لا للضوابط المصرفية ولا حتى لمبادئ بازل I ولا حتى بازل II إذا حصل هذا النفر القليل على مليارات الجنيهات لا من بنك واحد بل كانت البنوك تتسابق للفوز بأسبقية إقراضهم فوصلت مديونيات البعض منهم إلى العديد من المليارات دون تغطية بضمانات حقيقية مما وضع البنوك فى مأزق الخضوع "مبدأ المغلوط القائل أن المدين أقوى من الدائن فتنازلت البنوك لدى تسوية هذه المديونيات المتعثرة عن الطائل من المبالغ منها ٢٥ مليار جنيه من هذه القروض الضائعة كانت تخص ٣٨ رجل أعمال مما أهدر ودائع الملايين بالبنوك المصرية ورحم الله "طلعت باشا حرب" الذى قال قولته الشهيرة

للسكرتير الشرقى بالسفارة البريطانية فى غضون الثلاثينات من القـرن الماضـى (حينما خيره بين إفلاس بنك مصر بسحب وديعة التوفير منه وبين إستقالته كرئيس لمجلس إدارة البنك) "فليذهب طلعت حرب وليبقى بنك مصر" الذى إستمر حتى اليوم قامة وهامة تنموية مصرية مازالت شركاته التى أسسها طلعت حرب تـؤتى أكلهـا نموا وتنمية حتى اليوم إن لم يكن بعضها قد أصيب بطاعون الخصخصة ذات العوار فى التقييم والإجراء وتحديد القيمة.

سادسا: أكثر من ستة عشر ألف فدان تم تخصيصها لنفر قليل من المـستثمرين بالأمر المباشر :

فى عام ٢٠٠٣ تم إنشاء الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية بمنطقة شـمال غـرب خليج السويس بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٣ تأسيساً على قانون ضمانات وحوافز الإستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وقانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢ وبعض القوانين الأخرى ، حيـث تـم تخصيص ١٦٣٦٩ فدان بمساحة ٧٢٦٧٩٣٢ متر مربع على عدد محدود جدا من المستثمرين وإن قاموا بتنمية مناطق شاطئية لم تطأها أقدام من قبل فى شكل فنادق وشاليهات وموفيلات مما أدى إلى ترويج بتلك المناطق سـياحيا وأدى إلـى إدرار دخول بالعملات المحلية والأجنبية وتشغيل عمالة بها وتشغيل موردين ممن قـاموا بتوريد السلع والخدمات لزوم تشغيل هذه المنشآت إلا أنه من المتـواتر أن رجـال الأعمال قد تربحوا نتيجة حصولهم على هذه الأراضى بسعر دولار للمتر المربع بدلا من ثلاثة دولارات كما لم يسددوا لا المبالغ المستحقة مقابل الأراضى المخصصة لهم ولا غرامات التأخير عن المواعيد الواجبة السداد ولا فروق أسعار ثمن المـساحات المبيعة لهم ، كما تردد أنه لم تزاول الهيئة لأى نشاط منذ إنشائها عام ٢٠٠٣ لعدم إستصلاحها للأراضى المخصصة لها بالإضافة إلى عدم إستفادة الهيئـة المـذكورة بعاليه للمنحة المقدمة لها من الحكومة الصينية منذ إبريل عام ٢٠٠٤ لإنشاء مبنى خدمة المستثمرين وقدرها عشرة مليون دولار .

سابعا: أراضى مخصصة لحل أزمة الإسكان تذهب سعيا منكورا غير مشكور إلى سبعة من رجال الأعمال :

تواتر إعلاميا أنه تم تخصيص ملايين الأمتار المربعة من أراضى البناء بمنطقة القطامية بالتجمع الخامس بعاصمة المحروسة (والتى كانت مخصصة أصلا لحل أزمة الإسكان إلى فقط ٣١ من مشاهير رجال الأعمال بسعر مائة جنيه للمتر المربع فى حين أن السعر الحقيقى خمسة آلاف جنيه للمتر المربع وقد نال سبعة منهم فقط مامساحته ٧٤٥٥٠٠ متر مربع بقيمة قدرها ٧٤٥٥٠٠٠٠ جنيه فى حين أن القيمة التى كان يجب سدادها ٣٧٢٧٥٠٠٠٠٠ جنيه بفارق قدره ٣٦٥٢٩٥٠٠٠٠ جنيه وقد جرى هذا التخصيص بواسطة إثنين متعاقبين من محافظى القاهرة ومن بعض كبار مسئوليها على مدى ١٢ عاما منذ عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠١٠ بالمخالفة للقانون حيث قام رجال الأعمال ببناء أبراج سكنية فاخرة علاوة على إقامة مشروعات تجارية وبيعها بنظام التمليك على الرغم من أن شرائهم لهذه الأراضى ثم بالتقسيط وهكذا فبدلا من توظيف الأراضى لحل أزمة الإسكان تم تخصيصها لقلة من رجال المال والأعمال أصحاب الحظوة للمتاجرة فيها وبها لتتراكم بخزائنهم مايكفى الحفيد الثامن عشر ويفيض من أموال وليقيموا الأفراح والليالى الملاح وان إستحضروا لإحيائها فنانى الشرق والغرب مستوردين خصيصا للمباهاة بجاه مصنوع وليتف حول فاره موائدهم من لقبوا بوليه القوم سادة ونخبة ولامانع أن تملأ الشوارع الميادين أسمائهم مسبوقة بألقاب منتحلة إعلانا عن مؤسسات تعليمية كمجال إنجاز وتجارة يكتنزون من الإتجار بالعلم البلايين ولايعلم أحدا إن كان قد سددوا عن مواردهم منها ضرائبا أم لا وكيف يسددون ضرائب ومؤسساتهم مسبوقة بشعار عدم إستهداف الربح.

ثامنا: الإطاحة بالمحاصيل الإستراتيجية من التركيبة المحصولية :

لم يرى محصول القمح المصرى عداءًا من السياسات الزراعية وأيضا من سياسات التجارة الخارجية والداخلية مثلما رأى خلال الحقب الثلاثة الماضية وذلك دون أدنى مراعاة لمخاطر الإنكشاف الغذائى التى نجمت عن هذه السياسات ، وفى حقيقة الأمر أن منظومة القمح المصرية تعرضت للتدمير سواء بخروجه من التركيبة المحصولية وحرمانه من الإنبات سنابلا إبتكر من إستوزر وزيرا للتضامن الاجتماعى إجراءات شديدة التعقيد لتعجيز مزارعى القمح المحلى عن توريده للحكومة ليتلقفه التجار

المنتشرون حول الشون لشرائه بأقل من سعره الرسمى لصالح حفنة مستوردى القمح .

وقد ترافق ذلك مع فصل هيئة السلع التموينية عن وزارة كان أجدر بتسميتها بوزارة اللاتضامن واللا إجتماعى " بل تم منع الهيئة من إستيراد القمح مباشرة وتم إسناد الإستيراد إلى القطاع الخاص مما رفع واردات مصر من القمح من ٥,٥ مليون طن إلى ٩,٥ مليون طن سنويا ، وفى الوقت الذى كان يدور فيه إنتاج مصر من القمح حول ٨ ملايين طن لم يتمكن الفلاحون من توريد أكثر من ٢,٥ مليون طن بحجة أن درجة نقاوته تقل عن ٢٢,٥ درجة والباقى أى باقى القمح المنتج محليا ذهب إلى التجار والمستوردين لخلطه بالدقيق المستورد ضعيف الجيلوتين المؤدى لتماسك العجينة فلم يجد المزارع المصرى بدا من هجر زراعة القمح.

وماعاناه القمح المصرى كمحصول إستراتيجى من طرد من التركيبة المحصولية المصرية لم يقتصر فقط عليه فقد عانى من الطرد ايضا كل من محاصيل الأرز والذرة والقطن والفول والعدس والمحاصيل الزيتية لإفساح المكان للمحاصيل الهامشية كاللب وفول "القزقزة" والتسالى والفراولة والكانتالوب إذ مورست كل أنواع القمع على الفلاحين لإرهابهم عن زراعة الأرز مرة بإستخدام الرى كورقة ضغط عليهم وأخرى بتحالف المسئولين بالزراعة والمسئولين بالرى مع إستخدام الجمعيات الزراعية بالقرى كأداة ضغط وإرهاب ضد زراعة الأرز[١٣].

ولم يتعرض الأمن الزراعى المصرى وبالتالى الأمن الغذائى للمخاطر سالفة الذكر فحسب بل إنصرف تعويض دعائم الأمن الزراعى المصرى إلى فتح الأبواب والمنافذ لإصابة الثروة الحيوانية بالأوبئة القاتلة المدمرة بمنع جميع صور الدعم والمساندة للمزارعين بإخراج الخدمات الزراعية من الخدمة كالإرشاد الزراعى مع تسريح مراكز الأبحاث الزراعية وتحويل محطات البحوث إلى كتل صماء مع إطلاق العنان لأسعار الأسمدة والمبيدات بغير ضابط ولارابط لاسيما بعد توليد دعائم إحتكار صناعة الأسمدة بل تخصيص جانب لايستهان منها كعطايا إحتكارية للبعض .

أما الإهمال الجسيم لشبكات الترع والمصارف وعدم صيانتها وعدم رعايتها فالأمر للعيان بادى حيث أدى عدم وصول المياه إلى نهايات الترع إلى شيوع إستخدام ماكينات رفع المياه لرى الأرض ودمرت المحاصيل والبيئة والصحة العامة إذ تحولت المجارى المائية الفرعية إلى مصب للصرف المنزلى .

---

(١٣) أسامة عيش : إنقاذ الاقتصاد من مخالب مستنفع تفساد العظيم (٣٠٣)، تجريف الاقتصاد العينى الزراعة والصناعى ... وتضخيم الاقتصاد المالى ورعاية المضاربة ، صحيفة الأهرام القاهرية اليومية ، ٢٠١١/٥/١٤ ، ص ١٩

فكان نتاج سياسات زراعية هذا حالها أن يكون المآل أن يجن جنون أسعار الخضروات والفواكه والمحاصيل بفعل ندرتها وشحها إذ لم تتوانى إحتكارات تجارة الجملة وأباطرة الإستيراد والتصدير عن توظيف الموقف ولايهم فى سبيل ذلك ان عانى المصرى من إنهيار فى القوة الشرائية لدخله وعجزه عن تلبية أدنى متطلبات مايقيم أوده من سعرات حرارية أو المعاناة من سوءات تغذية وحتى الفلاح المنتج ذاته لاينال فى النهاية إلا حصيدا قليلا كمقابل لما يتحمله من جهد وعرق وتكاليف إنتاج .

تاسعا: لفظ الصناعات الإستراتيجية من المنظومة الصناعية المصرية :

أُذهِقَتْ روح المنظومة الصناعية المصرية إما بالانقضاض عليها من خلال برنامج الخصخصة السالف ذكره وترسيخ ملكية الأجانب لأهم مقدراته كصناعة الأسمنت أو من خلال توطيد دعائم الإحتكار لبعضها أوتاداً مع إصدار اللازم من التشريعات لوأد كل من يتجرأ بإتهام حقيقى لأحد بالإحتكار كصناعة الحديد أو حرمانها من التحديث والتطوير لتكهين وتخريد أصولها الإنتاجية عمدا مع سبق الإصرار لكى تحدث خسائر ولتتراكم عليها المديونيات كمبرر لبيعها بأبخس الأثمان كصناعة الغزل والنسيج أو من خلال عمليات دمج لتضخيم أرقام أصولها وخصومها كالعهن المنفوش الذى يستر ورائه مايستر من تحريك لبنود رأس مالها الثابت والعامل ولخصومها الثابتة والعاملة تحريكا وهميا لرافعاتها المالية كما حدث لشركات التأمين .

أما أصحاب الحظوة من أهل السطوة فالتصرف لصالح فى هياكل الشركات القابضة والتابعة للإستحواذ على مابها من أرصدة مالية وأصول عقارية لاسيما الأراضى الخاصة بها، أما عن الدخول فى ساحة الاقتصاد المعرفى والتكنولوجى فى الإنتاج الصناعى ذات المساهمة الفعّالة فى القيمة المضافة للإستثمار الصناعى فقد كان بإستحياء العاجز إذ لم تبلغ أكثر من ٥% من إجمالى الصادرات المصرية مع سيادة السلع التقليدية والنمطية والمواد الخام التعدينية والمعدنية والكيماوية التى تعود إلى عصر الثورة الصناعية الأولى إبان القرن التاسع عشر الميلادى قائمة الصادرات المصرية مع أن مسلسل "الذكية" "قرية كان" أم "كارتا" أم بطاقة لايمل منشدى النفاق التنموى عن الشدو بها آناء الليل وأطراف النهار.

وهكذا ضاعت القدرة على إحداث قيمة مضافة صناعية ذات معنى مما أعدم قدرة المنظومة الصناعية عن إحداث تراكم رأسمالى حقيقى قادر يمكن توظيفه ضخا كإستثمارات جديدة لتمويل عمليات التوسعات والإحلال والتجديد فيما هو قائم من صناعات .

بل كانت الأولوية كل الأولوية لإجراء التنمية الصناعية بصناعة تتمتع بلا منافس بمعدلات عالية لتلويث البيئة وبمعاداة البيئة بكل ماهو عدوان عليها وحزن إصرار على عدم نظافتها ، حتى وفى الوقت الذى بدأت تدخل فيه مصر أزمة حقيقية للطاقة فقد تصدرت قوائم التنمية الصناعية الصناعات كثيفة الإستخدام للطاقة .

حتى دعم الصناعة فلم يحظى به إلا ٥٠ مصنعا يملكه أصحاب الحظوة المحتكرين الذين يدخل جيوبهم ٥٨ مليار جنيه قيمة دعم إحتكارهم للتصدير بأبخس الأسعار لتدخل فى خزائنهم دون أن تنعكس بشئ على المصرى منتجا كان أم مستهلكا إذ أصبح المستهلك المصرى رهينة فى قبضة أحتكاراتهم بما يفرضونه من أسعار لمنتجاتهم لدى تداولها بالأسواق المحلية أى أن هؤلاء المحتكرين رحماء بالمستهلك الأجنبى أشداء على المستهلك المصرى داخل وطنه ([١٤]).

عاشرا: تجريف تنموى للإقتصاد العينى إنحيازا للإقتصاد المالى النقدى المضارب :

إن أجدر مايمكن أن يقال فى هذا الصدد ماسطره تحت نفس العنوان أسامه غيث وبالحرف الواحد التالى نصه ([١٥]):

فى مقدمة الكوارث العظمى للأصولية الرأسمالية التى فرضتها عصابة الجريمة المنظمة على الاقتصاد المصرى قهرا وغصبا جريمة الإهمال العمدى للإقتصاد العينى " الصناعى والزراعى والانحياز المفتعل للإقتصاد النقدى المالى القائم على تدوير الأموال والثروات فى معاملات البورصة وفى المضاربات العقارية مع إصطناع فقاعات خدمية مثل عمليات الوساطة والسمسرة ، إضافة إلى إستحواذ شركات خدمية مثل شركات المحمول وخدماتها المبتكرة على جانب مهم من دخول البسطاء عن طريق ثقافة إستهلاكية مشوهة تمارس كل حيل وألاعيب ثقافة وسلوكيات القطيع فى علم النفس وترتكز على القدرات الهائلة للدعاية السياسية السوداء والإمكانات الكبيرة لتوظيفها لخدمة أصحاب الأعمال والاحتكارات الضخمة لتحقيق

([١٤]) أسامه غيث ، نفس المرجع السابق.
([١٥]) أسامة غيث ، نفس المرجع السابق.

الأرباح الهائلة عن طريق خدمات لاتملك المشروعية القانونية الكاملة مثل جـوائز شركات المحمول ومسابقاتها التى تصدرت القائمة فيها المرتكزة على توسيع فكرة اليانصيب وتحويلها من مجرد أوراق تباع للراغبين الى مطاردات مزعجـة علـى هواتفهم المحمولة ومع هذه الجرائم العظمى أصبح الجزء الأكبر من الناتج المحلى الإجمالى لمصر تصنعه الخدمات والمـضاربات والأنـشطة المـصرفية والماليـة ولايصنعه الإنتاج الصناعى ولايصنعه الإنتاج الزراعى بالرغم من كـل المؤشـرات الكارثية التى تتحدث عن الاعتماد شبه الكامل على العـالم الخـارجى فـى تـوفير الاحتياجات الغذائية الرئيسية بنسبة تزيد على ٧٠% من المتوسط وهـو مايجعـل مصر عرضة لكوارث التقلبات الحادة لأسعار الغذاء عالميا وفى مقدمتها الحبوب ، كما يجعلها عرضة لكوارث قلة المعروض للتصدير عالميـا فـى ظـل المتغيـرات المناخية والكوارث البيئية التى تتواصل بغير إنقطاع ودون توقف.

القسم الخامس: تسييل رأس المال الاجتماعى المصرى(السبب)

أولا : تدمير الأسرة عناصراً وأوصالاً:

تم تدمير أوصال الأسرة بسياسات إقتصادية وأخرى تعليمية وثالثة إعلامية من خلالها تم غرس الفقر مزروعاً بتقاوى من زبد فقر الفكر وفكر الفقر ومرويا بزعم تنامى معدلات نمو ناجمة عن تطاير ساخن الأموال المقترضة من البنوك أو الموظفة فى صالات القمار المسماه بالبورصة فى تسقيع لرمال الصحارى منتجعات وشواطئ البحار شاليهات وإقامة القصور على مراسى الأنهار ولامانع حتى من إشعال الحرائق فى عشوائيات وجدت مقاماتها فى أواسط المدن لتحويلها أبراجاً للملاهى والتلاهى والفنادق ذات النجوم والجوارى غير الكنس لتستشرى أمراض الفقر المقيتة المدمرة وفى مقدمتها التفسخ الأسرى والعائلى ليكون نتاجها أطفال الشوارع والمشردين منعدمى المأوى بالملايين إن تمكن أحد من حصرها .

وتأنيث الأسرة لترحال رجلها للهجرة بحثا عن ستر العورات المعيشية ثلاجة أو سيارة أو بطانية أو حتى مذياعا لتكون الأمواج العاتية وأعماق البحار مأوى لجثث الهجرات التى تفكهوا بتسميتها بالغير شرعية وللمخدرات أعضاء بعصاباتها والمنظم من الجرائم التى أقيمت مؤسساتها ولامانع أن تكون القصور مقارا لأعمال سادتها والمرأة تحت إدعاءات تمكينها والنوع تحت ستار فرضية الاهتمام به يتسع نطاق تجارة البشر بتسليع النساء وإستغلالهن فى شبكات الأعمال وذلك كله مؤداه تمزيق للنسيج الاجتماعى للأمة بدءًا بتدمير الأسرة عناصراً وأوصالاً وإنتهاءا بتفسيق مواردها البشرية لنفسها لتكون لأمتها بئس العدو وبئس الحزن.

ثانيا : تفكيك منظومة القيم والمعايير والمعانى عمدا مع سبق الإصرار والترصد :

١- إنشاء إسرائيل كفاصل هندسى بالزاوية القائمة بين الشام رأسا وشمال إفريقيا ومصر فى قلبه أفقيا :

إذا كانت مصر قد تعرضت طوال تاريخها لاسيما الحديث منه إلى محاولات تدمير قوامها فإن ذلك كان يتم عبر توجيه الضربات الإستعمارية إلى نظمها الحاكمة إن أبت الإنضواء والإنصياع لتلبية أطماع مستعمريها لإجبارها على الإنطواء على ذاتها تحييدا لتأثيرات قواها الناعمة فى محيطها العربى والإسلامى والإفريقى والجنوب أوربى والغرب آسيوى ، وماكان مشروع إنشاء إسرائيل منذ كانت فى أرحام السياسات الصهيونية الدولية

فكرة إلا محاولة لزرع قوة فى الزاوية القائمة بين الشام رأسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا أفقياً لتكون قوة مّستَنفذة لقوى دول المنطقة وعلى رأسها مصر وللحيلولة بين قوة مصر الناعمة وتأثيراتها على محيطها سالف الذكر ، ويتأكد هذا القول من تبنى كافة إمبراطوريات القوى العظمى فى تعاقبها عبر التاريخ الحديث لفكرة إنشاء وزرع إسرائيل حتى إقامة دولتها ، فقد أطلقها فكرة نابليون بونابرت حين كانت فرنسا فى عهده قوة عظمى وتبنتها تعهدا ووعداً وتنفيذا بريطانيا حين حلت كقوة عظمى محل فرنسا وإذا بأوصالها وأوتادها ودعائمها تغذى حماية من الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أصبحت القوة العظمى فى أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أن التصويت على الإعتراف بقيامها كدولة كان الاتحاد السوفيتى القوة العظمى الموازية حينئذ سباقا هو الآخر إلى الإعتراف بها ، فكل القوى العظمى فى تعاقبها عبر التاريخ كان شعاع عيونها مدفأة ومنارة وضوء لقيام إسرائيل ودعمها والحفاظ عليها فى حصانة دولية تناوب على رعايتها كل من تسيد العالم من قوى عظمى .

٢- ترويض نظم بلدان الشرق الأوسط بالعصا والجزرة إنصياعاً لإسرائيل :

إنصرفت جهود القوى العظمى فى سبيل حماية إسرائيل الى ترويض النظم الحاكمة بمنطقة الشرق الأوسط وإحتواء تلك النظم بأساليب المنح إن إنصاعت والمنع إن مجرد أن يفكر أياً منها فى التلويح تمرداً أو تبرجا بمزاعم الحرية والإستقلال ومن ثم فقد كانت إستراتيجيات تلك القوى العظمى مصممة لتوجيه الضربات لنظم حكم دول المنطقة الشاردة عن قبول إسرائيل بالمنطقة وقد كانت تلك هى الإستراتيجية المطبقة التى تبدت جلية حين توجيه الضربة لمصر عام ١٩٦٧ وكانت فى حقيقتها ضربة للنظام الحاكم حينئذ الذى كان ولائه للشعب وولاء الشعب له ، فإستطاع النظام والشعب معاً إمتصاص تلك الضربة بالتصميم على الصمود والتصدى فى مواجهة تداعيات النكسة حينئذ التى أخفقت أن تؤدى نتائجها إذ تم إعادة بناء القوات المسلحة حينئذ ودارت رحى حرب الإستنزاف ضد العدو فوراً ولمدة أكثر من ست سنوات وبتكبيرة من الجيش والشعب إقتحمت قواته المسلحة أكبر مانع مائى فى التاريخ ليتولى أُسْدْ مصر تلقين العدو درساً لن تنساه تاريخ العسكرية على الإطلاق إذ تم إنزال أكبر قدر من الخسائر بالعدو بشرا وعدة وعتادا.

٣- قوى أعداء الأمة تجتمع حول تدمير جذور وجذوة الإنتماء فى أسـارير الأمة:

وذلك لم يكن ليتم على نحو ماتم إلا بتماسك قوام الأمة بصلابة قيمهـا ومعاييرهـا وإشتعال جذوة الإنتماء فى أسارير روحها وهنا أدرك العدو ومن يحميه من القوى العظمى أن الأمر يكمن فيما تملكه الأمة من قوى قوام القـيم والمعـايير وجـذوة الإنتماء فكان مخطط أعداء الأمة فى تفريغ يقينيات الأمة فيما ترسخ فى مواجيـدها وسرائر نفسها من معانى هانت فـى سـبيلها كـل تـضحيات بالمبـانى فتكالـب المستشرقون منهم لدينا والمستغربون منا لديهم على إفراغ الانسان المصرى مـن كل محتوى مواجيدى أو إنتماء تأصيلى لحضارته الممتدة عبر آلاف السنين وقد تم تنفيذ هذا المخطط فور إنتهاء معركة ١٩٧٣ وإستمر حتى البارحة فـى ٢٥ ينـاير ٢٠١١ وذلك بمجموعة من الآليات والرؤى والتوجهات والمـداخل والأدوات فـى منهج سافر كامل متكامل شيطانى المنبت والمبتغى سعى بكل مايملك وما لا يملـك إلى إحلال المبانى الفانية محل المعانى الباقية .

ثالثا : إبلاء النسيج الثقافى والاجتماعى :

١- منظومة تعليم منفصلة العرى منتجها إنفصام فى الأنساق الذهنية :

إذا كانت منظومة القيم والمعايير وأوتاد الإنتماء الراسخة تجـذرا فـى الشخـصية المصرية قد إستطاعت أن تعبر بمصر إلى تحقيق إنجازها غير المسبوق فـى حـرب عـام ١٩٧٣ فقد بدأت فعاليات تدمير تلك المنظومة فورا فى أعقاب إنتهاء تلك الحرب وذلك من خلال منظومة تعليمية خاوية على عروشها من أى مدد معرفى لتنصب سرادقاته إمـا فـى البيوت أو فى مراكز أقرب للأسواق السوداء ومن خلال نظم تعليمية موازية بـل أسـواق تعليمية موازية مابين مدارس أجنبية أو مدارس خاصة بمسميات أجنبية ليتحول التعليم إلى تجارة وإلى إتجار وليس تجارة فحسب ولامانع من إستحضار وجوه أجنبية لإلباس المدرسة الخاصة أو الجامعة الخاصة ثوب الأمركة أو ثوب الأوْرَبَـة ولمـا لا فإسـتخدام ممـسوخ لتكنولوجيات العصر كوسائط تعليمية حولت المعرفة بالهضم والتمثيل المعرفى بالأذهان إلى مجرد قضم بالعيون للمدونات الورقية والالكترونية لايغنى ذهنيا ولايسمن من جوع يتم فى نهايتها منح شهادات بالإفرنجية مسطرة بعد أن تعرض المواد بالأسواق التعليمية الموازية بصفحات العرض الإلكترونى سطحى المضمون خاوى المفهوم قَـشّى المعرفـة وللتكـوين الذهنى تسطيحا الذى أخذ معارفه من أوراق شجر تدلى من فروع لا شجر لها إذ إنعـدمت

تغذيته لإنعدام الجذور فأصبح تعليم الصوب مثله فى ذلك مثل الزراعة بالصوب فى حين أن ٩٥% من أرض مصر غير مسكونة .

ومابين تعليم خاص أفرنكى مواصفاته وبين تعليم حكومى كثافة فصوله وقصر أزمته حصصه وإنعدام أفنيته بل قضاء الحاجه فيها متعسر لمخاصمة أماكنه وعدائها لأبجديات الصحة العامة أو مبادئ النظافة التى يقال عنها أنها من الإيمان إذ أبت مؤسسات التعليم الحكومى أن تطبق تلك المقولة . وهكذا تسابق تجار التعليم إلى إقامة سرادقات تعليم متعددة الأسواق ومتنافرة الخاص منها خريجه مغترب عن واقع مجتمعه رافضا له لنشوزه ماتلقاه وفيما رآه فى صحائف كتبه المستورد كثيرها عن هذا الواقع ، أما الحكومى فالإغتراب لديه أشد وأنكى سبيلا فلا تعلما حصد ولا تربية عهد به إلا من ملخصات الدروس الخصوصية التى تجتزئ المعلومة فتدمر محاور منهجية السعى إلى التفكير فى كيفية الوصول إليها لتنتج أنساق ذهنية بالعوار الفكرى مصابة وبكافة مفاسد فقر الفكر وفكر الفقر مبتلاة ورداءة الخط لا تقول إن كان المسطر نسخا أو رقعة أو حتى كوفى الملامح حيث تم محو هندسة الخطوط من الذاكرة مثلها فى ذلك مثل الحملة على تدمير صلابة وتماسك الذاكرة ذاتها من خلال التهكم على تقويتها وتدعيمها بحفظ النصوص الدينية كانت أم اللغوية كالشعر والنثر وغيرها وذلك كله تحت عباءة ممسوخة من مقولة تجاوز الحفظ والتلقين إلى إعمال العقل بالتهجين وكأن هضم النصوص بالذاكرة واسترجاعها من الذاكرة منذ الطفولة عورة أو أمرا جنبا إجتنابه أولى بالرعاية سعيا إلى دعم هشاشة الذاكرة بالنسيان للحيلولة دون دعم ملكات الإسترجاع تقويضا لملكات الأنساق الذهنية وتدميرا لمنظومة الذاكرة والتذكر ليكون "الذهايمر" أولى بالطفل منذ نعومة أظافره .

٢- منظومة إعلام تعيد إنتاج التخلف المجتمعى وتبثه رسائل إعلامية إنماءا لتخلف التنمية :

من قناة أو قناتين أو كان بالأكثر ثلاث قنوات أرضية مركزية إلى مايزيد عن العشرة قنوات أصبح مسماها أرضية /إقليمية إلى مالا يعد ولا يحصى من القنوات الفضائية بعد قمر صناعى أول وقمر صناعى ثانى علاوة على مدينة مبنية للإنتاج الإعلامى وأكاديمية دولية للإعلام سخر جميعه لبث برامج متنوعة المسميات متنوعة المجالات مرافقة لتخمة من المسلسلات تصل أوجها عددا فى شهر رمضان من كل عام (والذى أصبح شهر المسلسلات لا شهر العبادات) مع العناية والتركيز على المباريات ولاسيما كرة القدم منها ولو كان لشحذ الهمم لسب الأمم بيتا وبينها وشائج تاريخية سواء أكان دعما منا لثورتها فى الخمسينات أو

دعما منها لنا عسكريا فى الستينات، وقنوات متخصصة بعضها للدراما وأخرى للكوميديا ومابينهما من الميلودراما ، ثم إستحدث خلال السنوات القليلة الماضية البرامج الحوارية حيث جماع مضامين تلك البرامج الحوارية إلا النادر منها هو إلتقاط مخلفات التخلف الاجتماعى والثقافى من عادات وتقاليد وموروثات وقيم ومعايير ورؤى وسلوكيات بعضها مستهجن ومستنكر قيميا وثقافيا وحضاريا ليتم إعادة إنتاجه مسلسلات يأخذ مؤديها آلاف إن لم يكن ملايين الجنيهات أجوراً شهرية ليعاد إلقاء مضامين التخلف الثقافى والاجتماعى مرة أخرى ردما فى وجه المشاهد أو زرعا فى عقله وفكره دعما وتوكيدا لإعادة زرع التخلف الحضارى أو الإتجار واللعب من خلال البرامج الحوارية على أوتار أوجاع الفقر والجهل والمرض للمشاهدين وهم بالملايين حيث أصلت المنظومة الإقتصادية والاجتماعية والثقافية ورسخت ثلاثى الجهل والفقر والمرض بالمجتمع لتدغدغ بعد ذلك تلك البرامج الحوارية أحاسيس ومشاعر الموجودين المصابين بتلك الآفات التنموية تخديرا لهم بوهم التعبير عن مشاكلهم أو إثارتها مع مسئولين قبلة أحاديثهم نابعة من شعار حرصهم على تلميع لشخصياتهم أمام الرأى العام وهم فى الحقيقة الشأن العام آخر مايعنيهم بل ان الأمرلا يعدوا أن يكون إلا إمتدادا لعورة التمحور حول الذات والملذات وطلب الشهرة بالتزلف وطلب الشهرة بالتزلف فحسب .

والبرامج الحوارية التى إستحدثت خلال الأعوام القليلة الماضية تنافست على تقديمها القنوات الأرضية والقنوات الفضائية سواء الحكومية أو الخاصة وكانت الخاصة منها تحاول جاهدة توسيع بساط المشاهدة لها بأكبر عدد ممكن من المشاهدين من خلال تناول سطحى هش للموضوعات المدغدغة لآلام وأحلام المشاهدين حتى تفوز بالتفاف أكبر عدد منهم لمشاهدة برامجها ، ومن ثم تكون أكثر جاذبية للمعلنين من رجال الأعمال عن السلع والخدمات على شاشات التليفزيون وكثير من هذه السلع وهذه الخدمات لاتخص إلا فئات إجتماعية بعينها ذات الدخول المرموقة مجهولة المصدر علاوة على مايغلف الرسالة الإعلامية المتعلقة بهذه السلع والخدمات من المبالغة والتهويل قد يصل بها إلى حد التدليس على المشاهدين وكأن المتاجرة بأوجاع الناس ومعاناتهم أو بأوهام سراب أحلامهم قد زاوج رأس المال مجهول المصدر بالإعلان المشوب بالتدليس وذلك كله يتم تحت مسمى الحملات الترويجية للسلع والخدمات من خلال عمليات التسويق التليفزيونى بإستخدام الوسائل الإلكترونية والمعلن الإعلامى فرح شرح أنه يطبق مناهج التسويق التجارى المستوحاة من فنون التسويق المستوردة التى يتم تدريسها بالخاص والعام من الجامعات تحت مسمى علوم إدارة الأعمال والمعلن له من الجماهير المشاهدة يشاهد هذه الإعلانات مشدوها أحيانا

ومتعجبا كثيرا من هذا الفيض من السلع والخدمات التى قد لاتعنيه فى شئ ولكن تمثل بالنسبة له حلما هو فى حقيقته سراب لن يجئ أبدا إذ قد يقضى المشاهد عمره فى إنتظاره دون مجئ أبدا وصاحب الأعمال يطمئن للترويج لأعماله بثاً من الفضاء عبر موجات الأثير المشاهدة من خلال الأقمار الإصطناعية ومقدمى البرامج الحوارية رابحون دخولا بالملايين سنويا وفرحون متباهون بنجوميتهم التى تسابق نجوم شاشة السينما حتى أصبحت بورتريهات أجسامهم وليس فقط رؤوسهم معلقة تباهيا بالشوارع فوق أسطح المبانى صوراً فى ملصقات على جدرانها فرحين شريحين بنجوميتهم الخاوية على عروشها بعد وقوعهم فى حبال الوهم أنهم أصبحوا قدوة للملايين من ساكنى العشوائيات والإسكان المشترك والدكاكين والمحلات والقبور ورجال الأعمال ومقدمو البرامج بدخولهم هذه بنيت لهم القصور والفلل والمنتجعات والشاليهات شتاءا على البحر الأحمر وحيفا على البحر المتوسط ولا مانع من شراء القصور بباريس ولندن أو بكان ونيس.

وهكذا تزوج المال والإعلام زواج محارم أنتج الإعلان التسويقى التدليس المبثوث إما إتجارا بآلام البشر وأحلامهم من خلال تناولها مع من إستوزروا أو يتم تنصيبهم ممن لايستحقون إعتلاء تلك المناصب مصحوبة بخروج إلى فاصل إعلانى دون تواصل تنموى حقيقى اللهم إلا غثاءا أحوى وزبدا لم ينفع الأمة إلا إبلاءا لنسيجها الاجتماعى .

٣- شراكة غير شرعية بين المال والإعلام والأعمال أزهقت فى طريقها كل قيمة تربوية :

إذا كانت هذه الشراكة غير الشرعية بين المال والإعلام والأعمال قد أسفرت عن منتج فاسد إفسادى مفسد للأنساق الذهنية فإن تلك الشراكة قد تفحلت وأنتجت سلطة بل سلطات لاتعد ولاتحصى تكاد أن تكون موازية لسلطة الدولة إن لم تسبقها بمراحل بل أنتجت قوى مرقمنة ناعمة تفوق فى قوتها الكثير من السلطات وتفوق فى تأثيرها بل تسحق أمامها أى قوى تربوية أسرية كانت أم تعليمية ثقافية كانت أم إجتماعية إن لم تكن قد أصابتها بالهشاشة التنموية بعد إضعاف مناعتها التذوقية من خلال بث الهابط من الأغانى والألحان والأفلام والمسلسلات الذى كان يستحيل منذ عقود أن يرى نور البث من خلال ميكروفونات أفراح الأزمة والحارات والعشوائيات فأصبح يجد الترحيب وإستضافة البث من الفضائيات ليتفوق فن العرى والشهوة والنزوة على كل أنواع الفنون الراقية السامية المتسامية وغاب عن الوعى العام الفردى والجماعى والجمعى أن الفن رسالته الإبدال والإعلاء تساميا فوق دنايا

الدنيا فساد وسيطر وقهر فن الدنايا كل فنون أوتار المشاعر لتعلو أصوات الضجيج والعجيج عالية تصم الآذان حتى فى صالات أفراح فنادق السبعون نجمة المملوكة لرجال الأعمال المالكين للقنوات الفضائية ممن كان لهم نصيب الأكبر فى أراضى مصر تملكوا ترابها بتراب الفلوس وتناسوا جميعا أنهم تراب يسير فوق تراب .

٤- كُثْرٌ من المقروء صحفا فاقت زحام البشر الركاب المركبات :

أما المقروء من وسائل الإعلام أى الصحف والمجلات فقد أصبحت كُثْر الكُثْر مابين مملوك قومى ومملوك خاص من تلك الصحف التى يمتلكها سدنة المال فى مصر والقاسم المشترك الذى يجمع بين تلك الصحف تلك النخبة المقررة يوميا أوأسبوعيا على الناس بإعتبارهم سدنة الفكر ووحدهم ملاك الحقيقة حصريا بكتاباتها المصحوبة بالصغير من صورهم الفوتوغرافية إمعاناً فى عرض أوجه أصحابها لإشباع مالديهم من نزوة وشهوة الظهور حيث تتسابق تلك الصحف جميعها إلى الفوز بالإعلان حتى إذا تم تجنيب مابها من إعلانات وماينشر فيها من مقالات من يسمونهم بالنخبة وإذا مانزعت منها صفحات الرياضة الملينة بالقيل والقال كثيرة نميمة علنية ولإغتياب إعلامى لايبقى بعد ذلك غير الأخبار الرسمية حتى الصفحة المفترض أن تكون الصفحة الحقيقية الوحيدة وهى صفحة "الوفيات" ، فقد أصابها هى الأخرى عوار التباهى والكبر والتنادى بالألقاب إما بألقاب المتوفى نفسه "الشريف فلان" ... "هاتم حفيدة الباشا" أو "حفيد البك" أو "الباشا" أو ممتطى المنصب الفلانى " أو الجاه العلانى " وكأن المتوفى حين يلقى الثرى ستوضع معه ألقابه شفاعة له وفى ذلك كله تناسى الجميع أن الجميع تراب يمشى فوق تراب وأن معيار تفاضل الخلق عند الخالق هو التقوى التى لايتدبر معناها إلا كل ذو حظ عظيم ولكن من أين يأتى التدبر وكيف يمكن التدبر فى ظل صخب إعلامى مبثوث فضائيا مشاهدا تلفازاً أو مسموعا مذياعاً أومقروءا ورقياً مضامينه كان أولى بها التوارى إن أفلحت إذ كيف لمتوفى غادر وظيفته وهو فى أول درجاتها بتهمة أفقدته اعتباره ,إذا به حين وفاته يذكر بغية مسبوقا بلقب أعلى درجة فى سلم وظيفته ويلقب قبلها بلقب "الشريف" ثم تتوقف.

٥ - وأدُ ممنهج للكوادر وهى أحياء .

كان وأد الكوادر وهى أحياء ممارسة ممنهجة بكل أصرار لإزاحة كل ذى كفاءة عما يمكن أن يتغذى بتلك الكفاءة تكديرا ممعناً لصفوة عقول الأمة فلايستغرب بعدها أن يأتى من إستوزروه للتعليم متحججا بالروتين والإجراءات أمام تصعيد علمى (دون النظر لروتينية المراحل التعليمية) كان واجب فورى لعقلية علمية فذة تجاوزت عمرها بكل المقاييس كعبقرية يشار لها بالبنان فى مجال الرياضيات وهو لم يتجاوز الثالثة عشر من عمره " عمر عثمان" حيث أجمع علماء الرياضيات أنفسهم جرائدا من الجامعات المصرية أو الأمريكية وعلى المشاهد هواءًا للقارئ وعلى صفحات المقروء جرائدا أو شبكات التواصل الاجتماعى إليكترونيا أن قدراته العبقرية تؤهله وهو فى السنة الثانية الإعدادية أن يحصل على البكالوريوس فى ذات العام وأن يحصل على الدكتوراه العام الذى يليه وبعد سنتين من ذلك يمكن أن يؤلف نظريات رياضية جديدة إلا أن الأمر لم يلفت الإهتمام فكيف أن يلتفت إهتمام من يجب أن يلتفت إهتمامهم وشاغلهم الأول السياحة فى قصورهم ومنتجعاتهم وتكوين الثروات لتوريثها للحفيد الثامن عشرإن لم تدرك الحفيد الرابع والعشرون فكيف يتواكب أو تتواءم هذه الإهتمامات مع حلم مصر بعالم مصرى يخترع لمصر نظرية أو سلاحا أو علاجا أو دواءًا ، حتى السادة أصحاب الجامعات الخاصة الذين يزعمون أن مؤسساتهم لاتهدف الى الربح لم يعيروا الأمر إهتماما وكيف يعيرون الأمر أهتمامهم وجل تركيزهم هو تحويل أعداد غفيرة من أصحاب المال المتقدمين لمكتب التنسيق وهم من المتهاوية درجاتهم إلى الدراسة بجامعاتهم الخاصة المخصوصة بعد أن أشاحت لهم الجامعات الحكومية بوجهها لتدنى مستويات ماحصلوا عليه من درجات ليجدوا ضالتهم وبأموالهم فى الجامعات الخاصة وما أدراك ما الجامعات الخاصة فهذا يعاد إمتحانه لأنه لم يحصل على مايريد من درجات وفى حقيقة الأمر لم يحصل على مايريد أن يحصل عليه ، وهذا يؤجل إمتحانه ليمتحن بمفرده وقتما يشاء ويكاد أن يصل الأمر إلى أينما يشاء بحجة إرتباطه بسفريات أو التزامات أعمال ثم يوسّد لمثل هؤلاء أن يقيّموا من يقومون بالتدريس لهم ومن يقوم بالتدريس لهم قد يكون منتدبا من عمل آخر للحصول على دخل إضافى يسعى له نتيجة كادر مالى لأساتذة الجامعات تم تحديد بدايات مربوطه منذ أكثر من أربعون عاما وهى بدايات مربوط مرتبات شهرية تابى النفس أن تتنادى بها.

ولولا رئيس الوزراء الحالى الذى تدخل (بعد إجراء التقييم العلمى لعبقرية عمر بواسطة لجنة مكونة من جهابذة أساتذة الرياضيات) فاصدر تعليماته بإيفاد "عمر" فى منحة على نفقة الدولة وتقديم الشكر والتقدير لسابق حصول "عمر" على منحة من جامعة أوهايو ومنحة من جامعة كمبردج.

وختاما فى لا مبالاة من إستوزروا على التعليم فى مصر فقد كانت اللامبالاه أيضا من نصيب طفل عمره أقل من ٩ سنوات عمرا إخترع آلة حاسبة تضرب ٥٠ رقما فى ٥٠ رقما وهناك عديد من الأطفال يحفظون القرآن الكريم وهم لم يبلغوا الحلم بعد ([١٦]) ولا يلتفت أحد من أهل "كايرو".

([١٦]) إبراهيم حجازى : " عندنا هذا الشعب وذلك الجيش ولا نعرف الإجابة .. الفرق مابين الأمس واليوم هو الفارق بين الإعدادية ، والماجستير ... وشكرا يادكتور شرف" ، جريدة الأهرام القاهرة ، عدد الجمعة ٢٠١١/٤/١٥ ، ص ١٩.

القسم السادس :هشاشة رأس المال الذهنى (الأثـــــــر):

أولا: التدين بالتمنى والتحلى دون أن يقر شيئا فى القلب أو يَصْدقُه العمل :

إكتست السلوكيات بسمات التدين الظاهرى دون الجوهر مع بقـاء مثالـب البـشر وعيوبه كما هى من غرور وكبر وتكبر وتباهى ممجوج بالفخر والاختيال وكمـاهى من حسد وحقد واغتياب وتنابذ وكثير من إثم الظن ونميمـة وكراهيـة وبغـضاء وتطفف وأثرة ومنع وجزع وهلع بل والشطط بالمبالغة فى الكراهية والمبالغة فـى التقرب والزلفى والتزلف والمبالغة فى التعسير وليس التيسير وطلب الفتـوى فـى أبسط الأمور وأخص الخصوص نتيجة التحلى بعباءة التدين بالمظهر مـع خـواء الجوهر وغياب الحمد ولا خجل ولا إنزواء ولا إنطواء فى إتيان الفاحشة وتخـريج الفتاوى المبررة المزينة لما لايجب من أقوال وأعمال وشيوع التبديع (من البـدع) وتفسيق الآخر نتيجة ثقافة واردة إلينا من دول نسيجها مختلف هاجر للعمـل بهـا الملايين مما أفسد نسيج التسامح ورفض إخـتلاف الثقافـات دون مراعـاة لآداب الإختلاف فشاع فرض الوصاية على الآخر وإكفرار وغلاظة الوجوه الممتلئة بالكآبة والخشونة والغلظة وإنسحاب البشاشة وسمات القناعة والرضـا وجمـال المّحيـا والمّحيَا تعارضا مع فطرة حُحْن الخلقة والخلق.

ثانيا: التعامل بالحيلة والتحايل دون نفس لوّامة :

إستخدمت التبريرية أداة تمريرية فى المعاملات الرسمية والأهلية العامة والخاصـة من خلال ترتيب علاقات خاصة سادها التجبر والإهمال وسيادة ثقافة الإثراء بالفساد لتمرير الأمور وفقا لأهواء المصالح لاوفقا لسيادة القانون فأصبحت الرشوة مقننـة إجتماعيا (تبديلها وتقنينها تعاملا بتسميتها حوافز خاصة) ، وأصبحت الواسطة هى الحل وعدم محاسبة الآخر حتى لايحاسبك الآخر هو المبدأ فغاب القانون أو تم تغييبه وتم المنع من ممارسة الحل مع الطرد من الفعل الاجتماعى البناء والحصار داخـل دائرة الشكوك والشكوى والظلم ، والشطارة أصبحت معيار التقييم فى الحل حتى لو كان الحل غير أخلاقى فأصبحت التجمعات بالأندية وبالنقابـات وبالجمعيـات حتـى وبالمؤسسات لاتتفق ولا تتلاقى على شئ بما يمثل إنتحار أخلاقى فلـسفى إبـداعى سياسى ووصل حتى إلى الإنتحار الإستشهادى فسادت القوة المالية الكاليبادية (آكلى لحوم البشر) وذلك مسبوقا باليأس والإحباط والألم والاكتئاب والإنتحاروتلك عاقبـة

الأصولية الرأسمالية التى إنتهكت التنمية وإغتالت العدالة الاجتماعية ووأدت السلام الاجتماعى بإنعدام العدالة الاجتماعية لغياب منظومة الضمان الاجتماعى الحقة.

ثالثا: طفو وسيادة الغث وإنطواء وإنحسار وإغراق الثمين :

بعد أن أصبح المجتمع خارج نطاق الأمن الغذائى ونمو هلامى هش مع سوء توزيع بل وسطو على ثمار النمو بعد سيادة رأسمالية الأقارب والحبايب والتشدق بالإصلاحات ولاسيما خلال السنوات العشر الفائتة والتى لم تكن لاتحتية ولافوقية والسطو على القطاع العام بنظام المافيات مع زيوع ترويج النظام إعلاميا مع الإكتفاء بلون سياسى واحد دون غيره قابعا منفردا بالساحة مع سيادة نظام تعليمى ماهو إلا أمية مزركشة مع إعلام بعضه أثرى الجهالة وبعضه للجاهلية الأولى منتمى وتوسيد المناصب لكل خالى من خبرة ماضية وحكمة قرار وإتزان أداء أعدم العقلانية وهمش الفكر الإستراتيجى بإعلام تخديرى عديم الشفافية وموازين توزيعية للنعم من دخول ومناصب غير عادلة أدى إلى شيخوخة الفكر الذى بلغ من التخلف عتيًا حتى لدى من هم فى مقتبل العمر الذين تم إغتيال فكرهم بحرماتهم من حقوقهم المشروعة وفى مقدمتها الحق فى العمل والحصول على وظيفة تتناسب مع الكفاءة والمقدرة العلمية والخبرة العملية إذ تحول الحاصلون منهم على شهادات جامعية الى باعة جائلين أو سعاة أو فراشين أو أفراد أمن وهى وظائف لا تتطلب إلا محو الأمية أو مايزيد قليلا ولا تحتاج لمؤهلات جامعية مما يمثل هدرا سافرا للثروة البشرية هدرا لما أنفق على تربيتها وتعليمها من المال العام ومن المال الخاص على السواء وحتى من النقط منهم وظيفة فالمرتب والأجور الهزيلة تكون غلتهم التى تعجزهم عن مواجهة الحد الأدنى لمتطلبات المعيشة والحياة ولاستكمالها فالرشاوى تكون المكمل لما يقيم أودهم ليدخلوا فى دائرة الإفتيات من السّحت ثمرتها سّحت وإنجاب شيطانى إن تزوجوا وأنجبوا إذ المنىّ من سّحت والنطفة من سّحت والعلقة والمضغة من سّحت من سّحت والعظام التى تكسوها لحومهم أيضا من سّحت منزوع منها البركة إلا ما شاء ربك.

أما أهل الحظوة وهم فئة قليلة فيمتطون قمة الأعمال الحكومية والعامة ويمنحون المرتبات الفاجرة الفاحشة (١٢) بغير قيود وبدون ضابط ولا رابط وتفتح عليهم أو يفتحوا هم بأنفسهم جميع طرق التحايل على القانون وإبتزاز النظام العام بسرقة

---

(١٢) أسامة غيث : " الثورة ونوبة صحيان لإستدعاء اليقظة والإنتباه" ، معان ودلالات خطيرة تصدر أصحاب البدلات والسجل الإجرامى للمشهد الثورى " جريدة الاهرام القاهرة اليومية ، عدد السبت ٢٠١١/٤/٢٦ ، ص ٢٣.

ونهب المال العام وتحولت الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية والشركات العامة إلى تكايا وأبعديات يصنع فيها الرؤساء والقيادات ماشاؤا لمن شاؤا أو كيف لايفعلون وهم جزء من التشكيل المهيمن بالسلطة على الثروة ومن صانعى الثروة بالسلطة دون حسيب ولا رقيب بعد أن دمّر التعليم والإعلام ثنايا النفس اللّوامة فى تحد سافر والعياذ بالله لما سواها ففعلوا خائبين كل فاقرة مماكسى النفوس والعياذ بالله بظلام القيم والمعانى وحتى منازل الرحمة والتراحم لا يعرفوا لها طريق بعد أن ضلوا سبيلها فضلّلوا وأضلوا إذ تواصو بالسفه والوحشية والتكبر والكبر بلا كبرياء وكانوا أشداء على المؤمنين رحماء على كل ماهو خارج عن نص الحق والحقيقة ونسوا أن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين .

رابعا: تعطيش الأرض والبشر والزروع والضروع :

بعد أن كانت مصر والسودان مملكة واحدة أصبحت الآن ثلاث دول وإن غدا لناظره قريب أن تكون خمس دول إذا إنفصل شرق السودان وغربه عن رأسه فى الشمال وتداعيات ذلك على مياه النيل وحصة مصر فيها طبقا لاتفاقية حوض النيل الموقعة عام ١٩٥٩ يصبح من الأمانى والمطالب التى لاتنال بالتمنى لاسيما وقد أعلنت ٦ من دول حوض نهر النيل عن توقيع إتفاقية إطارية جديدة لتقسيم مياه النيل وهى دول إثيوبيا وأوغندا وتنزانيا وكينيا ورواندا وبورندى ولم يتبقى سوى الكونغو ومصر والسودان بشماله وجنوبه لتكون الإتفاقية نافذة المفعول بعد ٦ شهور ، وفى الوقت الذى نحصل فيه من النيل الأزرق على أكثر من ٨٥% من مياه النيل التى تأتى من إثيوبيا وحدها عبر النيل الأزرق بل ونهر السودان ونهر عطبرة و ١٥% من دول المنابع فقد بدأت إثيوبيا فى بناء ثلاثة سدود جديدة على هذا النيل الأزرق وتدعونا إثيوبيا للمشاركة فى بناء واحد منهم وهو سد الألفية العظيم ، وهذه السدود الاثيوبية تهدد بحجز عدة المليارات من الأمتار المنعبة عن مصر .

إن إتفاقية ١٩٢٩ بين مصر وبين بريطانيا والتى وقعتها بريطانيا نيابة عن دول المنبع تمنح مصر حق الفيتو على أى مشروع تقيمه أى دولة على النهر أو فروعه أو روافده إذا كان سينقص المياه المتدفقة لمصر أما إتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان فتقسم المياه بين البلدين وتعطى مصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا والسودان ١٨,٥ مليار متر مكعب سنويا وتصل المياه المهدرة فى المستنقعات إلى ١٥٠٠ مليار متر مكعب سنويا .

وماع وضاع ملف مياه النيل بين وزراء ثلاثة تعاقبوا حتى حط رحاله وزير الـرى الحالى ليعد بمصادر بديلة للمياه منها تحلية مياه البحر وهكذا أصـبح حـل خطـر تعطيش البشر والأرض والزروع والضروع بمصر هو بتحلية ميـاه البحـر أى أن تحلية مياه البحر هى الحل !!! بديلا عن أن مصر هبة النيل تعتمد مصر على ميـاه النيل بنسبة ٩٥% والـ ٥% الأخرى من الأمطار الشحيحة والمياه الجوفية الهاربة إلى الأغوار .

وخطر التعطيش هذا جاء وحاق بمصر نتيجة تآكل القوة الناعمة المصرية بإفريقيا إذ بعد أن كانت تُملأ أسواق إفريقيا بالمنتجات المصرية من الأغذية والسيارات وبعد أن كنا نقيم المشروعات المائية والكهربائية والصناعية والزراعية بـدول حـوض النيل ولم يفارق القادة الأفارقة مصر حتى تزوج بعضهم من مصريات إذا بالقوقعة المصرية والإنحسار داخل حدودها إستسلاما لحصار قواها الناعمة بإفريقيـا تـرك الأمر للصين تجول وتصول كما تشاء بإفريقيا بل إن صفر المونديال الشهير لم تُقْرأ جيدا دلالاته على الرغم مما أهدر من أجل الحصول عليه والفوز به مـن ملايـين الدولارات الأمريكية الخضراء ولم يحاول أحد التمعن فى أن هذا الصفر كان نتيجـة طبيعية للتراجع المصرى إفريقيا : سياسيا وإجتماعيا وثقافيا كمحصلة لتقوقع مصر السياسى وإنغماس برج الخارجية ذات الخمس والثلاثـون طابقـا وروافـده مـن السفارات والقنصليات المنتشرة فى بقاع وأصقاع الأرض ومايفرضه كل ذلك مـن إنفاق بلايين الدولارات سنويا فهذا أحد عوائده ، ألا وهو التخلى عـن دور مـصر الريادى والقيادى والإفريقى ناهيكم عن العربى ليكون عائدة تحلية مياه البحر هـى الحل لمواجهة مخاطر التعطيش للأرض والبشر والزروع والضروع !!!

خامسا: تجويع للبشر والضروع :

فى كل مناسبة وإحتفالية تلقى فيها الخطب الممنهجة والمصنفة أبوابـا إذا وصـل الموضوع إلى الغذاء وكفايته النسبية والذاتية كحلم مستحيل المنال فى ظـل تبنـى سياسات التنمية بالتسول وبالحسنة وبالصدقة أو بموائد الرحمن التى لايُهتَم بغسيل مدخلاتها ولا أنيتها كما أشيع ، كان القول إستسهال تحميل الخطايا إلـى الزيـادة السكانية وكانت تلك الخطب لاتمل من تأنيب الإتجاه الإنجابى وإلقـاء اللـوم علـى السكان فى زيادتهم السكانية ومرة تنشأ وزارة للأسرة والسكان بعد مجلس قـومى للسكان ليلغى الإثنان ويصبح السكان قطاعا بوزارة الصحة ثم تعود مـرة أخـرى وزارة مستقلة للسكان ومابين خضم إستيراد مفاهيم وتـشويه تطبيقاتهـا إنحرافـا

بمبتغياتها لتحويل مفهوم تنظيم الأسرة إلى برامج لتحديد النسل فحسب غاية برامجها توزيع وسائل منع الحمل التى تدرجت من الحبوب إلى الإبر ومابين تعاطيها بواسطة النساء إلى وخز الرجال بها ومابين المجلس والإستوزار الذىلم يكن إلا إهداءا كعطايا مناصبية لأهل الحظوة الذين لهثوا إلى الدكترة لقبا لتسبق أسمائهم بعد إستوزارها لتكتمل كسوة السطو على المناصب لم تخرج الأمور عن مكلمات بمؤتمرات من مدعى النخبة وماتوهموا أنفسهم بالصفوة والجميع مصاب بالظن أنهم ملاك الحقيقة ناسين أن بعض الظن إثم بل وإنشغل جمعهم بالختان الذى أصبح فجأه قضية الأمة ومشكلتها الوحيدة فإنعقدت من أجله المؤتمرات ولم تنفض أبدا، وما أنفق على تلك المجالس وهذه الوزارات كان يمكن أن يوفر وظائف لمن أودعوا مخازن البطالة أو كان يمكن أن نستخدم هذه الأموال لدعم الغذاء الذى أصبح يعانى من أمراضه وأمراض سوءاته مالم يتم حصرهم حتى اليوم ممن وصفوا بالقاطنين على خط الفقر أو من يعانون من المدقع منه القاطنين أسفله وهم كُثر والذى كان من مثالبه إحداث الحراك المعيشى للميسور ليصبح مستورا وللمستور أن يضحى مقهورا بالفاقة بعد المدقع من الفقر.

وبرؤية معدومة البصيرة التنموية رأى السدنة ممن وسدوا أمور التنمية وهم غير أهل لها أن القمح محصولاً زراعياً مع أنه محصولاً إستراتيجيا والملقب عجنه وخبزه بالعيش أى بالحياة فتم زراعة الأرض فراولة بمهجنات وهرمونات لتنتفخ أوداجها وتصبح تفاحية الحجم والحمد لله أنها لم تصل إلى بطيخية الحجم البطيخى وتفاعس المستوزرون على الزراعة (ومنهم من لم يحصل على ماينتمى للزراعة مؤهلا) عن زراعة القمح والساحل الشمالى والمنطقة الغربية وبسيناء أيضا بمصر كل منهما غنى ثرى بالأرض التى وإن ربت يكفى إنتاجها سكان مصر بل وغنى وثراء كل منهما بالمياه لتعرضهما لقرابة العشر نوات فى الشتاء أى أن الأمطار مضمونة عشر مرات ومعها المخزون الجوفى من المياه العذبة والبشر موجودة مع الأرض والمياه والأمر فقط فى حاجة إلى بذر البذور لتعلو السنابل وبكل سنبلة مائة حبة ولنقضى وللأبد على أحد أسلحة الإذعان ألا وهى القمح فبدلا من تسوله معونات أو إستيراده مسرطنا بمافيه من أوبئة للبشر والماء والأرض والبذرة بالمنطقة الغربية علاوة على الهواء يمكن القضاء على إستخدام القمح كسلاح إذعان وإذلال ومهانة لاسيما وأن أُسد مصر من قواتها المسلحة لها تجارب ناجحة فى مجال زراعة القمح بالمنطقة الغربية ولا داعى للإنتظار حتى يقفز سعر رغيف الخبز

إلى جنيهات بدلا من قروش نتيجة ماسينتاب أسعاره العالمية من سعار نتيجة إستخدام أصحاب السيادة من الدول القابضة لفائض حبوبها لإستخراج الوقود الحيوى (الإيثين).

سادسا: إشاعة الأوهام بالأرقام سترا لفظاظة وفظاعة رباعيات الجهل والمرض والفاقة والبطالة :

إن التشريح التنموى لديموجرافية السكان فى مصر لتؤكد فظاظة وفظاعة ماتردى إليه الواقع التنموى لسكان مصرمن خصائص سكانية ولنا نتسائل بلا موارية كم مصرى عاطل عن العمل وكم مصرى من ذوى الإحتياجات الخاصة وكم مصرى يعانى الأمية وكم مصرى تحت خط الفقر وعليه فذلك يتناقض مع كافة مامورس من تعدد أدوات محاولة سقياه بواهى الأرقام تجرعا للعامة من خلال إحصاءات وأرقام منزوعة المصداقية أو دراسات وبحوث وتقارير معدومة الهوية العلمية أو إستطلاعات للرأى يستند إليها بعض الإعلاميون من أهل المدح لمسيرات التخلف وأهل القدح ضد من يتفوه إعتراضا عليها وهاهى الأمية المتفشية بين أقل قليلا من ٣٠% من السكان أى أن ١٧ مليون مصرى أمى الأبجدية فى فنة العمر من عشر سنوات فأكثر وفى الوقت الذى تناقصت فيه نسبة الوفيات فى كافة بلدان العالم المتقدمة منها والمتخلفة إذا بها ترتفع من ٥,٩ فى الألف عام ٢٠٠٨ إلى ٦,٢ فى الألف عام ٢٠٠٩ ، أما المستشفيات الحكومية فقد تقلص عدد أسرتها إلى ٥٨٧٧٠ سريرا فى عام ٢٠٠٩ بعد أن كان ٨٠٦٢١ سريرا فى عام ٢٠٠٣ وكذلك الأمر لأسرة مستشفيات التأمين الصحى الحكومى فقد أصبح ٨٥٣٤ سريرا فى عام ٢٠٠٩ بعد أن كان ٩٦٩٧ سريرا فى عام ٢٠٠٥.

والبطالة لم تسلم ما أعلن عن أرقامها من فساد هذه الأرقام تحلية لما يزكم الأنوف من روائحه حيث كانت نسبة البطالة ٨,٧% فى عام ٢٠٠٨ فأصبحت ٩,٤% فى عام ٢٠٠٩ فى حين تشدقت الخطابات السياسية على كافة الأصعدة ولحنتها وسائل الإعلام زفافا وبشرى أنه قد تم توفير ٤ ملايين فرصة عمل منها عامل نظافة أو فرد أمن أو موزع عجائن بالموتسيكلات أو سائقى تاكسيات من خريجى الجامعات.

أما عن الأسعار وسعارها فحدث ولا حرج والدين المحلى والدين الخارجى فحدث أيضا ولا حرج فإذا حدثنا بلا حرج بين ترافق غلو الأسعار وارتفاع الدينين المحلى والخارجى فالتضخم نتاجهما سيتضخم أيضا ليزيد تآكل القدرة الشرائية للدخول إنهاكا على إنهاك وإنتهاك للمستور والمقهور دون تفرقة إذ لايبالى الميسور بهما

على الإطلاق فإذا ماقورنت أسعار عام ٢٠٠٩ مقارنة بأسعار ٢٠٠٨ نجد أنها زادت بنسبة ٢٢% للقمح وبين ١١,٦% إلى ١٣,٢% فى اللحوم حسب النوع والأسماك من ١١,١% إلى ١١,٥% حسب النوع ، واللبن ٧,٩% والجبن ١١,١% والسكر ١٩,٩% ناهيكم عن أسعار فاقدة العقل "الطماطم".

والدين المحلى فقد تضاعف تقريبا فأصبح ٧٦١٥٧٨ مليونا بعد أن كان ٤٣٤٨٤٦ مليونا عام ٢٠٠٤ ، أما الدين الخارجى فقد قفز إلى ٣١٥٣١ مليون دولار بعد أن كان ٢٨٩٤٩ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بمصروفات خدمة دين تزيد عن ٣٤% من إجمالى الدخل القومى العام ولتطبع الحكومة فى عام ٢٠٠٩ مبلغ ١٢٦٩١٢ مليون جنيه يمثل ضعف ماطبعته من بنكنوت عام ٢٠٠٨ حيث تم طبع ٥٩٩٢٢ مليون جنيه .([١٨])

الخلاصة :

رأس المال الذهنى المصرى فى محنة ، فما الحل ؟

لايخفى على قارئ أيّاً كان أو مشاهد للأحدث أو مستمع للأحاديث أو متدبر لأمورها تمعناً إلا أن يدرك ما اصاب العقل المصرى من محنة على نحوما شخصه فاروق جويده.([١٩]) .

فما كان يوقع العقل المصرى فى محنة لولا ماتعرض له الإنسان المصرى خلال حقب مابعد نصر أكتوبر عام ١٩٧٣ من عملية إفساد واعية ومدروسة ومقصودة بمخطط معد سلفا حيث إبتليت مصر بمن "هبروا" نهشا فى إنجازات من "عبروا" فى ذلك العام على آفاق تحرير الأرض والعرض ومحنة العقل المصرى جاءت من إحاطته بالفساد الفكرى والثقافى بتسخير ثلاثية التعليم والإعلام والثقافة لتقويض بناء عقل الإنسان المصرى من أركانه الدين والتاريخ والفن فضربت وسطية الدين بغزو مصر من خلال خطاب دينى ركز على الغيبيات وعلى التحلى والتمنى وتحاشى سير أغوار مايجب أن يقر فى القلب وأن يصدقه العمل بل واصبح التطرق إلى الجهادين الأصغر والأكبر من خطوط المحظور إبلاته حقه بإعتبار التقوى معيار للتفاضل بين الخلق على نحو ماقدره رب الخلق لتتبعها غزو التدين المشوه والمريض لعقول الناس لتصيب بأمراض التعصب والتشدد والغلو شجعت عليها أحوال الجهل والفاقة والبطالة والمرض كنتاج لسياسات إقتصادية منعدمة الفحوى

([١٨]) رفعت السعيد : " ارقام ليست مضروبة"، جريدة الأهرام القاهرية ، عدد السبت ٢٠١١/٤/١٦ ، ص ١٠.

([١٩]) فاروق جويده : :محنة العقل المصرى ط جريدة الأهرام القارية ، العدد اليومى الصادر فى ٢٠١١/٥/١٣ ، ص ١٥

الاجتماعى على نحو ما أوضحناه سلفا مع طوفان دعاوى محاربة الإرهاب مصحوبة بإدعاءات مجوجة تنادى بالحوار مع الآخر الخارجى هو فى حقيقته حوار اللاحوار أو كما يقال حوار "الطرشان" لأن الخارج يعرف تماما طريقه وليس فى حاجة الى مثل هذا الحوار لأنه صنع مفهوم حوار مع الآخر ومفهوم حوار الحضارات ومفهوم حوار الثقافات وهو أول من يعلم المبتغى والمنتهى مما صدره لنا من مفاهيم لنتلهى بها فى مدرجات الجامعات محاضراتا وكأن من يلقيها توهما منه أو عن إدراك أنه وجد نظريات فى علم الاجتماع أو علم الأجناس أو علم الأديان يمكن أن يتشدق بها بعد إرتدائه لها فى غفلة زيا علميا يتفاخر بتناوله بعد أن حيكت مضامينه بحنكة حتى تلوكها ألسنتنا محاضرات فى الجامعات ومقالات فى الصحف ومكلمات فى المنتديات والمؤتمرات والبرامج الحوارية المشاهدة تلفازاً.

أما التاريخ كأحد أعمدة بناية العقل المصرى فقد ضرب ضربا مبرحا بعرض تاريخ مزيف وأحداث ملفقة وبطولات زائفة أصابت العقل المصرى بتيه فى ذاكرته أو تمييعها أو إيقاعها فى عالم من الحيرة والغموض والبلبلة لغياب الحقيقة وترعرع الإزدواجية وماصاحبها من كبت للقيم وصدأ معاناة وخوف سلطوى وتزلف وشعور بعدم الثقة والتشرذم النفسى كله أدى إلى سيادة حمى المنفعة والسطو على الكنز وذات إنغمست فى كوابيس الأنا والتغريد الأجوف والإدعاء العنترى والتمحور حول الذات ومن بعدها الطوفان ولا حرج وسيادة الأثرة وإحتضار الإيثار وإكتساء النفس بالهلع والجزع والمنع وتسليم النفس لسماع الكذب والعمل به وإستسلام الذمم للتطفف فى المكيال لدى التعامل بكل ماكان السُحت مصدره والتمسك بعَرَضْ الدنيا حتى لو كان العرْضْ ثمناً له وكيف لا وقد تصحر الوجدان بسوء أحوال الفنون المريضة التى ضللت الوجدان ودفعت بها إلى متاهات من الضياع النفسى والتعليمى والأخلاقى بسيادة فنون العرى بلا حياء ولا استحياء حتى غاب عن التمييز بين نهر يجرى بماء عذب فرات أو مياه راكدة فى مستنقع تزكم الأنوف زبده وقد سخرت ثلاثية التعليم والإعلام والثقافة لضرب الجينات الحضارية والإنسانية المترسخة منذ الأزل فى كينونة الإنسان المصرى بممارسات من الكبت السياسى والقهر المعنوى والإنتخابات المزورة مقرونة بتحريض مستتر مرة ومعلن مرات لفئات المجتمع على بعضها البعض طمعا فى كراسى السلطة بعقلية الإملاء / الأحادية / الديكتاتورية لا عقلية الجدل والحوار والتساؤل والمحاسبة علاقة غير سوية بين حاكم ومحكوم وبين رئيس ومرؤوس وبين راعى ورعية أججت الفتنة الطائفية والصراع بين

الطبقات (أغنياء وفقراء) وإحداث الفرقة بين الأستاذ وطالبه والابن وأمـــه وأبيـــه والفرقة بين الشرطة والشعب ولكن هيهات فبإذن الله تعالى وبقدرة من هـــو بـــين الكاف والنون إذ قال فى ٢٥ يناير ٢٠١١ للشئ كن فكان الجيش والقضاء والأمن والشعب والأمان حماة لحضارة أمة ليبقى أُسدّها هم أُسدّها وليعود لها صفو مائهـــا لكى لايكدر لها بإذن الله تعالى أى وِرْد بإستعادة الأمة لمنظومة تعليمها وإعلامهـــا وثقافتها حفاظا على أديانها وتاريخها وتراث فنونها بمعاصرة لتراثها ويتراث تـــم تلقيحه لعصرنة ممصرنة.

القضية الثالثة: المدخل الثقافى فى مواجهة آثار ثقافة العولمة وتنمية الطابع القومى للشخصية المصرية

القضية الثالثة : المدخل الثقافى فى مواجهة آثار ثقافة العولمة وتنمية الطابع القومى للشخصية المصرية

مقدمة

يستهدف هذا الفصل مدارسة المدخل الثقافى فى مواجهة الآثـــار الـــسلبية لثقافـــة العولمة وتنمية الطابع القومى للشخصية المصرية ، وذلك من خلال إلقاء مزيـــد مـــن الضوء حول هذا المدخل ، ومعالجة الأبعاد التالية :

- ماهية الثقافة ، ومجال عمل الثقافـــة ، والعلاقة الجدلية بين الثقافة والتربية .
- ماهية ثقافة العولمة ، وسماتها وخصائصها ، واشكالياتها وآثارها السلبية على الواقع الاجتماعى ، الأسرة نموذجا .
- مفهوم وأهمية دراسة الطابع القومى للشخصية المصرية ، وما العوامل التـــى أدت إلى إحداث تغيرات فى السمات الأصيلة فى الشخصية ، ومفهـــوم الطـــابع القومى للشخصية المصرية ، ودور التربية فى هذه التنمية ..
- إقتراح تصور إستراتيجى للتخطيط الثقافى كمدخل لمواجهة آثار ثقافة العولمـــة السلبية وإنعكاساتها ، وتنمية الطابع القومى للشخصية المصرية وفقا للخطوات التالية :
  - منطلقات المقترح.
  - محاور المقترح.
  - ضمانات نجاح وضع المقترح حيز التنفيذ.
  - آليات الارتقاء بالمنظومة التعليمية فى إطار المدخل الثقافى.

أولا : ماهية الثقافة :

يخصص هذا الحيز لمدارسة ماهية الثقافة من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- مامفهوم الثقافة ؟ وما مجال عملها ؟ وماذا يعنى التغير الثقافى ؟
- ما جدلية العلاقة بين الثقافة والتربية ؟

١/ مفهوم الثقافة :

ثمة إجماع بين الباحثين ، على صعوبة وضع تعريف جامع مانع وشامل لمفهوم الثقافة ، وذلك للإعتبارات التالية : (١)

- أن مفهوم الثقافة يرتبط بمعطيات العقل الإنسانى .
- تعدد مقومات الثقافة ، روحيا ، ماديا ، وأخلاقيا ، وعقليا ، وسلوكيا ، ومعرفيا وعقائديا ..... .
- فوق ذلك فمفهوم الثقافة مفهوم نسبى ، يختلف بإختلاف الزمان والمكان والأيدلوجيات والعقائد ....الخ .

من الطبيعى أن تتعدد التعاريف ، والمواصفات المحددة للثقافة . وتتسع تلك التعريفات بإتساع المساحة التى تغطيها النشاطات الثقافية لتشمل كل نواحى الحياة الاجتماعية ، وهكذا فمن الممكن التأكيد على هذا العامل أو ذاك بالتركيز على أحد الجوانب على حساب الأخرى : وتتردد هذه التعريفات مابين مفهوم ضيق إلى مفهوم أقل ضيقا ، ومن مفهوم واسع يحاول ربط الثقافة بكل الأنشطة الذهنية والجسدية ، التى تخلق لدى جماعة معينة متميزة للسلوك والحياة .

من تعاريف الثقافة ومعانيها مايلى :

- أنها ، أى الثقافة من نتاج عمل الانسان .
- أن الثقافة هى المعرفة والعمل الصحيح .
- أن الثقافة نتاج الفكر . وتشمل نواحى الفكر كالفلسفة والعلم والأدب.
- أنها أى الثقافة عملية إكتساب الفرد للمعرفة والمهارة والأفكار والمعتقدات والعادات.
- الثقافة هى مجموعة من الظواهر التى تعتمد على إستخدام الرموز ....الخ

وعليه فإن الثقافة هى حصيلة كل ماتقدم ، فهى حصيلة العناصر السابقة جميعا ، والتعبير عنها ، والترجمة لها ، وهى المظهر القومى والتقنى والوجدانى ، والمادى لأسلوب الحياة (٢) هذا ، وأنماط القيم ، والإتجاهات والمعتقدات تختلف من بلد

لآخر ، بل فى داخل البلد الواحد تبعاً لاختلاف تجارب الحياة والخبرات والتعليم والإعلام ووسائل الإتصال ....الخ .

إن أى تعريف جاد لمفهوم الثقافة لابد وأن يشمل العناصر الثلاثة التالية (٣).

- العموميات.
- الخصوصيات.
- البدائل والمتغيرات.

- العموميات ، وهى سمات ثقافية عامة ، يشترك فيها جميع أعضاء المجتمع مثل : (اللغة – التراث – العادات ، التقاليد ، القيم ...الخ).

وكلما كانت هذه العموميات راسخة الجذور كلما تولدت الاهتمامات التى تقود التماسك الاجتماعى .

- الخصوصيات ، وهى مجموعة المهارات والممارسات ، والجوانب المعرفية التى تختص بها شريحة إجتماعية بحكم إنتمائها الطبقى ، أو الدينى ، أو التخصصى المهنى أو الوظيفى ...الخ .
- المتغيرات ، وهى عناصر دخيلة على ثقافة المجتمع ، وهى محل الاختيار والتجريب بقبولها أو رفضها ، وفترتها قد تطول أو تقصر ، ويتم ذلك من خلال قناة الأسرة ، وقناة التعليم ....الخ.

إستناداً لما تقدم يمكن ملاحظة مايلى : (٤)

١- أن مفهوم الثقافة من المستجدات المعرفية الحديثة ، التى تذخر بالمعانى والدلالات المركبة ، وهذا المفهوم يمثل إطاراً عاماً جامعاً ، تتحرك بداخله كل الثقافات الانسانية فى دوائر وأطر متمايزة ، ذات تنوعات شاسعة ومستويات حضارية متباينة .

٢- تتنوع الثقافات تنوعاً شديدا ، وهذا التنوع يحدد تنوع المجتمعات ، فإليه تعود الاختلافات صغيرها وكبيرها فى الأحوال والأوضاع ، وطرق التفكير ، وأنماط السلوك كما أن التنوع الثقافى يحدد المستوى الحضارى للمجتمعات .

٣- تشكلت الثقافات بظروف تاريخية وسياسية واجتماعية وطبيعية ، مختلفة وتكونت بفعل مؤثرات كثيرة ومتنوعة ، فجاءت بهذا التنوع والاختلاف ، فبعضها ذات أطر مغلقة لاتتفاعل مع الدوائر والأطر الأخرى ، وبعضها فضاء مفتوحاً يأخذ ويعطى .

٤- الثقافة كائن معقد عجيب ، يشكل وعى وعقل ووجدان الانسان ، لانرى هذا المفهوم ولكنه يغمرنا طول الوقت ، بل يسرى فينا سرى الدم (الحياة) فنحن نحب ونكره ونوالى ونعادى ... أن مفهوم الثقافة قد أتعب الفلاسفة والعلماء ، والمتخصصين فى محاولة لاستقصاء دلالاته ومحتواه ، وفى محاولة لايجاد تعريف جامع مانع وشامل له ، ثم الحرص على تبسيط هذا المفهوم لغير المتخصصين .

هذا عن إشكالية مفهوم الثقافة ، أما فما يتعلق بمجال عمل الثقافة فيمكن القول أن الثقافة ومجال عملها يرتبط بمكونات الانسان الرئيسة وهى :

المكون الأول – العقل

المكون الثانى – الوجدان

المكون الثالث – الإرادة

فبالنسبة للمكون الأول وهو العقل ، فإن الثقافة تسعى الى تنمية العقل وتطويره من خلال إمداده بالمعارف والمعلومات بالكم والكيف والمستوى الذى يجعل العقل مواكبا للجديد والمعاصر فى المجال العلمى والفكرى ، وهنا تكون التربية والتعليم ومصادر المعرفة المختلفة ، المعين الذى تنهل منه الثقافة ما يناسب التنمية العقلية.

وفيما يتعلق بالمكون الثانى للثقافة وهو الوجدان ، فإن الثقافة تهتم بصقل الوجدان وتنمية المشاعر والأحاسيس ، وحتى يكون المجتمع من خلال أفراده قادرا على الاستمتاع ، والحب والخير والجمال ، وبذا يصبح الإنسان موجوداً له حسه ومشاعره ، ويحس به الآخر ويستمتع بما حوله وله .

بينما تسعى الثقافة من خلال تنمية وتطوير العقل ، وصقل الوجدان ، الى توفير الإرادة لدى الانسان ، فالإرادة هى التى تكفل التكيف مع كل جديد ومعاصر فى مجالات الحياة المختلفة .

وبذا تصبح الثقافة من خلال مجال عملها ركنا رصينا لحالة الإستقرار فى المجتمع سواء من الناحيتين المادية أو المعنوية ، وبحيث يصبح الانسان أكثر قدرة على العطاء ، والإنتاجية والإخلاص فى الولاء والإنتماء ، والوفاء لأهله ومجتمعه وعالمه بلا قيود ولا حدود .

من هنا يمكن الجزم بأن الثقافة دعامة أساسية يرتكز عليها الكيان السياسى بقسماته الاقتصادية والاجتماعية والتربوية ، بل وماضيه التاريخى ، أيضا تلعب الثقافة دورا أساسيا فى مجال العلاقات الدولية ، وعنصرا للتقريب بين الشعوب ، وعليه يمكن القول بأن الأزمات الدولية ماهى إلا أزمات ثقافة (*).

هذا وأن الثقافة ليست شيئا موروثا ، وإنما هى مكتسبة يتناقلها الناس جيلا بعد جيل عن طريق المؤسسات الاجتماعية ، إبتداء من الأسر إلى المجتمع الأكبر ، معنى هذا أن الثقافة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع ، والانسان يسعى دائما لإشباع حاجاته الغير محدودة (نفسيا واجتماعيا) وهو فى سبيل ذلك يلجأ – غالبا – الى التطور عن طريق المعرفة والثقافة ، والثقافة تسمح له بالتعلم والاكتساب ، وتساعده على مواكبة العصر ، والمجتمع فى تغيير مستمر ، والثقافة مرتبطة بهذا التغير ، ولأن عمليات إشباع الحاجات متغيرة فى طرائقها ووسائلها ومحتواها ..

ومما تجدر ملاحظته أن التغير الثقافى فى نزاع دائم مع المجتمع ، إذ أن هذا التغير يفترض مواجهة بعض التقاليد والعادات الاجتماعية ، وغالبا مايحتل السلوك المكتسب عبر هذه الثقافة مكان عناصر المجتمع القديم ، أيضا يجدر الذكر هنا أن المجتمع هو الذى يحدد موقع الثقافة الجديدة بحيث أن يرفض أو يقبل هذه الثقافة .

ويأتى هذا التغير الثقافى كاستجابات لحاجات المجتمع ، وإرادته ويختلف معدل التغير من مجتمع الى مجتمع آخر ، ويكون التغير الثقافى شاملاً للجانب المادى والجانب اللامادى ، بل لكل المتغيرات التى تحدث فى أشكال وقواعد النظام الاجتماعى .

ويأخذ التغير الثقافى نمطان ، النمط الأول ، وهو النمط الداخلى والذى يعنى بأن التغير يأتى من داخل النسق الاجتماعى فى إطار المجتمع الذى يعوله ، ويحدث هذا النمط من خلال آليات ، تنبع من المجتمع الأصلى وتتمثل فى الآتى :

- التجديد ، وقد يكون هذا النوع من التجديد فكرة و/أو سلوكا و/أو شيئا جديداً لأنه يختلف نوعيا عن الأوضاع القائمة :
  - الإختراع ، وهو نتيجة إنعكاس التغير الثقافى ، وقد يكون الإختراع ماديا و/أو لاماديا.
  - الاكتشاف ، أى إكتشاف فكرة ، أو شئ فجائيا ، لم يكن معروفا من ذى قبل ، أو قد يكون الوعى بشئ قائم ، ولكن لم يسبق إدراك من قبل .
  - الذكاء والعامل النفسى والبيئة الثقافية ، آليات ضرورية لإحداث نوع من التغير الثقافى الداخلى ، فالإختراع والاكتشاف قد يتطلب مستوى عال من الذكاء ، أيضا تهيئة مناسبة للجانب النفسى ، مع توفير بيئة ثقافية مواتية .

هذا عن النمط الداخلى للتغير الثقافى ، أما فيما يتعلق بآليات النمط الخارجى فتتمثل فى :

- الإنتشار ، وقد يكون الإنتشار الخارجى عن طريق الهجرة الاختيارية أو الإجبارية خارج المجتمع ، وعليه تحدث نتيجة لذلك عمليات إتصال ثقافى بالمجتمعات الجاذبة ، أيضا يتم عملية نقل وحدات ثقافية بسيطة ويتم الإنتشار للأفكار الجديدة .
- المثاقفة : وتعنى إنتقال ظاهرة ثقافية نتيجة الاحتكاك بين ثقافتين أحدهما مهمشة خاضعة / والأخرى مهيمنة ، وتقوم الثقافة الخاضعة والمهمشة باستيراد الظواهر الثقافية حتى تصبح الثقافة الخاضعة مثل المهيمنة .

والسؤال الآن ماموقع وموقف التربية من التغير الاجتماعى والثقافى ؟ !!

إن التغير فى سلوك الانسان هو نتيجة التغيرات الاجتماعية ، السياسية ، الاقتصادية ، الثقافية ، تجاه هذا الوضع يصبح على التربية أن تتماشى مع التغيرات ، وأن تجدد فى مفاهيمها ، وأن تفعل دورها فى تهيئة ، وتحضير الانسان للتأقلم مع التغيرات الاجتماعية وبخاصة الثقافية منها . ان التربية هى التى تمد الانسان بالمعرفة والمهارات العملية وهى التى تساعده على البقاء والنمو جسميا واجتماعيا ، .. وأيضا فإنها هى التى تساعده على محيطه والتأقلم معه . وهنا نصدق المقولة " لاثقافة بدون تربية ، ولا تربية بدون ثقافة " .

إن التربية جزء من الثقافة ، ووظيفة التربية الرئيسة ، تتمثل فى نقل الثقافة إلى الأفراد بصورة تمكنهم ، من العمل والحياة إستنادا الى الثقافة ، وعملية نقل الثقافة هى عملية التنشئة الاجتماعية ، فتساعد بذلك على إستثمارها ، وعندما تتغير ثقافة مجتمع ما نتيجة تبنى توجه اقتصادى أم سياسى ، تعكس التربية هذا التغير فتساعد على نشره ، ودعم طرق تعريف الناشئة بالأساليب الجديدة ، وتدريبهم عليها كما تعمل على تخفيف حدة الثورات التى ترافقه هذا عن التربية .

أما فيما يتعلق بالتربية والتعليم ، فإن دورهما يتعدى ذلك ، حيث يتم إعداد الأفراد كى يقوموا بإحداث التغيير الثقافى فى الإتجاه المرغوب (٦)وهكذا ينتقل التغير الذى تمارسه التربية من الفرد الى المجتمع . وهكذا ، من هنا نخلص الى أن :

<u>وظيفة التربية تتمثل فى تنمية الأفراد من خلال الثقافة ، وتنمية الثقافة من خلال الأفراد ، باعتبار أن التربية السليمة هى الإطار الأمثل للمجتمع من ضرورات الحفاظ على الهوية والتراث الثقافى وإثرائه ونشره والاستفادة من واردات الثقافة</u> (٧).

وعليه تعد التربية بمثابة القالب الذى تصاغ فيه شخصية الأمة ، وتتشكل فلسفتها للوجود ، ولما وراء ذلك ، فهى تسعى على الحفاظ على مستوياتها ، وخصائصها

الثقافية حية فى العقول والنفوس ، كما تعمل التربية على توجيه حركتها فى الحياة وكذا ممارسات أفرادها ، مما يتفق والتوجيهات العامة والمصالح العليا لهذا المجتمع ، وعن طريق التربية والتعليم يقوى إحساس المرء بشخصيته، ويستطيع أن يصمد للتيارات الخارجية ، دعاية وإعلاما للواردات الحضارية القادمة من الخارج ، والمهددة بتحطيم قيمه الموروثة ، ونزعه من جذور إنتمائه الأصيل وبإنقاذ وعيه لنفسه والآخرين حتى لايتحول الى مخلوق سلبى ، لا إرادة له ، بجانب واجب التربية فى نقل منجزات المعرفة بحيث أن يواكب العمل التربوى مناهج ومضامين على قيمة الفرد ، وهو ما يمكن تسميته عملية تربية الثقافة (٨).

وعلى التربية أن تقوم بدورها على نحو سليم وتنمية ثقافة الانسان التى يتشربها مجتمعه ، بحيث يكون إنسانا متكيفا للحياة فى مجتمع متغير ، بجانب ذلك تقوم التربية بعملية الصهر الثقافى حيث تعمل كبوتقة ثقافة عامة ، ولايفهم من ذلك إلغاء الخصوصيات الثقافية الفردية ، إنما الصهر الثقافى يوحد التباينات ، وفق عقل وقيم وأهداف وحاجات المجتمع للتعبير عن وجوده بشكل إيجابى خلاق ، وليس مجرد جمع ومزج لعناصر متباينة متنافرة .

والسؤال الذى يطرح نفسه ما مسئوليات المدرسة كوحدة ثقافية ؟

إن المدرسة مجتمع متكامل تعيش وتتفاعل فيه معه ، شرائح مجتمعية كثيرة سيما الفاعلون فى السياق التعليمى ، الآباء ، المعلمون ، الطلاب ، الإدارة ، البيئة المحيطة ...الخ. وتتمثل هذه المسئوليات فى :-

- نفق التراث الثقافى (الموروث).
- الإنتقاء والاختيار بين الاتجاهات والقيم والعادات ، والتقاليد السائدة .
- حسن الاختيار والتمييز بين العناصر الجديدة ، والقيمية وتحقيق التكامل السليم بين فروع المعرفة.
- التماسك الاجتماعى وفق الإطار القومى ، وتزويب الفوارق بين الطبقات.
- تنمية الوعى بما هو كائن وماينبغى أن يكون .
- تبسيط عناصر المدنية العامة (سياسيا ، ودينيا ، وعلما وفنا)

والخلاصة :

عن طريق التربية (التعليم) يمكن تنقية الثقافة من الشوائب لتصل فى صورتها ودرجتها المنشودة ، وتأتى أهمية الثقافة للتربية من أن الانسان لايعيش فى فراغ ثقافى ، ولايمكن للإنسان أن تتشكل شخصية وتكتمل الا بفضل الثقافة وتأثيرها فيه .

ولكى تحافظ التربيـــة على مبررات إستمرارها ، فهى مطالبة دومـــا الأخـــذ بعـــين الإعتبار ، المستجدات ، والتطورات حتى تكون أداة التحول الاجتماعى المتنـــاغم مـــع التراكم المعرفى المتجدد ، والتطورات التقنية وغيرها التى تساعد على تـــسريع النمـــو الاجتصادى Socio Economic ، والإزدهار الثقافى ، ولقد أصبح هذا المطلب الأكثـــر إلحاحاً ، فى الوقت الراهن بعد إكتساح موجة العولمة لكافـــة المجتمعـــت والثقافـــات ، وإختراقها للحدود والجغرافيا (٩).

ثانيا : ثقافة العولمة وإنعكاساتها على الواقع الاجتماعى : "الأسرة نموذجا" :

يسعى هذا الجزء من البحث الى الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما مفهوم ثقافة العولمة ، وماخصائصها ؟
- ما إشكالية ثقافة العولمة وعولمة الثقافة ؟
- ما آثار ثقافة العولمة وإنعكاساتها على الواقع الاجتماعى:"الأسرة نموذجا"

١/ ثقافة العولمة وخصائصها :

تتعدد معانى العولمة بتعدد المجال الذى تستعمل فيه ، فهناك العولمة الاقتـــصادية ، والعولمة القانونية ، والتكنولوجية ، والعولمة الاجتماعيـــة ، والإداريـــة ، والعولمـــة السياسية ، والثقافية والإعلامية ....الخ (١٠).

وتوحى العولمة فى جانبها الثقافى الى ثمة خصائص ثقافية ذات طـــابع عـــالمى ، خصائص متحررة من تأثير ثقافة بعينها . يعنى هذا ، أن الجانـــب الفكـــرى والثقـــافى للعولمة يعنى الإنفتاح الفكرى والثقافى على الآخر ، وعدم الإنغلاق على الذات ، ورفض التعصب الذى يدعو الى إلغاء الآخر.

وتمر العولمة كنموذج بعمليات ثلاث ، تتمثل العملية الأولى فى إنتشار المعلومات فى حين تتمثل الثانية بتذويب الحدود بين الدول ، بينما تستهدف العمليـــة الثالثـــة زيـــادة معدلات التشابه بين الجماعات و/أو المجتمعات و/أو المؤسسات.

ويمكن حصر مخاطر العولمة من خلال أبعادها الثلاثة ، فالبعد السياسى من مظاهره أمركة العالم ، أو أوربته . أو غربنته ، أى إنفراد أمريكا بالشأن العالمى وإدارته إدارة أحادية ، فى حين تسعى العولمة وفقا لبعدها الثقافى الى تهمـــيش الثقافـــات وتهديـــد الخصوصية الحضارية ، وهيمة الثقافة الأمريكية على المستجدات الدعائية والإعلامية ، بينما يتمثل البعد الاقتصادى فى المخاطرة فى تراكم الثروات وزيادة حدة الفجـــوة بـــين

الدول المتقدمة ، والغنية والتى تزداد مع العولمة – غنا وبين الدول الفقيرة التى تزداد فقراً ، وتبعية النظام الرأسمالى العالمى .

وتهدف ثقافة العولمة الى محاولة سيطرة قيم ، وعادات ، وثقافات ، العالم الغربى على بقية الدول ، وإذابة خصائصها ، وفرض مفهوم نهاية التاريخ وبإنتظار قيم العالم الراسمالى ، مع إبقاء حال الهيمنة الغربية أطول فترة ممكنة (١١) وتسعى ثقافة العولمة – فيما اسعى فيه – جاهدة الى إسلام الذات الثقافية من أجل التوحد الثقافى بحيث تصبح ثقافة العولمة ثقافة عالمية أو كونية شاملة ، لا تستطيع الثقافات الوطنية أن تضع شينا أمامها . كأن العولمة قضاء وقدر ..! وتركز على سمات وخصائص بعينها ، يتم من خلالها نقل الثقافات الوطنية إليها وفقا لما يلى : (أنظر الشكل التالى) :

شكل رقم (١)

سمات وخصائص الثقافات الوطنية وسمات وخصائص ثقافة العولمة

م	سمات وخصائص الثقافة الوطنية	سمات وخصائص ثقافة العولمة
١	الأصالة والخصوصية	الحداثة والمعاصرة
٢	الماوضاوية	الترويض بالعولمة
٣	التحديد	التجديد
٤	التعريب	التغريب
٥	الفكر والنظرية	العمل (الواقع) والتطبيق
٦	الأنا	الآخر
٧	النزوع للتقليد وردة الفعل	الإنطلاق والإبداع والفعل
٨	التجمعات العصبية	التجمعات الفكرية (الأحزاب)
٩	إمتلاك الحقيقة المطلقة	الحقيقة القابلة للتطوير والتعديل

٢/ إشكالية ثقافة العولمة وعولمة الثقافة:

إزاء هذه الإشكالية ، فإن الموقف يأخذ ثلاث مسارات ، هى على النحو التالى:

- الموقف الأول ، وهو موقف موافق لثقافة العولمة وقابل لها قلبا وقالبا ، ومؤيد لها تأييداً مطلقاً ، وهذا يعبر عن الإستسلام الكامل لمثل هذه الثقافة ، أى التبعية المطلقة .
- الموقف الثانى : وهو موقف نقيض الموقف الأول برمته ، وهذا الموقف رافض لثقافة العولمة رفضا جملة وتفصيلا ، أى الرفض المطلق لهذه الثقافة ، وهذا الموقف – بحق غير موضوعى وغير واقعى .

- الموقف الثالث : وهو موقف يعبر عن حالة توفيقية تلفيقية ، أى القبول أحيانا والرفض أحيانا أخرى لثقافة العولمة فى آن واحد ، ومستنداً إلى ثمة شروط من جانبه.

ويمكن إضافة موقف رابع ، يتفاعل مع ثقافة العولمة على أســس مــن الانتقائيــة المشوبة بالحذر ، ويغطى إهتمامه بأثر ثقافة العولمة وإنعكاساتها.

وأيا كان النظرة إلى إشكالية ثقافة العولمة ، فإن الحقيقة التى لا يخامرها شك فتمثل فى أن هــذه الثقافــة تعمل على أساس إغتصاب ثقافى ، وعــدائى علــى ســائر الثقافات (١٢). من خلال الثقافة السمعية البصرية بكــل وســائلها ، ووســائطها ، وأدواتها التى تحطم الحاجز اللغوى ، وتصل إلى الناس فى عقر دارهم ، سيما وأن هذه الثقافة تخضع لشركات عالمية متعددة الجنسيات ، تتسم آثارها بالخطورة مــن خلال الإنتاج النمطى الثقافى المعولم ، والتلاقى المعولم ، وثقافة الأصل (١٣).

وفى إطار عولمة الثقافة الممكن والمستحيل ، يمكن القول بأن هذه العولمة آلية ونتيجة فى ذات الوقت ، بل هى مزيج من السياسات والآثار التــى يمكــن أن تتمخض عن الإتصال الثقافى الاجتماعى غير المتكافئ بين ثقافات أو مجتمعــات أو مؤسسات ، عملاقة مختلفة ، مع إضافة حقبــة جديــدة لــتلائم أهــداف العولمــة وديناميكاتها ، وهذا يعنى أن عولمة الثقافة لاتتجه لإفراز ثقافة واحدة إنسانية تنصهر فى بوتقها الخصوصيات الثقافية ، وتنسجم وفق نسق ثقافى موحد يسمح لها بالرقى والتطور ، وهذا مستحيل للأسباب التالية :-

- اللاتكافؤ المصاحب بصيرورة العولمة .
- لأن الخصوصية الثقافية تحول دون إنخراط الهويات والشعوب فى بوتقة واحدة
- ثمة عجز فى تقديم بديل ثقافى عالمى يحترم آدمية الانسان ، ويحتــرم ســنن المجتمعات ، والطبيعة والكون.
- إختزال الثقافة فى نمط إستهلاكى غير صحيح ، لأن روح الثقافــة فــى اللغــة والدين والقيم والعادات.

فــى حين تسعى ثقافة العولمة ، من خلال النمط الثقافى المنتج والمقتــرح (١٤) إلــى مايلى :

- بلورة ثقافة عالمية ، حيث إحتكار التكنولوجيا والإعــلام ، وإحتكــار أهــم الأدوات المطلوبة للتغير الاجتماعى فى إطار تحقيق مصلحة العولمة (١٥).

- إنهيار القيم إزاء تحول الوعى من خلال هجوم ثقافة الصورة على الوعى ، وتشكيل منظومة فيمية من المنفعة والأنانية ، وبحيث يصبح الانسان مفرغا ثقافيا ، عاجزا عن التفكير ، مع ترسيخ ثقافة الإستهلاك ، والكسب السريع ، والتسلية ، وإثارة الغرائز (١٦).
- تجاوز الخصوصية التاريخية الى وجدانية التاريخ ، بما يسهم فى فقدان الإنتماء ، وتفريغ الهوية الثقافية من من كل محتوى (١٧).

وفى المقابل فإن ثقافة العولمة على صعيد التلاقح المعولم الثقافى وثقافة الأصل تسعى إلى : (١٨).

- إيجاد تعريف جديد للثقافة ، ومن ثم قيم ثقافية جديدة.
- إحياء التعددية الثقافية ، كسبيل لإحياء ثقافة العولمة.
- تراجع الدور الثقافى الاجتماعى بسبب الإختراق الكاسح للعمليات الاقتصادية والإعلامية بل ، والثقافية ، ومايترتب على ذلك من العمل على تعميم ثقافة الإستهلاك التى تستقطب الشباب حولها .

إستناداً لما تقدم ذكره فإن ثقافة العولمة ، تمثل الأصل والخلفية لبقية الأبعاد والمجالات الأخرى للعولمة ، وأيضا تسعى فيما تسعى إليه من الإختراق الثقافى ، للقضاء على أنساق قيمية سائدة ، من خلال الإستغلال والسيطرة غير المبررة على الآخر وكذلك فرض قيما مرتبطة بالحرية الفردية المطلقة ، وحرية الإعتقاد ، وتوحيد القيم الخاصة ببناء الأسرة والمجتمع .

ونخلص الى القول بأن ثقافة العولمة تستهدف غزو الانسان فى عقيدته ، وفى لغته وفى سلوكه ، وأخلاقياته ، ونمط معيشته ، من خلال إحلال نماذج معينة من التفكير والنظر الى الحياة والسلوك ، أى ، إحلال ثقافة جديدة مروج لها عبر ثورة الاتصالات والفضاءات المفتوحة ، بما يدفع إلى مزيد من الموت البطئ للثقافات الأخرى ، وأيضا الانقراض التدريجى للتنوع الثقافى .

والسؤال كيف يمكن التعامل مع واقع ثقافة العولمة ؟ فى ضوء ماتم عرضه على استحياء – لإشكالية هذه الثقافة ، ومن خلال المواقف الثلاثة والتى تعبر عن تيارات محددة أو مواقف معينة إزاء هذه الإشكالية ، حيث يدعو التيار الأول الى قبول العولمة ، والإنفتاح عليها والإندماج بها ، فى حين يرفض التيار الثانى هذه الثقافة من أجل الحفاظ

على الهوية الثقافية الوطنية وحمايتها والإنغلاق على الذات ، بينما يرفض التيار الثالث هذه الثقافة ، لنزوعها الى إفراغ الهوية من محتواها ، ويدعو إلى الحفاظ عليها ، وإيجاد حالة من التعامل الإيجابى مع الثقافات الأخرى . هذا الموقف ماتميل إليه ، بإعتباره حلاً توفيقياً ، ومن ثم الدعوة الى الاستعداد لمواجهة آثار هذه الثقافة.

٣/ آثار ثقافة العولمة وإنعكاساتها على الواقع الاجتماعى (الأسرة نموذجاً):

مما لاشك فيه أن لثقافة العولمة آثارا بعضها إيجابيا والبعض الآخر سلبيا ، هذا والمجالات والأبنية الاجتماعية الأكثر تأثرا بثقافة العولمة ، يوضحا الشكل التالى (شكل٢)

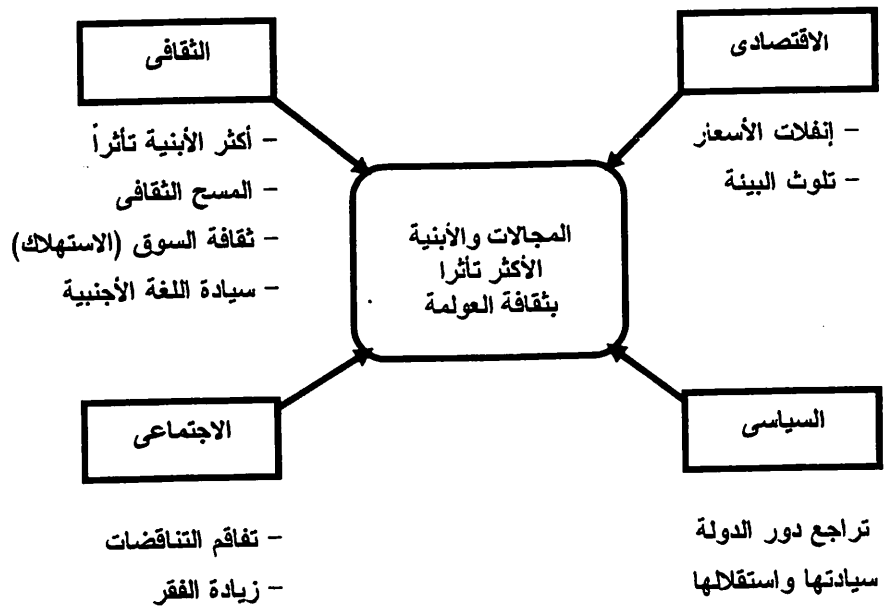

الآثار الإيجابية :

- التقريب بين العالم عن طريق الإنترنت والجوال ، وتقريب المسافات بين الدول.
- تهيئة الأدوات الميسرة للعلم والثقافة ، ونشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان
- التوجه نحو النوعية ، والحرص على الكفاءة والفاعلية ، فى الإنتاج لمواكبة إتساع مجال التنافسية ، وتوسيع مجالات الإنتاج ، ونقل التكنولوجيا.
- الإستخدام الأمثل للموارد ، وطرح الحلول لمشكلات التلوث والأوبئة والمخدرات والعنف.
- إعادة هيكلة التعليم .

الآثار السلبية :

- تزايد حدة الصراع الثقافى وبخاصة وصف الإسلام بالإرهاب.
- إنتشار التعليم الأجنبى ، وإنتشار المقررات الأجنبية وكذا اللغات الأجنبية .
- إنتشار ثقافة الإستهلاك ، وإختراق عالم الشباب عن طريق اللغة والمحاكاة فى الملبس والمأكل والعادات ، والنزوع الى القيم الإستهلاكية باسم الحرية والحق فى الاختيار واتخاذ القرار .
- إنتشار كثير من الأمراض الاجتماعية مثل : قطع صلة الرحم – ضعف علاقة الجوار – إنتشار المخدرات ، ضعف الضمير والوازع الدينى ، إستهداف الثوابت والقيم الأصيلة .
- تصاعد الأسعار والتضخم ، وزيادة كلفة المعيشة ، وتلاشى الطبقة الوسطى ،وهبوطها الى الطبقة الأفقر – تلويث عناصر البيئة والحروب.
- تعريب التعليم عن واقعه ، ومن مظاهره مايلى:-
  - إنفصال خريجى التعليم عن مطالب سوق العمل .
  - غياب التنسيق بين خطط التعليم وخطط العمالة.
  - العزوف عن التعليم المستمر ، وتعدد مسارات التعليم .
  - تقليص التعليم الدينى ، وتكريس أنظمة تربوية تخدم النظم الاقتصادية.
  - تحويل المدرسة الى سوق للتكوين المهنى وفق طلب السوق الراسمالية...الخ.

إنعكاسات ثقافة العولمة على الواقع الاجتماعى "الأسرة نموذجا":

بداية لماذا الأسرة ؟ لأن الأسرة ونظامها نواة المجتمع ، وهى فى الوقت ، ذاته أساس كل تنظيم ، وأيضا لأن البعد الاجتماعى فى مضمونه يعنى قدرة المرجعيات ممثلة فى المؤسسات الاجتماعية ، ومنها الأسرة ، على أداء وظائفها ، وأدوارها بكفاءة وفعالية وكذلك لأن الأسرة هى الوحدة الاجتماعية الأولى والأساسية فى الإنتاج والتلقين الثقافى ، فضلا عن محافظة الأسرة على البقاء والنمو (المحافظة على النوع الإنسانى) ، مع أهمية التعرف على علاقة الفرد بأسرته والعكس .(١٩)

هذا وتشكل ثقافة العولمة منظومة قيمية قوامها الفردية والمادية (النفعية)، والحد من فاعلية النسيج العلائقى ، وتراجع منظومة القيم الاجتماعية لحساب منظومة القيم الاقتصادية ، وتهدف هذه الثقافة الى إيجاد ثقافة تعنى بتوحيد القيم حول المرأة والأسرة

وجميع مايمكن أن يندرج تحت لفظة ثقافة ، أى توحيد الثقافات ، وآلية ذلك الإعلام بوسائله المختلفة ، والإتصالات بقطاعاتها المتعددة ... كل ذلك يربك الأسرة ، حيث قيامها بالوظائف المنوطة بها ، وكمرجعية قيمية أساسية :

لقد أتت على الأسرة رياح عاتية وعلى بنية الأسر الجديدة ، وكيان الأسر القائمة ثم شبكة العلاقات والتفاعلات الأسرية ، ومايترتب عليها من وظائف إجتماعية مختلفة ، فى مقدمتها الوظيفة التربوية ، والصحية ، والثقافية ...الخ ، ومايسيطر على أداء تلك الوظائف الأسرية من قيم الزواج أو مزيد من العزوف عنه ، وتوليد منغصات ومشكلات جديدة ، حيث يصاب النسيج الأسرى بحالة من التفكك والتفسخ ، وإهتزاز القيم ، واضطراب المعايير الأخلاقية والأسرية ...الخ .

إن هاجس الأسرة يقترن ببعدين أحدهما إجتماعى والآخر اقتصادى ، أما الأول قوامه الولاية العطفية والآخر قوامه التعاون من أجل الكسب المعيشى ، وبما تجدر ملاحظته جيداً أن البعد الاقتصادى تجاوز البعد الاجتماعى . فضلا عن أن إحلال الدولة والمؤسسات العامة والخاصة محل الأسر فى التوظيف أدى الى إنحلال التماسك الأسرى . وإستقلالية الأفراد اقتصاديا ، ونزوعهم نحو الحرية وحق الاختيار ([٢٠]).

ولما كانت ثقافة العولمة تسهم فى جذب الجمهور (وبخاصة المرأة والشباب) الى قضاء أوقات أمام التليفزيون لفترات ليست بالقصيرة ، وبخاصة القنوات الوافدة ، أدى ذلك الى تقليص أوقات التفاعل الأسرى مما انتكس الى التفاعل داخل المجتمع ومنظماته . وأن هذه التفاعلات رصيدها السياسى فى نسيج العلاقات الاجتماعية الذى يربط الأفراد والجماعات ([٢١]) ، بالإضافة إلى إستقلالية السكن ، ودخول المرأة ميدان العمل ، ومانتج عنه من ارتفاع معدلات الطلاق والعنوسة ، وتأخر سن الزواج ، وشيوع الإنحرافات السلوكية المختلفة ....الخ .

وبخصوص صحة الأسرة ، وبخاصة فى مجال الرعاية الصحية المجانية ، فقد إنحسر الأداء وظهرت وانتشرت المستشفيات والخدمات الصحية الإستثمارية ، وإنتشار مايسمى بالعلاج فى المستشفيات الحكومية ، مع ملاحظة زيادة ونمو الوعى الصحى ، ومايترتب عليه من الاعتماد على الرعاية الصحية الحديثة ، ولقد لوحظ ارتفاع الطلب على الخدمة الصحية المبكرة التى تدق أجراسها عند إستشعارالألم ، الجسمى أو العقلى أو النفسى ..وهذا قد أدى الى زيادة الأعباء الأسرية لمواجهة المطالب الصحية المختلفة ، مع العلم بأنه لايقدر على حمل أحجار البناء غير القادرين أو المرضى أو الأميين وأنصاف المتعلمين أو المثقلين بهموم البيئة .

أما مايتعلق بعملية التعليم ، بإعتباره المرآة التى تعكس مايدور فى المجتمع بأنساقه الاجتماعية والاقتصادية .. المختلفة بصدق ، فإن مخرجات هذه العملية لاتنعكس بالإيجاب على الأنساق المجتمعية والاقتصادية السائدة فى المجتمع ، لوجود اختلال العلاقة بين نسق التعليم والأنساق المجتمعية الأخرى ومايترتب عليه مرارة حصاد العملية التعليمية .

ثالثاً : تنمية الطابع القومى للشخصية المصرية :

يحاول هذا الجزء تناول ومعالجة تنمية الطابع القومى للشخصية المصرية من خلال الإجابة على التساؤلات التالية :

١ - ما مفهوم ، وأهمية وأساليب دراسة الطابع القومى للشخصية المصرية ؟

٢ - ما العوامل التى ساعدت على إحداث " تغيرات فى السمات الأصيلة ، وما السمات السلبية والإيجابية فى الشخصية القومية ؟

٣ - ما مفهوم تنمية الطابع القومى للشخصية ، وما دور التربية والتعليم فى هذه التنمية ، وما مستقبل التربية والتعليم ؟

١/ مفهوم ، وأهمية ، وأساليب دراسة الطابع القومى للشخصية المصرية :

الشخصية – من المنظور الفلسفى– نظام مجرد ، أى خاص بالشخص ، ويرتبط بهذا النظام الوعى ، بإعتبار أن الشخصية كينونة واعية بذاتها ، إما كذات مفكرة أو أخلاقية . ووفقاً للمنظور الإنسانى فقد حظى مفهوم الشخصية بإهتمام كبير ، إلى الحد الذى يمكن معه القول بأن الهدف النهائى من العلوم الانسانية هو دراسة الشخصية ، فى حين ينظر إلى الشخصية كنظام نفسى من المنظور السيكولوجى ، بينما يعتبر المنظور السوسيو ثقافى الشخصية بناء سوسيوثقافياً وبنيوياً إجتماعياً ، هذا وأن شخصية الفرد تتوقف على نوعية المجتمع الذى يعوله ، ويترعرع فيه وله. (٢٢).

والنمط الاجتماعى للشخصية ليس نمطا ثابتاً ، بل هو نمط دينامى متغير ومتجدد ، يتغير ويتجدد بالظروف والأوضاع الاجتصادية والسياسية .. سواء من داخل المجتمع أو من خارجه ، وهذا التغير والتجدد يتحدد بأربعة مصادر رئيسة هى : الانسان ، الزمن ، السلطة ، الإقليم (٢٣).

من هنا يعتبر الطابع القومى للشخصية المصرية مفهوماً إجتماعياً وحقيقة سلوكية ، ثابتة وليست مجردة ، قوامها كل الخصائص السلوكية الثابتة ، والتمسك بمجمل

النشاط البشرى ،وهى أثبت السمات وأكثرها شيوعاً فى بناء الذات ، على نحو يميزها من غيرها فى المجتمع الدولى. هذا عن تعريف الطابع القومى للشخصية المصرية أما فيما يتعلق بأهمية دراسة هذا النمط الاجتماعى للشخصية ، فيعزى ذلك إلى مجموعة من المبررات تتمثل فى :

- لما له من صلة بالتطور الاجتماعى والسياسى .
- للتعرف على السمات الايجابية والسلبية ، والعمل على تدعيم الإيجابية منها وتعديل السلبية إلى سمات إيجابية ، ويقصد بها القدرة على الإنتماء ، وتقرير المصير ، وفقاً لما سيتطلبه وجودها فى الواقع ، ويقصد بالسلبية عكس ذلك. (٢٤) .
- إتاحة فرصاً أرحب لفهم جوانب الأصالة والمعاصرة ، والعلاقات البارزة فى الثقافة .
- الفهم الأفضل للقوى والطاقات والقدرات المحركة والكامنة فى الشخصية ،ومن ثم توجيهها فى عمليات الإصلاح ،وفى بناء التنمية.
- الوعى بضرورة الحفاظ على الذاتية الثقافية وخصائصها الإيجابية ، وتدعيمها ، ومواجهة الآخر الثقافى ، سيما فى عصر العولمة ، والذوبان الثقافى هذا من أهمية دراسة الشخصية القومية ، أما فيما يتعلق بأساليب دراسة هذه الشخصية ، فيمكن تحديدها كما يلى :

أ- المدخل التحليلى السلوكى الفردى ، الذى يسهم فى الحصول على توصيف وتشخيص السمات العامة ، لكل فرد فى المجتمع.

ب- مدخل تحليل الظواهر الاجتماعية ، الذى يساعد كثيراً فى تحليل الكيان العام للمجتمع (السلوك – التصرفات).

ت- المدخل الحيوى الإجتماعى ، وهو عبارة عن مزيج بين المدخل الأول ، التحليل السلوكى ، والمدخل الثانى ، بتحليل الظواهر الاجتماعية ، وهذا المنهج الحيوى ينزع إلى تجسيد مجموعة السمات والخصائص المميزة للأمة فى عموميتها وتسجيلها على الأفراد فى تفاعلاتهم وعلاقاتهم. وهذا المنهج يهتم كثيراً بالسمات الإيجابية والسلبية فى نمط الشخصية القومية. فضلاً عن هذا فقد أستند الجهد المنهجى ، فى تناول ومعالجة ، النمط الاجتماعى للشخصية المصرية إلى الأدبيات ذات الصلة المباشرة.

٢/ العوامل التى ساعدت على إحداث تغيرات فى سمات الشخصية :

لقد مرت على مصر فترات صعود وهبوط ، أسفر عنها تراكم نظماً قيمية ، أخلاقية ، سلبية ، منبثقة الصلة بالمنظومة القيمية والأخلاقية الأصيلة ، حتى صارت جزءاً أصيلاً من الشخصية القومية ، يتولد عنها إنحرافات سلوكية. (٢٦).

وثمة ظروف جغرافية ومناخية كان لها النصيب الأدنى فى إستقرار وبناء سمات الشخصية المصرية ، إلا أن هناك ثمة مجموعة من العوامل أدت إلى ، وساعدت على إحداث نوع من التغيرات الجذرية فى الجوانب الإجتصادية Socioeconomics والسياسية ، منها :

- ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وما صاحبها من تغيرات جذرية إقتصادية وإجتماعية وسياسية ... الخ.
- نكسة يونيو ١٩٦٧ ، والتى تعد قمة فى التعبير عن خداع الذات وتسليم الأمور لزعامات تنقصها الموضوعية والتخطيط.
- معاهدة السلام ، وما تبعها من تغيرات سريعة لكثير من المفاهيم حول إسرائيل ، والإرتماء فى الحضن الأمريكى.
- الإنفتاح الإستهلاكى وما تبعه من تنامى اليم السلوكية ، والرغبة فى الثراء السريع ، وشيوع قيم الفهلوة ... الخ.
- الهجرة للعمل فى البلاد العربية ، وما يتبع ذلك من تغير فى أنماط الاستهلاك والثقافة والدين تبعاً للنموذج الخليجى.
- قانون الطوارئ (والذى إمتد العمل به أكثر من ٢٥ عاماً) وما أدى إلى شيوع القهر والخوف وإنعدام الثقة بين السلطة والشعب ، ...الخ.
- العولمة ، وثقافة العولمة ، وما أدت إليه من فتح شهية المتلقى لمزيد من الجديد أو الغريب والمثير.

ان ثقافة الصورة عبر الإنترنت ، قد ساعدت كثيراً فى تخليق وعى كونى مضاد للقهر والإستبداد والإعتداء على كرامة الإنسان . ولقد بات فى مقدور الكثيرين ، أن ينالوا قسطاً – لا بأس به – من التجليات البصرية للتقنيات الحديثة سواء أجهزة تلفاز أم أجهزة حواسب آلية شخصية ، فضلاً عن توفر شرائط مصورة وممغنطة ، وأقراص مرنة ومضغوطة ... وأجهزة أخرى قادرة على بث الصور الرقمية وغير الرقمية.

كل ذلك أدى إلى طوفان من الصور ، سيما وأن الصورة أصبحت جزءاً من الواقع الحياتى ، هذا الواقع تصوغه بحق عاصفة ثقافة الصورة دفع ويدفع إلى مزيد من التعرف

على العلاقة بين الفرد والتكنولوجيا ، وما أفضت إليه من ممارسات سلطوية جديدة متخفية فى ثقافة الصورة ، نتيجة إحتراق إقتصاد السوق للمعاملات بين الذات والآخر .

ومن المسلم به أن التكنولوجيا ساهمت فى تقديم تقنيات تميزت بالسرعة والدقة وتوفير الوقت والجهد ، وارتبطت بالإستهلاك السريع إستجابة لمتطلبات السوق . أيضاً قد غيرت شبكة الإنترنت طريقة الحصول على المعلومة وأحدثت ثورة فى مفهوم حرية التغير بطرق عديدة . بالإضافة إلى ذلك فهناك خدمات التدوين والفيس بوك والتويتر قد ساهمت وتساهم بشكل مؤثر وكبير فى إشعال ثورات الشباب فى كل من تونس ثم مصر فباقى الدول العربية .

وبخصوص ثورة الشباب المصرى فى ٢٥ يناير ٢٠١١ فيمكن القول بأنها ثورة بدون قيادة ، حددت تاريخها ومكانها انطلقت من الفضاء المعلوماتى عبر ثقافة الصورة ، والإنترنت ، عن طريق أداة الفيس بوك والتويتر . ولقد أدت مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصرية إلى مجموعة من الظواهر متمثلة فى :-

- شيوع الفقر ، حيث بات حوالى نصف الشعب المصرى تحت خط الفقر .
- زيادة معدلات (ونسب البطالة) حيث بلغت النسبة حوالى ١٧% من قوة العمل .
- شيوع الفساد ، إذ بلغت تكلفته سنوياً حوالى (١٠٠) مليار جنيه .
- تدنى مستويات المعيشة ، وذلك لأكثر من (٦) مليون موظف بالإضافة إلى العمال والفلاحين .
- إرتفاع الأسعار بصورة فلكية مع إنخفاض القيمة الحقيقية للأجور .

كل هذه الظواهر مجتمعه أوضحت بجلاء الوجه القبيح للنظام الحاكم المستبد الأمر الذى أدى فى النهاية إلى تخلى الحاكم عن الحكم وإسقاطه من أجل البدء فى حياة أكثر عدالة وديمقراطية فعلية والارتفاع بمستويات المعيشة والقضاء على البطالة ، وجعل الإنسان المصرى موجوداً له قيمة ومعنى .

وبخصوص سمات الشخصية القومية المصرية ، فقد تميز المصرى بالقيم الأصيلة مثل قيم الخير ، والحب ،الأمن ، والأمان ، الصدق ، والإنتماء والولاء ، الإدخار ، العطاء أحلت هذه القيم بقيم سلبية هابطة مثل : النفاق ، والنفعية ، والوصولية ، التواكل ، والتعصب ، والعنف ، والفساد ، والإهمال ، وفقدان الإتقان وشيوع الإستهلاك المفرط ، ... الأمر الذى أدى الى تدنى الآداء وكفاءة طبيعة الشخصية المصرية .

وتمدنا ورشة بحوث (يناير ٢٠٠٨) عقدت بمركز المعلومات ودعم القرار بمجلس الوزراء المصرى بعنوان منظومة القيم الإيجابية الدافعة للتقدم (٢٧) ، تمدنا هذه الورشة بالقيم التالية :

- الصدق - الأمانة - العلم
- العمل - الوطنية - التسامح
- الرضا - القناعة - الإدخار
- الكرم - العطاء - حب الأسره
- طاعة ولى الأمر - الوسطية والإعتدال - روح الدعابة والفكاهه - حقوق المواطنة - التدين (الإستغراق فى الوعى الدينى).

وثمة صور السلبية فى النمط المعاصر فى الشخصية المصرية ، شخصية الفهلوى ([٢٨]) وتتميز ببعض السمات منها :

- القدرة على التكيف السريع ، والمرونة ، والفطنة كصفات إيجابية والمسايرة والمجاملة كصفات سلبية.
- اللجوء إلى النكتة للتنفيس أو الترويح عن النفس.
- المبالغة فى تأكيد الذات والقدرة الفائقة على تجاوز الصعاب.
- إستنكار السلطة فى دخيلة النفس ، والميل إلى التخلص من المسئولية .
- الميل إلى العمل الفردى ، والنفور من العمل الجماعى.
- الرغبة فى تحقيق الأهداف بأقصر الطرق ، وأسرعها ، وعدم الإعتراف بالمسالك الطبيعية ، وهنا تظهر الواسطة ، والمحسوبية ، كوسائل لبلوغ الأهداف.

هذه المظاهر طارئة ، ومؤقته فى ظروف إجتماعية معينة ويستخدم الفهلوى ، وسائل عملية تتمثل فى الإتاحة والإسقاط ومن المظاهر السلبية لهذه الشخصية اللامبالاة. ..

وثمة سمات ينبغى على المواطن أن يتحلى بها فى عصر ثقافة العولمة (٢٩) وتتمثل فى :

- إحترام حق الغير وحريتة - فهم إقتصاديات العالم.

- الإهتمام بالشئون الدولية.
- المشاركة فى تشجيع السلام الدولى.
- المشاركة فى إدارة الصراعات بطريقة اللاعنف.

وعلى الجانب الآخر يجب أن يكون المواطن قادراً على : -

- التكيف الإيجابى مع التغير الاجتماعى.
- المشاركة فى تنمية المجتمع.
- المعرفة المناسبة فى مختلف المجالات.
- الإلمام بالأحداث على المستوى العالمى والمحلى.
- الإلمام بالتأثيرات المختلفة للعولمة.
- الوعى الوطنى كجزء من وطن أكبر.
- الوعى بالعولمة والمساواة والتسامح.
- المحافظة على البيئة وتنميتها.
- الإلمام بالحقوق والواجبات.

٣/ التربية وتنمية الطابع القومى للشخصية المصرية :

أن مفهوم تنمية الطابع القومى للشخصية الذى ننشده فى هذه الورقة يتمثل فى : تنشئة الفرد وإعداده إجتماعياً وثقافياً ، وتعليمياً وتدريبياً وتنظيمياً ، وسلوكياً بصورة مضطردة ومتواصلة عن طريق الأسرة ومؤسسات التعليم والتدريب ، والعمل ، والرعاية الصحية ، والثقافية والإجتماعية ، وذلك بهدف تنظيم حياة الإنسان من المهد إلى اللحد ، من خلال بناء السلوك ، وتنمية الإتجاهات ، والمهارات والقدرات بحيث تحدث هذه التنشئة وعملية الإعداد التغيير المقصود والمستهدف لجميع جوانب الشخصية ، جسمياً وعقلياً ، ومعرفياً ، وروحياً وخلقياً ، ووجدانياً ومزاجياً ... والتى تسمح بتوسيع نطاق الخيارات المتاحة ، ومن ثم التمكن من الحياة الكريمة ، وجعل هذه الشخصية موجوداً بشرياً ، ذو معنى وقيمة ، وأكثر قدرة على المشاركة وصيانة المجتمع ، وذلك من خلال العمل القائم على المعرفة الكافية ، فضلاً عن ، إتخاذ مواقع متميزة على خريطة العالم ، مشبعة بالقيم التربوية والأخلاقية .... الخ .

وفقاً لهذا اليوم والخاص تنمية الطابع القومى للشخصية المصرية ، يمكن ملاحظة الأمور التالية :

١/ أن تنمية الطابع القومى للشخصية ليس أمراً ثابتاً ، إنما هى عملية دينامية تتغير وتتجدد ، وفقاً لظروف وأوضاع التغير الاجتماعى ، ودوافعه الداخلية ، والخارجية. هذا ويعد النسق الثقافى المعنى بالتغيير ، هو الذى يحدد الهوية العامة للمجتمع ،ويتحكم فى ملامح الشخصية . لذا فإن هذه التنمية قضية كلية .

٢/ توفر تنمية الشخصية القومية الأساس لخلق مجتمع يتمتع بقدر كبير من الرفاهية ويتسم بدرجة عالية من التقدم والإزدهار ،وينزع إلى الإبتكار والتجديد ، عندما تسير التنمية فى إتجاه تحسين المستوى المعيشى للإنسان. وهنا تأتى أهمية ملامح الإتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمصلحة الأهداف الثقافية والتى تسهم فى البناء الثقافى.

٣/ أن عملية تنمية الشخصية ، متعددة المداخل ، تشارك فيها كل مؤسسات المجتمع ذات العلاقة بالمكون السكانى ، تبدأ بالأسرة ثم التعليم والتدريب ، والعمل والتشغيل ... الخ وذلك للمشاركة فى صنع الحياة من خلال تمكين الإنسان من ذلك ، وبالحصول على مهارات أكبر ومعلومات أكثر ، وفى إجراء التحسينات المطلوبة فى برامج الصحة والطفولة والتغذية والإسكان والترويح وتوفير إجراءات الأمن والأمان .. مع توفير فرص العمل والإنتاج والتوزيع مع الإنتفاع بالسلع المنتجة والخدمات المقدمة ، مما يوفر حاجات الإنسان الأساسية ثم تشجيع الإنسان على أن يحيا حياة طويلة خالية من العلل ، وأن يحصل على الموارد التى تكفل له مستوى معيشى كريم ، مع إتاحة مشاركته سياسياً وإجتماعياً.

٤/ عندما تكون تنمية الطابع القومى للشخصية المصرية فى إطار تنموى بشرى (إنسانى) يكون الإنسان محل إحترام وتقدير ، ويكون عطاؤه وإنتاجيته وإخلاصة ، وولاؤه وإنتماؤه ، ووفاؤه لأهله ومجتمعه وعالمه ، بلا قيود أو حدود ، تصبح هذه التنمية ارض الواقع الذى تحققه الشخصية القومية وتحرثه ، وتنمو معه وله.

هذا ويعد المدخل التربوى / التعليمى (٣٠) الأكثر تجاوباً ، لتجاوز آثارعيوب وسلبيات النمط القومى للشخصية المصرية ، هذه الآثار كانت أحد مردودات ثقافة العولمة ويعد النموذج الشخصى المنتج ، من أهم النماذج التربوية فى بناء وتكون وتنمية الشخصية السوية والتى تستند إلى العقلانية كسمة تكتسب بالتعليم والتدريب والممارسة وإلى محور العمل والإنتاج ، ومن سمات هذه الشخصية ما يلى :

- الإلزام والإلتزام – التنسيق والتعاون المؤسسى
- النظرة الشمولية – العمل الجماعى والتعاون مع الآخر
- المصلحة العامة فوق المصلحة الفردية – حب الخير للآخر وتقديره
- تأدية الواجب بحق – الإتزان النفسى

وثمة موجهات إجرائية تربوية تسهم فى تنمية الطابع القومى للشخصية المصرية منها :

- الإيمان بقوة العلم – التكوين العقلى
- تضمين المناهج الفلسفة الإبتكارية – حرية القول والتعبير
- الرعاية بالمواهب والكفاءات. – الولاء والإنتماء للقيم النبيلة

ونظراً للدور الفاعل للتربية والتعليم فى تكوين وتنمية الانسان ، كهدف وغاية للتنمية البشرية المستدامة ، فإن التعليم يتضمن ثلاث مكونات هى الإبلاغ والإستجابة والتغيير ، ومن المعلوم أن عملية الإبلاغ طرفاها معلم ومتعلم وقنوات الإتصال المعلومات ، فى حسين يهتم مكون الإستجابة بمدى فاعلية المتلقى للتعليم ، بينما يكون التغيير فى السلوك و/ الإتجاهات أو الأثنين معاً أو أسلوب التفكير ([٣١]).

وثمة أمور تدفع إلى إعادة التفكير للإرتقاء بعملية التعليم كنتيجة لزيادة الطلب الإجتماعى على التعليم ، وتبدو مصادر المعرفة .. من هذه الصيغ التعليمية ، التعليم عن بعد ، والتعليم التعاونى ،والألكترونى ، والإفتراضى وهو نمط تعليمى يستهدف إيصال العلم ، والتواصل والحصول على المعلومات والتدريب عن طريق الإنترنت .

والسؤال الآن : كيف تنجح عمليات الإصلاح والتجديد التربوى ، من أجل تنقية الثقافة من كل الشوائب ، وما الضمانات المناسبة لذلك ؟! ، لعل من أهم تلك الضمانات اللازمة لإنجاح عمليات الإصلاح والتجديد التربوى (التغيير) تتمثل فى :

- الإرتقاء بمنظومة التربية كى تصبح مدخلاً للتقدم والنمو من خلال تكيف السياسات التربوية ، لتسمح بملاحظة المستجدات ، والتطورات السريعة فى مجال التكنولوجيا (المعلومات والإتصالات) وغير ذلك من المجالات الحيوية ، والتأسيس لمعالم تربوية جديدة قائمة على أسس معرفية حديثة ومفردات فكرية

متجددة ، وخاصة فيما يتعلق بتنمية النمط الإجتماعى للشخصية القومية المصرية.

- تحقيق تعليم نوعى ومتميز للجميع من أجل إيجاد وإستثمار حقيقى ومميز للموارد البشرية ، وكذلك التحضير الجدى لمجتمع إقتصاد المعرفة.
- المزاوجة بين زيادة القدرة على التفاعل الإيجابى مع الثقافات العالمية ، والتجارب الإنسانية مع إثراء وتأصيل الرصيد الثقافى بحيث يساعد على ترقية الهوية ، وتعميق التقارب الثقافى مع الآخر.
- توافر إرادة وإدارة سياسية هادفه تتبنى عمليات الإصلاح والتحسين (الجودة) ووضعة فى قائمة الأولويات ، والتفاعل مع هذه العمليات على كونها مشروعاً وطنياً تنموياً شاملاً مع تحفيز وتوسيع المشاركة وتنمية الذات من خلال الإحساس بالتميز وبالقدرة على الفعل والمبادأة والتأثير.
- تبنى رؤية تربوية تنموية شاملة لتنمية قطاع التعليم ككل ، ووصل كافة المراحل والمستويات ، بما يدفع إلى تقليص الفجوات ، ومواجهة التحديات وتطوير القدرات ، وتنمية الكفاءات بالشكل المطلوب.
- التأكيد على الفلسفة التربوية المستقبلية والنابعة من ثوابت المجتمع والقادرة على توجيه المشروعات التربوية / التعليمية ، وفق إتجاهات أكثر دقة ورحابه.
- الفهم العميق لثقافة العولمة بكل مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والعلمية ، والتربوية ، إعتماداً على الحقائق والأرقام ، مع ترسيخ الإيمان بأن العولمه لا تمل خطراً حقيقياً على الشعوب التى لديها ثوابت ثقافية وحضاية ، وفى المقابل التمسك بالإرث الثقافى الحضارى والأخلاقى والقيمى فى إطار عقلانى ومتفاعل.

رابعاً :تصور إستراتيجى مقترح للتخطيط الثقافى كمدخل رئيسى فى مواجهة سلبيات ثقافة العولمة وتنمية الطابع القيمى للشخصية المصرية :

يتضمن هذا التصوير المقترح ثلاثة مكونات رئيسة هى :

أ - منطلقات التصور المقترح

ب - محاور التصور المقترح

ج - ضمانات وضع التصور حيز التنفيذ

د - آليات الإرتقاء بالمنظومة التعليمية فى إطار المدخل الثقافى

أ - المنطلقات :

- يشمل التغير الاجتماعى ، التغيرات فى جميع أنواع العلاقات الإجتماعية وأطرافها ، وأيضاً ، التغيرات الثقافية بكل ما يشمله معنى الثقافة من معانى وأفكار وقيم ، وأدوات وموضوعات ... الخ.
- يتضمن التغير الإجتماعى جميع المستويات الإجتماعية والثقافية ، ويكون على مستوى الفكر ، بظهور الأفكار ، وإعادة تشكيلها ، وظهور العقائد ، والأيدولوجيات ويكون أيضاً على مستوى العقل والسلوك ، وعلى مستوى المصالح وعلى مستوى التنظيم والنظم ، ويظهر التغير الثقافى فى تأكيد أو رفض القيم ، والقواعد ، أو قيام النظم والإنساق الأخلاقية والقانونية أو إنحلالها أو تعديلها.
- التغير الإجتماعى خاصية أساسية تتميز بها الحياة الاجتماعية ، فهو سبيل البقاء والنمو ، وقد يكون إيجابياً أو سلبياً ، كمياً و /أو نوعياً هذا ويرتبط التغير الاجتماعى بالحراك الإجتماعى ، ويترتب عليه لعب أدوار جديدة تترجم سلوكيات متوقعه للفرد ، هذه السلوكيات مرتبطة بالمركز الاجتماعى للفرد ، ويؤثر على دخله ونمط معيشته والإحترام الذى يناله.
- يعد الإنفتاح الثقافى عاملاً رئيسياً فى الإطلاع على آفاق جديدة ، وبالتالى يسهم فى بقاء ونمو الثقافة المحلية ، هذا وكل ثقافة قابلة لممارسة الغزو الثقافى ، أو أن تقع فريسة للإنهزام الثقافى.
- علاقة الإنسان بالثقافة ، علاقة دينامية ، تترجم كفاحه ، وإشباع حاجاته لذا يعد الإنسان أهم عناصر الثقافة ، فهو صانعها ، والثقافة فى ذات الوقت تصنعه ، وعليه فالإنسان هو المتغير المستقل ، والبيئة الثقافية هى المتغير التابع أو العكس.
- أحدثت ثقافة العولمة تغييراً فى أنساق القيم الاجتماعية من خلال الإنترنت والفضائيات ، التى دخلت كمنافس قوى للأسرة والمدرسة فى عملية التنشئة ، وإخترقت أدوارها ، على هيئة سلوكيات مرفوضة. كما ساعدت هذه الثقافة على إنفتاح السوق على مصراعيه لدخول أدوات تثقيف جديدة دون رقابة ، وتمثلت فى الإستهلاك لنوع معين من المعارف والسلع والأشياء من خلال السيطرة على إدراك الفرد عن طريق الصور السمعية والبصرية والتكنولوجية المتقدمة.

- هذا ، وتسعى ثقافة العولمة إلى تكريس نظم تربوية تخدم الأنظمة الاقتصادية ، مستهدفه الثوابت ، والقيم الأصيلة ، والترويج لقيم إستهلاكية ، وتحويل المدرسة إلى سوق وربطها بالإنترنت ، والترويج لتكنولوجيا الاتصال ، كما يشهد الواقع التربوى دخول مفهومات ذات طبيعة إقتصادية مثل التمهين ، التأهيل ، التكوين ، الجودة ، العائد ، الكفاءة .... الخ .
- تتحرك الهوية الثقافية على ثلاثة دوائر متداخلة ذات مركز واحد ، فالفرد داخل الجماعة عبارة عن هوية متميزة ومستقلة عبارة عن " الأنا" لها الآخر" والجماعة لها ما يميزها ، داخل الهوية الثقافية المشتركة ، ولكل منها أنا " خاصة ، و آخر" هذا ، ولا تكتمل الهوية الثقافية إلا إذا كانت مرجعيتها جماع الأمة ، والدولة ، والوطن بإعتباره الجغرافيا والتاريخ ، والأمة بوضعها الذاكرة التاريخية ، والدولة عبر صقلها التجسيد القانونى لوحدة الوطن والأمة.
- أن تجديد أى ثقافة لا يتم إلا من خلال إعادة بناء و ممارسة الحداثة ، فى معطياتها وتاريخها ، وإلتماس الفهم والتأويل لمسارها تسمح ربط الحاضر بالماضى فى إتجاه المستقبل ، مع الإدراك الواعى بأنه داخل المجتمع الواحد توجد ثقافات متعددة ومتنوعة ، تعمل كل منها بصورة تلقائية أو بتدخل إرادى من أهلها ، على الحفاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة.
- إن صياغة تصور إستراتيجى ثقافى ، متجانس النسيج ، ومنسق مع نفسه ، ومتفاعل مع الآخر يتطلب ربطة بتنشئة المواطن ، آخذاً فى إعتباره المتغيرات المعاصرة منها التقدم العلمى والتكنولوجى ، وتقدم نظم الإتصال ، وبخاصة التوسع فى إستخدام البصرية والحاسبات وتوظيفها فى مجالات عدة ، وتوزيع وتنويع المعرفة ونظم المعلومات الحديثة وفوق ذلك كله العولمة وثقافة العولمة...

ب/ محاور التصور المقترح :

يمكن حصر محاور المقترح فى ستة محاور ،وذلك على النحو التالى :

المحور الأول : حول إكتشاف النفس والتعرف على التراث :

وذلك من أجل تحسس عوامل القوة وتدعيمها ، ونواحى الضعف ومحاولة تعديلها إلى عوامل قوة ، مع أهمية وصل الماضى بالحاضر ، وهذا يتطلب :

- جمع التراث ، وتنقيته مما يشوبه قسراً أو جهلاً أو مصادفة .
- دراسة ما تم تنقيته من التراث بمنهجية علمية تمهيداً لإستخلاص الحقائق العلمية.
- عرض التراث المنتقى بمنهجية علمية على الجماهير بأسلوب شيق وجذاب ومبسط ، يظهر فيه من أسرار فى إطار زمنى متطور.

المحور الثانى : وصل الواقع الثقافى الحاضر بالتيار الإنسانى العام :

من أجل مواكبة التيار الإنسانى المتقدم ، وتقليل فجوة التخلف الثقافى ، وملاحقته بالصورة التى تعوض ما فات ، وتعكس ما فى النفوس فى إطار إنسانى يقدم الصورة الصحيحة عن واقعنا الثقافى ، وهذا يتطلب :

- تدعيم ثقافتنا بما هو جديد فى مجال الفكر والعلم والفن.
- تقديم مساهمتنا إلى العالم فى سبيل التقدم العلمى.
- تنمية الأفكار والمشاعر والإتجاهات نحو الحرية ، العدل ، العمل من أجل السلام.

المحور الثالث : رعاية الإبداع والطاقات المبدعة :

وهذ يستلزم :

- التخلص من الأفكار المناهضة للتقبل الفكرى المبدع.
- تعميم ممارسة الإبداع لحق ، والكشف عن المواهب.
- إستشراق المتغيرات والتحديات والتفاعل الإيجابى معهما.

المحور الرابع : تفعيل أسس تقديم الخدمة الثقافية :

وهذا يقتضى :

- الأخذ فى الإعتبار أن التغير قيمة ،والتنوع كهدف ، والمقارنة بالكيانات الكبرى كجزء من التغذية الراجعه الفورية.
- تغطية جميع المستويات ، بشرط سريان الثقافة الحرة فى حياة المواطنين.
- أن تصبح حياة الإنسان أكثر بهجة وإقبالاً وآماله أكثر سعة.

المحور الخامس : تشجيع الثقافة العلمية ومجتمع المعرفة ، وذلك من خلال :

- إعلاء القيم العلمية التى تبدع ، وتبسيط الأفكار العلمية .
- توفير تعليم نوعى متميز ومرتبط بالبحث والتنمية التكنولوجية .
- الأخذ بمناهج العلم فى التفكير والتخطيط .

المحور السادس: تهيئة المناخ الثقافى والإعلامى : وهذا يتطلب :

- تنمية الوعى الجماهيرى ، من خلال زيادة المعرفة والمعلومات ومن خلال الإقناع بوسائل الإعلام المختلفة وتوفيرها لجميع الفئات الاجتماعية .
- تشكيل الرأى العام وصولاً إلى الإقناع الجماعى بالفكرة الصحيحة والرأى الصواب ، وتكوين الإتجاهات الإيجابية من خلال توسيع دائرة الإدراك .
- ترشيد السلوك من خلال إمداده بالمعلومات والحقائق الدقيقة والصائبة .

ج/ ضمانات نجاح وضع هذا التصور الإستراتيجى موضع التنفيذ :

- تحديد وتوحيد للمفهومات والمصطلحات الثقافية للإتفاق حول لغة ثقافية مشضتركة بين الفاعلين فى السياق الثقافى والتربوى .
- العمل على وحدة تكامل محددات الشخصية الإنسانية فكرياً وعقلياً ودينياً ونفسياً وإجتماعياً ، بدءاً من الطفولة ثم الشباب فمجتمع الكبار .
- التنسيق والتعاون المؤسس بين مؤسسات الثقافة المعنية بالتنشئة الثقافية ، ومؤسسات وأجهزة التنشئة التربوية إلى جانب منظمات المجتمع المدنى ، وبخاصة ذات العلاقة المباشرة بالمكون السكانى .
- وحدة البرامج الثقافية والتربوية والإعلامية التى يجب أن تقدم لأعضاء المجتمع ،والتى يجب أن تشتمل على البرامج الثقافية والتربوية والإعلامية ، كما يتضمن برامج الإعداد العلمى والمهنى والوطنى والوجدانى والروحى بالإضافة ، إلى برامج الإعداد للمستقبل كى يلاحق أعضاء المجتمع ، التقدم العلمى والتكنولوجى وعصر المعلومات ، لمواكبة ركب التقدم الحضارى العالمى .

- ضرورة إعداد تكامل القيادات الثقافية العاملة مع النشئ والشباب من أجل الوصول إلى مشاركة إيجابية فى مجالات العمل التربوى والعمل الثقافى والإعلامى.
- ضرورة تنمية الأفراد من خلال الثقافة ، وتنمية الثقافة من خلال الأفراد ، بإعتبار أن التربية السليمة هى الإطار الأمثل للمجتمع ، وهى من ضرورات الحفاظ على التراث ،وإثرائه ونشره ،ومن الإستفادة من واردات الثقافة.

د/ أليات الإرتقاء بالمنظومة التعليمية فى إطار المدخل الثقافى :

إن أى صيغة ، أو نمط تعليمى جديد ، يتطلب تقنية مناسبة ، ومن التقنيات هذه ، المدرسة الفعالة ، أو مدرسة المستقبل ، وهى مدرسة بلا أسوار ، ومتصلة بالمجتمع الذى يحيطها ، ويعولها عن قرب ، وللمدرسة هذه إمتداد أفقى ورأسى و تتبنى إعداد معلم متميز يقوم بأدوار جديدة منها دور المغير الاجتماعى ، ومحلل للمشكلات ، ومحفز للأبناء ، هذا وتمتلك هذه المدرسة قدرة فائقة على تطوير مناهج جديدة ترتبط بحاجات المجتمع الحقيقية ، وتركز على الجانب العملى (المهارى) وتدعو ، كذلك – الى البحث والتجريب التربوى ، والتفكير المنهجى ، والتفاعل مع عالم التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات.

وثمة آليات لازمة لإحداث تغيير مستقبلى فى المجال التربوى / التعليمى ، منها :-

أ/ التنوع ، والشمول فى حاجات المتعلمين وتلائمها مع التغير فى التلعيم ، وعلى أن مركز التغيرات فى المناهج وطرق التدريس هو المتعلم.

ب/ إستثارة دافعية المشاركة فى مجال التعليم مع إستدامة التنمية المهنية للمعلمين.

ج/ إن يكون تصميم المشروعات التعلمية إستجابة حقيقية للإحتياجات المجتمعية .

د / حوكمة الإدارة التعليمية والمدرسية بما يضمن تحديد أولويات العمل ، وحدود المسئولية وتحديد الأهداف ، وتحقيق الشفافية .. الخ.

هـ/ تعميقاً للإتجاه نحو التطبيق اللامركزى ، منح المدارس العامة (الشهادات العامة) سلطة إدارة نفسها بنفسها ، والتركيز على مهارات الإعتماد على الذات ،وحل المشكلات ، وإتخاذ القرارات والإبتكار والتعلم الذاتى كل ذلك شأن المنهج الدراسى.

و / زيادة زمن ومساحة وحجم الفنون والآداب ،والقيم الروحية ، فى بناء وتصميم المنهج وأنشطة وطرق تدريبه.

ز / نشر ثقافة الجودة لدى الفاعلين فى السياق التعليمى ، وتحقيق الجودة التعليمية من خلال تحسين أطر العمل الخاص بالمناهج ،وتحديد مسئوليات متخذى القرار التعليمى

وتمويل التمدرس ، ووضع نماذج جديدة لممارسة مهنة التعليم ، والدعم القيـــادى التربوى ،ومواكبة الجديد فى مجال التجريب والبحث التربوى ٠ (٣٢)

القضية الرابعة : المشـــــاركـــــة الشعبية والشراكة الدولية والتغيير للتنمية فى إطار العولمة

القضية الرابعة : المشاركة الشعبية والشراكة الدولية والتغيير للتنمية فى إطار العولمة

تقديم...

لقد أصبحت العولمة فى عالمنا اليوم واقعا ملموسا تسعى وتشارك فى صياغة الحاضر وتحدد ملامح المستقبل بالنسبة للعديد من دول العالم ومنها مصر والتى تشارك فى فعاليات هذه العولمة وبالتالى تقع تحت مؤثراتها وحصاد مردودات مناهجها وسياساتها ، الأمر الذى أدى وسيؤدى دائما الى المحاولات العديدة من قبل الباحثين والدارسين إلى العمل المستمر على دراسة العديد من الجوانب المحيطة بهذه العولمة كأهداف وسياسات وبرامج وخطط وآليات متعددة ومتسقة الآفاق وتتواءم مع إتساع فعاليات هذه العولمة والتى قد تبلغ من اسمها حدود العالم أغلبه ان لم يكن كله..

وفى هذا الإطار فإن هذه الدراسة تحاول تناول أهم الجديد والمستحدث الذى أضافته العولمة من الموضووعات المرتبطة بحركة المجتمع والتى تسعى لإحداث التغيير الذى لم ولن يتوقف وذلك فيما يختص بمشاركته لإحداث التنمية المحلية والقومية التى تحقق هذا التغيير ، وذلك فى ضوء ما اضافته العولمة لمفاهيم وأبعاد وآليات جديدة تسعى الى ضمان تحقيق أهداف أكثر إتساقا وأوسع نطاقا بما يتمشى مع أهداف التغيير الذى تستهدفه العولمة للدول المتجاوبة لسياساتها وبالتالى المشاركة معها فى تفعيل هذه السياسات .

ولاشك أن الحديث والمتطور من التكنولوجيا فى عصر العولمة ساهم الى حد كبير فى تفعيل وتطبيق الكثير من أهدافها ووضعها موضع التنفيذ ليس فقط فى الجوانب الاقتصادية ولكن أيضا فى الجوانب الاجتماعية لإحداث التغيير فى هوية العديد من الدول الخاضعة لاتفاقيات العولمة ....

وهذا ما لمسناه إستخدام هذه التكنولوجيا فى التأسيس لنجاح ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ والتى اعتمدت على المتطور والحديث من تكنولوجيا الاتصال لتفعيل دور المشاركة المجتمعية والذى ساهم فى نجاح ودعم هذه الثورة من خلال مشاركة وإجماع كل فئات المجتمع شيوخه وشبابه ونسائه على خوض فعاليات إحداث التغيير المستهدف من قبل الجميع .

وفى ضوء ما اضافته العولمة من مستجدات بالنسبة لاقتحام للحدود القومية بالنسبة لتضمين الجوانب الاجتماعية فى طيات الآليات الجديدة للعولمة والتى تشكل آليات الشراكة الدولية فى المجالات الاقتصادية ، فإن هذه الورقة تستهدف بشكل اساسى : تناول المفاهيم والأدوار الجديدة التى تقوم بها كل من المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لإحداث التغيير

بهدف التنمية فى إطار مستجدات العولمة وذلك من خلال تناول نظرى لدراسة عـدد مـن الموضوعات التى تعمل مجتمعة على الوصول الى هذا الهدف وذلك على النحو المبين فـى القائمة التالية للموضوعات التى توضح محتويات هذه الورقة .

أولا : العولمة والتغيير

مقدمة:-

لقد شهدت الثمانينات من القرن الماضى أحداث عالمية سياسية كان أبرزها سقوط المنظومة الإشتراكية وفلسفاتها فى أواخر الثمانينات الأمر الذى أدى الى التحول إلى نظام عالمى جديد تسيطر عليه السوق الرأسمالية سيطرة كاملة ومطلقة مما عكس ذلك كله على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى صورة عولمة الاقتصاد وعولمة الثقافة وعولمة القيم باستخدام آليات متعددة مثل إعادة الهيكلة الاقتصادية ، والخصخصة ، وإنسحاب الدولة أو على الأقل تحديد دورها عند حده الأدنى فى مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال إطلاق قوى السوق ورفع الدعم وتحرير السياسات الاقتصادية وتقليص دور الدولة فى مجال السياسة الاجتماعية بصفة عامة وطرح الاتفاقيات الاقتصادية كإتفاقيات الجات وغير ذلك من الآليات الاقتصادية ، يواكب ذلك آليات ثقافية تؤدى الى عولمة القيم والعادات الاجتماعية كثورة الاتصال والمعلومات والأقمار الصناعية والقنوات الفضائية .

يواكب ذلك مايحدث من التطورات العالمية منذ الثمانينات من جهود تبحث عن جديد وتناقش المفهوم الليبرالى للتنمية بوصفها تنمية اجتماعية محلية تلعب فيها المشاركة الشعبية والجهود الذاتية الدور الأساسى دون إرتباط بخطة قومية شاملة تعبء الموارد وتوجهها لإشباع الحاجات المتنامية وتستهدف تحسين ظروف الحياة وتُرَغب فيها المجتمع بصفة عامة بكافة فئاته وقطاعاته .([1])

وبناء على ذلك فإن موضوع العولمة والتغيير من أجل التنمية وعلاقته بإحداث تغييرا على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية تتطلب بالضرورة مناقشة الموضوعين التاليين وهما : الأول ويرتبط بفلسفة التنمية الشاملة والتغيير والثانى يرتبط بأيدلوجية العولمة الاجتماعية والتغيير.

١- فلسفة التنمية الشاملة والتغيير :

إن محور عملية التنمية هو إحداث التغيرات السلوكية التى تزيد من قدرات المجتمع على الإستفادة من طاقات البشرية وموارده غير البشرية فى تحقيق أعلى مستوى من الرفاهة للسواد الأعظم من أبنائه عن طريق زيادة الناتج القومى وعدالة توزيعه.

وعلى ذلك لابد أن تتصدى أهداف التنمية لتغيير القيم والعادات والتقاليد التى تشكل أنماط السلوك داخل المجتمع والتى تمثل محصلة التراكمات والتفاعلات الثقافية عبر تاريخه .

وإذا كان التقدم المذهل فى تكنولوجيا التغيير المادى قد مكن الانسان من التحكم فى كثير من المتغيرات والمشكلات البيئية التى كانت تعترض تقدمه فإن "تكنولوجيا التغيير الاجتماعى" مازالت تسير ببطء شديد ومرجع ذلك إلى عقيدة المشتغلون بالتنمية منذ الستينات بأن النمو الاقتصادى كفيل بإيجاد الظروف التى تؤدى إلى التغير السلوكى الذى تتطلبه التنمية الاجتماعية ، ولكنهم جابهوا الفشل فى هذا الاعتقاد ، وبدا مفهوم التنمية الاجتماعية يأخذ مكانه إلى جانب مفهوم التنمية الاقتصادية ، بل وأصبح الفكر السائد الآن يرى بأن الحل العملى لمشاكل التنمية يتأتى من خلال احداث التغيرات السلوكية اللازمة لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية اعتماداً على إنتاج السلع وبين التنمية الاجتماعية اعتماداً على تقديم الخدمات ، الأمر الذى يعنى معالجة قضية التنمية الاجتماعية من منطلق تكاملها مع التنيمة الاقتصادية بحيث تؤثر فيها وتتأثر بها وليس من منظور تبعيتها لها وتلقائية حدوثها نتيجة للتنمية الاقتصادية .

وتأسيسا على ذلك تم نبذ فكرة قياس التنمية القومية بمعدلات النمو فى الناتج القومى ، واتجه خبراء التخطيط والتنمية مؤخرا الى البحث عن مؤشرات أخرى ذات طبيعة اجتماعية تعكس أوضاع وظروف الحياة الفعلية من مؤشرات المستويات الصحية والتعليمية والغذائية والسكنية والأمنية والثقافية وغيرها من المؤشرات الاجتماعية بإعتبارها معايير حقيقية لقياس التنمية والتقدم الذى يحدث فى المجتمع [٢].

ولذلك فإن التنمية تعنى فى مفهومها الجديد أن يعمل كل مجتمع على تأصيل ذاته والكشف عن هويته من خلال التعرف على قيمه وتقاليده التى يستمدها من قوته وتفرده . وأن ينطلق من هذه القاعدة للإستفادة من كل الطاقات البشرية والمادية المتاحة له بإستخدام تكنولوجيا التغيير التى تناسب ثقافته ، وليست تلك التى حققت نجاحا فى مجتمعات أخرى ، وعليه يجب أن يهدف المجتمع فى ذلك الى تحقيق القدر الأكبر من الاكتفاء الذاتى خصوصا بالنسبة لاحتياجاته الحيوية اللازمة لأفراده بقدر المستطاع إنطلاقا من واقعه وبيئته وليس من واقع وضع غيره من مجتمعات .

ولذلك فإنه لايمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إستراتيجية شاملة ترتكز على أيدلوجية إجتماعية واضحة ثم ترجمة ذلك الى خطط وبرامج ومشروعات لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية وهى :

أ- تزويد أفراد المجتمع بالمعرفة والمهارات والقدرات التى تساعدهم على تحسين مستويات دخولهم .

ب- تقديم الخدمات اللازمة لأفراد المجتمع لتحسين نوعية الحياة وتيسير الحصول عليها لذوى الدخل المنخفض لتضييق الفجوة بين المستويات المختلفة للدخول الموجودة بالمجتمع .

ج- إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع للمشاركة الفعلية فى توجيه التنمية الاجتماعية وتنفيذ برامجها وتقويم نتائجها.

وإذا سلمنا بأن السبب الأساسى لتدهور نوعية الحياة فى الغالبية العظمى من المجتمعات البشرية فى عالم اليوم والذى يؤثر بالقطع فى قدرتها على التمويل ويهدد بقائها هو نتيجة منطقية لزيادة حدة عدم التوازن بين حجم الموارد المادية المتاحة وحجم الطاقات البشرية التى تعتمد عليها فى معيشتها لأمكننا أن نحدد الهدف العام للتنمية الاجتماعية على أهمية العمل على تحسن نوعية الحياة فى مختلف المجتمعات البشرية من خلال احداث التغييرات الاجتماعية التى تساعد على تخفيف حدة التوازن بين الموارد المادية وبين جانب ومن الطاقات البشرية من جانب آخر فى تلك المجتمعات ...

ومن هذا المنطلق فإن الطاقات البشرية تمثل جوهر الأداة التى تتحكم فى مستوى ودرجة فاعليتها على إحداث التغيير بما لديها من قدرات ومهارات فيزيقية وتكنولوجية وعقلية ونفسية تمكنها من إستيعاب أساليب التغيير والعمل على تطويرها واستخدام الموارد المادية والتنظيمية فى إحداث التغيير المطلوب وذلك فى إطار القواعد التنظيمية والتشريعات والتقاليد التى تحكم مجالات نظم العمل والتى من خلالها يمكن إحداث هذا التغيير .

يدعم ذلك ماحدث من تطور للمفهوم التقليدى للتنمية والذى يعتمد على الميزة النسبية للمجتمعات الى أن سباق التنمية يتوجه الى القدرة على إستثمار الموارد البشرية القادرة على البحث والإبتكار وتوليد التكنولجيا الأمر سادت معه مفاهيم الموارد البشرية وظهر مفهوم التنمية البشرية ليهتم بنوعية الحياة كأساس لأى تنمية حقيقية وأصبح دليل التنمية البشرية أحد مقاييس التنمية الدولية والتى تعبر بشموليتها عن تفاصيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وبناء على ذلك فقد أصبح الركن الأساسى لفلسفة التنمية الشاملة هو العمل على تغطية متوازنة لأربعة جوانب تحقق التوازن والشمول وهى:

- الحفاظ على وتقوية المزايا النسبية للمجتمعات.
- إكتساب المزيد من المزايا التنافسية لهذه المجتمعات .
- تنمية الموارد البشرية (تحسن نوعية البشر).
- التنمية البشرية (تحسن نوعية الحياة لهؤلاء البشر) (٣)

٢- أيدلوجية العولمة الاجتماعية والتغيير:

لقد تبين أن أيدلوجية العولمة سيطرت حاليا حول كل شئ وأصبح التهميش والإبعاد الاقتصادى والسياسى والثقافى القومى على مستوى الدولة هو سمة الأيدلوجية الجديدة لهذه العولمة اعتماداً على آليات الشراكة الدولية والعالمية.

فالعولمة كظاهرة اقتصادية ومالية إذا كانت تعبر عن ثمرة التبادل التجارى إلا أنها فى نفس الوقت اعتبرت فى هذا الإطار ظاهرة ثقافية وسياسية وإجتماعية بمعنى أنها عملية شاملة ومتكاملة.

وبحكم شموليتها فإن النظام السياسى والاجتماعى والتربوى أصبح يدخل من خلال آليات الشراكة فى مناقشة مع الأنظمة المناظرة لها بما فيها من ثقافات وسلوكيات سياسية واجتماعية وذلك أسوة بما يحدث بالنسبة للمناقشة فى الأنظمة الاقتصادية .

بمعنى آخر أن المناقشة فى ظل العولمة أصبحت شاملة ، فهى كما تدور حول الأسعار والأجور ، والبنية التحتية ، فهى تدور بنفس القدر حول القيم التربوية والتكوين ودرجات المشاركة فى الحياة السياسية والقدرة على التكييف ، والمبادئ الأخلاقية ، والعامل الإنسانى وهو مايعنى أن العولمة الثقافية ترافق عملية العولمة الاقتصادية.

ولقد تعددت الكتابات مؤخرا التى تحذر من مخاطر التوحد الثقافى وأكدت على أن التوحد الثقافى فى إطار العولمة يجب أن يقابله بالضرورة العمل على حماية التنوع الحيوى فى الثقافات بالنسبة للدول المتشاركة وذلك فى مواجهة الثقافة الموجهة أو العالم الموحد ثقافيا لكى تتفادى تحطيم الثقافات واللغات وأنماط الحياة والتفكير والتنوع فى الآراء والمعتقدات بإعتبار أن هذا التنوع يمثل التراث الحقيقى للإنسان .

ولاشك أن محاولات الغزو الثقافى التى نراها فى كثير من الدول النامية قبل وبعد العولمة ترتكز على مدخل أساسى هو محاولة إبراز الحضارة الغربية كنموذج فريد يحقق الذات الإنسانية من خلال التأكيد على الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية والسلام والتقدم ومن ثم فإن السبيل الوحيد لإحتواء وتعرية محاولات الغزو الثقافى تكمن فى مدى قدرة هذه الدول على إنتاج خطط وقائية بنفس مضامين الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية والسلام

والتقدم ، من خلال إتفاق أساسى وهو رفض الخضوع لقوانين العولمة التى تستهدف محو الذاكرة والذوبان فى الثقافة الوافدة باعتبار أنها الثقافة المعبرة عن قيم وأفكار ومعتقدات القطب الأقوى والأوحد فى عالم اليوم (٤) .

ولاشك أيضا أن الأبعاد الثقافية للعولمة تحتاج الى دراسات مكثفة فى مواجهة سياسات العولمة فى هذا الصدد تلك السياسات التى تتسم أغلبها بالإصرار المدعم بقوة الهيمنة السياسية والمادية دون التركيز على كل القيم الاجتماعية حيث أن الأبعاد الثقافية والعولمة مازالت تعانى إهمالا حول دراسة تأثيرات العولمة على الهوية القومية والقيم الاجتماعية التى تشكل سماتها وملامحها وهو مايؤخذ على العولمة فى هذا الصدد من منطلق أن القيم الاجتماعية إذا سقطت فى مجتمع أو انهارت إنهار المجتمع كله لأن حركته تفقد التوازن وتصبح عشوائية واستمرارها فى هذا الوضع يكون فى غير مصلحة المجتمع وتنميته وإستقراره بل تعمل على هدمه وتجريد مؤسساتها من صلاحياتها وضعف قوة هيمنتها على مقدرات المجتمع (٣).

وبعد فإن مايتضح من خلال ماتم عرضه لموضوع فلسفة التنمية الشاملة للتغيير وموضوع أيدلوجية العولمة الاجتماعية تبين وجود عدد من النقاط المتعلقة بالجانب الإجتماعى التى تدعو أفراد المجتمع للمشاركة الفعلية وذلك من أجل توجيه التنمية الاجتماعية وتنفيذ برامجها وتقويم نتائجها والإدراك وإيجاد الوعى بمخاطر العولمة من حيث أنها لا تعتبر فقط ظاهرة إقتصادية ومالية ولكن بإعتبارها أيضا ظاهرة ثقافية وسياسية واجتماعية والتى تعبر عن سيطرت العولمة من خلال آلية ومنهجية الشراكة الدولية على جميع الأبعاد السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية من خلال قوانين العولمة التى تتيح الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال قوانين العولمة التى تحقق هذا التغيير .

ثانيا : الشراكة الدولية والمشاركة الشعبية والتغير الاجتماعى فى إطار العولمة : المفاهيم – التعريفات – والآليات:

مقدمة:

إن ظاهرة العولمة الحديثة والتى تسارعت وتيرتها وتصاعدت بفضل الثورة التكنولوجية وثورة الإتصالات بآلياتها المتطورة والمعلومات أفضت على إضافة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والقيمية إلى البعد الاقتصادى فى تشكيل العلاقات الدولية وتوجيه مساراتها وتحديد نتائجها ، هذا فضلا عن تدعيم دور العلاقات السياسية فى خدمة كل هذه الأبعاد ، حيث الى أن من أهم نتائج هذه العولمة أن العلاقات الاقتصادية الدولية أصبحت مجالا خصباً ، وأداة بالغة التأثير ، لخدمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والقيمية والسياسية فى مجمل العلاقات الدولية.

وبذلك فإن التعاون الاقتصادى المصرى الدولى فى إطار العولمة لم يعد يقتصر على مجرد تلك النظرة التقليدية والتى تتساوى فيه أهمية البعد الاقتصادى بكافة جوانبه مع الأبعاد الاجتماعية والثقافية والقيمية والسياسية ، فالواقع أن كل أشكال وصور التعاون الاقتصادى الدولى القائمة ، لم يعد ممكنا لها أن تقتصر على حركات السلع ورؤوس الأموال والأشخاص أو حتى التعاون الفنى فى مجالات الإنتاج والإستثمار حيث أن الجديد الآن أصبح يسعى إلى تعميم نمط ومفاهيم الحياة الغربية فى أبعادها الثقافية والاجتماعية والسياسية ، بل والعقيدية والقيمية ، وذلك فى غياب وإستجلاء وتقبل واحترام مايوجد من إيجابيات – وهى كثيرة – فى أنماط ومفاهيم الحياة فى المجتمعات الأخرى وخاصة النامية منها (*).

وفى ظل هذا الإطار الجديد للعلاقات الدولية ولدت الشراكة من رحم العولمة حيث تأتى الصور الحالية للتعاون الاقتصادى الدولى محملا بأبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وقيمية ودينية وأمنية لايمكن تجاهلها او التقليل من قدرها ...بل أن هذه الأبعاد أصبحت تكتسب فعالية متزايدة ربما على حساب الاعتبارات الاقتصادية فى كثير من تجارب التعاون الدولى الراهن خاصة إذا كانت من دول متقدمة ونامية وذلك فى شكل صيغ جديدة من بينها ما أصبح يعرف بإتفاقيات الشراكة (٤).

ومما تقدم يتبين أن هذه الأبعاد الجديدة تتطلب ونحن بصدد إجراء هذه الدراسة ضرورة لإلقاء الضوء على المشاركة الشعبية والشراكة الدولية كأدوات تؤدى الى إحداث التغيير الاجتماعى فى إطار هذه المستجدات ، وذلك من خلال مناقشة الموضوعات التالية والتى ترتبط بها وذلك على النحو التالى :

١- الشراكة كأداة للتغيير فى العلاقات الاقتصادية الدولية فى إطار العولمة:

أ - صور الشراكة : "إن كل صور التعاون الدولى الراهنة أو المطروحة بين دول نامية وأخرى متقدمة ، مثلما هو الحال فى التعاون المصرى/الدولى ، تمثل صيغا منقوصة لأشكال التعاون الاقتصادى الدولى التقليدية ، ومن بين هذه الصيغ ما أصبح يعرف الآن باتفاقيات الشراكة.

- وتقوم فكرة الشراكة على أساس من تحرير التجارة وتوثيق التعاون الإقليمى فى شتى المجالات ، وقد تم بالفعل إبرام اتفاقيات ثنائية بين الاتحاد الأوربى وكل من تونس والمغرب وإسرائيل وتزامن ذلك مع تحول الجات الى منظمة التجارة العالمية التى أرست قواعد تحرير التجارة الخارجية فى السلع والخدمات والتى لاتتعارض مع التعاون الإقليمى أو إقامة مناطق تجارة حرة بين مختلف البلدان ، ويهدف الاتحاد الأوربى من ذلك الى جعل الإقليم المحيط به والذى يشمل الدول المجاورة فى شرق ووسط أوربا ، كذلك دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط إقليما يسوده السلام والاستقرار . وتقع مصر فى قلب هذا الإقليم اعتمادا على العلاقات التاريخية والجغرافية وأيضا ثقلها السياسى فى المنطقة " (٤).

ب- الشراكة ومنهج التغيير والآليات : فى هذا الإطار " بدأ طرح الشراكة كمنهج للإنتقال بالعلاقات بين الدول النامية والدول الغربية المتقدمة من اعتماد الأولى على مساعدات ومنح الثانية الى المشاركة بينهما فى تفعيل مبادئ تحرير وتقسيم العمل الدولى على نحو يتفق وأهداف اتفاقيات الجات ويحقق استقرار وإزدهار الاقتصاد العالمى ومجتمعات الدول المختلفة ، ويقلل من مخاطر الخلافات والمنازعات السياسية والتباينات الثقافية والحضارية والعرقية ، ويمكن من إنتهاج سياسات أمنية لاتعتمد فقط على الأجهزة البوليسية وإنما تكون لها أبعاد اقتصادية اجتماعية ثقافية تحاصر الجريمة بكافة أشكالها بما فى ذلك الإرهاب. وعلى أن تتضمن إتفاقيات الشراكة آليات بموجبها تساعد الدول المتقدمة البلدان النامية ، خلال فترة إنتقالية محددة زمنيا، على تأهيل نفسها لزيادة المنافع التى يمكن أن تجنبها من هذه العلاقات ". (٤)

ج- تحديد لمفهوم الشراكة : " نخلص مما سبق الى أن كلمة الشراكة لفظا ومعنى ارتبطت بالعولمة وهى تعبر عن أدوار إقتصادية وإجتماعية ترتبط بالأبعاد الجديدة للعولمة النوعية والكمية والتى تجاوزت تدويل النشاط الاقتصادى بالإرتكاز على معطيات الثورة التكنولوجيا والمعلوماتية حيث أضافت أبعادا اجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية الى البعد الاقتصادى فى شكل العلاقات الدولية .. وفى ظل هذا الإطار للعلاقات الدولية تأتى الصورة الحالية للتعاون الاقتصادى الدولى والتحول الى إقتصاديات الشراكة فى شكل أسلوب جديد يطرح للعلاقات الاقتصادية الدولية من خلال اتجاه رئيسى ينبع من سعى التكتلات الاقتصادية التى تكونت الى إقامة علاقات اقتصادية دولية قائمة على المشاركة من أحد هذه التكتلات وبين الدول التى لم تتكتل بعد" .

"وفى إطار ذلك إتجهت مصر منذ التسعينات الى إقامةعلاقات شراكة كاملة مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط وأغلبها دول عربية بحيث تؤدى علاقات المشاركة الى إقامة منطقة للتجارة الحرة تضم دول الاتحاد الأوربى ودول جنوب وشرق البحر المتوسط فضلا عن بعض دول شرق أوربا .

وتتحاور بنود الاتفاق فى ثلاثة جوانب رئيسية للمشاركة وهى المشاركة السياسية والأمنية ، والمشاركة الاقتصادية والمالية ، والمشاركة فى المجالات الاجتماعية والثقافية وذلك من أجل العمل على الإسراع من عجلة النمو الاقتصادى المتواصل وتحسن مستوى معيشة السكان ، ورفع مستوى التوظف وتحقيق توازن النمو فى المنطقة الأوربية المتوسطية بالإضافة الى تشجيع التعاون والتكامل بين الإقليمين " (٥)

وتتحقق الأهداف السابقة للشراكة من خلال آليات فاعلة تتمثل فى إقامة منطقة تجارية حرة من خلال عقد إتفاقيات أوربية متوسطية جديدة واتفاقيات حرة بين الشركاء مع تحرير إنتقال رؤوس الأموال والتعاون الاقتصادى ودعم حقوق الانسان والتعاون الثقافى والحوار السياسى بالإضافة الى التعاون المالى كل ذلك من خلال آليات وأدوات نصت عليها إتفاقيات الشراكة بين الدول المتشابكة والتى تشرف عليها لجنة خاصة تسمى لجنة الشراكة .

د- المشاركة الشعبية والتغيير : (٦)

تتأصل فكرة المشاركة الشعبية وتمتد جذورها عبر التاريخ الى نظرية ديمقراطية المشاركة (الكلاسيكية)

والمعروف أن نظرية ديمقراطية المشاركة لها مايؤيدها من الناحية التطبيقية وأن نتائج الدراسات التطبيقية تطابق الجوانب النظرية ولهذا وجدت طريقها فعلا الى التطبيق فى الكثير من الدول النامية والمتقدمة .

وتتأصل فكرة المشاركة الشعبية وتمتد جذورها عبر التاريخ الى نظرية ديمقراطية المشاركة (الكلاسيكية) Participatory Democracy ويعتبر "جاك روسو" رائد المنظرين لفكرة المشاركة الشعبية ويقوم فكره فى هذا الخصوص على المشاركة الفردية من جانب كل مواطن فى اتخاذ القرارات السياسية وغيرها من القرارات ذات العلاقة بمصالحه ويرى أن فاعلية المشاركة الشعبية تتطلب تحقيق قدر من المساواة الاجتماعية بين المواطنين بحيث لا تظهر الفوارق التى تشوب المساواة السياسية .

وتبرز نظرية ديمقراطية المشاركة على بعدين أساسيين :

البعد الأول : عدم إنفصال الأفراد عن مؤسساتهم وأهمية كفاية المؤسسات النيابية على المستوى القومى لممارسة الديمقراطية من مشاركة أكثر لجموع المواطنين وضرورة تدريب الأهالى لاكتساب الصفات السيكولوجية اللازمة لنجاح المشاركة من خلال عملية المشاركة ذاتها – واكتساب الوظيفة التعليمية لممارستها.

البعد الثانى : عدم وجود خطورة على إستقرار النظام السياسى من التوسع فى التطبيق للمشاركة الشعبية لأن الآثار التراكمية والتكاملية لممارسة عملية المشاركة تنمى فى المواطنين الصفات اللازمة للمشاركة الفعالة للإنتماء للمجتمع وتقبل القرارات التى يشاركون فى اتخاذها .

والمعروف أن نظرية ديمقراطية المشاركة لها مايؤيدها من الناحية التطبيقية وأن نتائج الدراسات التطبيقية تطابق الجوانب النظرية ولهذا وجدت طريقها فعلا الى التطبيق فى الكثير من الدول النامية والمتقدمة على السواء .

تعريف نطاق المشاركة الشعبية :

تتحدد نطاق المشاركة الشعبية داخل حدود الدولة الأمر الذى يعكس تعريفات عديدة لمفهوم المشاركة الشعبية والتى تتفاوت فيما بينها إتساعا وضيقا عمومية وخصوصية ، فمن التعريفات التى توسع من نطاق المشاركة أنها العملية التى يلعب الفرد من خلالها دوراً فى الحياة السياسية والاجتماعية لتنمية مجتمعية والتى تتيح له فرصة الإسهام فى

وضع الأهداف العامة لتنمية هذا المجتمع وإقتراح أفضل الوسائل لتحقيقها ، وثمة تعريفات تعالج المشاركة السياسية بوصفها جزءا من المشاركة الشعبية ومن ثم فهى تنطوى على مشاركة الناس فى اختيار حكامهم وصياغة السياسة العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة تلك الصورة التى تتمثل فى المعرفة والوقوف على القضايا العامة والعضوية فى الهيئات التطوعية والمشاركة فى بعض أشكال العمل فى إطار الجماعات الأولية .

ووفقا لهذه التعريفات للمشاركة الشعبية بأصعدتها الاجتماعية والسياسية ثمة مبادئ أساسية تستند إليها عملية المشاركة فيها توافر البعدين الأفقى والرأسى داخل الدولة بحيث تحقق المشاركة تفاعلاخلاقا بين مختلف المستويات الاجتماعية والهيئات والتنظيمات وأن تعكس الخطط والقرارات بصفة عامة احتياجات الناس عامة ومصالح الشرائح الفقيرة بصفة خاصة وأن تنطوى المشاركة على آليات الضبط والرقابة وآليات منظمة لاستمرار التواصل والتفاعل وتبادل الآراء والخبرات .

ونخلص من ذلك بأن المشاركة الشعبية لاتتعدى أنشطتها حدود الدولة كما أن أنشطتها تستهدف فى أغلبها التعامل مع القضايا الاجتماعية والتى تخص أفراد المجتمع بالدرجة الأولى وتنعكس على المجتمع المحلى بأفراده وجماعاته وفناته .

٢- صور المشاركة الشعبية الدوافع والفوائد:

إن المشاركة الشعبية تدعم وتنمى الشخصية الديمقراطية وبالتالى تسهم فى نجاح النظام الديمقراطى من خلال المشاركة فى اتخاذ القرارات وفى تقرير السياسات التى تحقق رضاء المواطنين عن الخدمات والسلع التى يشاركون فى التخطيط لها فضلا عن تنمية إحساسهم بذاتيتهم وماينعكس أثره على تنمية العلاقات الاجتماعية لأفراد المجتمع فى نطاق بيئة المجتمع التى يعيشون فيها مما يحفز المواطنين على الرغبة فى التعامل مع الإدارة وتطوير التعاملات لصالح تنمية المجتمعات المحلية . بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وتتعدد صور المشاركة الشعبية وتتعدى المشاركة فى القرارات والسياسات الى المشاركة من خلال العون الذاتى وذلك على النحو التالى:

أ- يعتبر العون الذاتى (Slf-Help) أو الجهود الذاتية من أهم صور المشاركة فى التنفيذ وهى عمليات المشاركة الشعبية الإيجابية فى تنفيذ البرامج والمشروعات التى يحس المواطنون أنها تشبع حاجات حقيقية لهم وتعود عليهم بالنفع وعلى مجتمعهم بالخير.

ب- وتنشأ المشاركة الشعبية بالعون الذاتى فى حالات إهمال الإدارة الحكومية وقصورها عن الوفاء بحاجات المواطنين والتى يجد المواطنون أنفسهم فيها أنهم أمام مشكلة تمس صميم مصالحهم .

ج- والمشاركة بالعون الذاتى تتطلب أكثر من غيرها من صور المشاركة الأخرى تغيير بعض أنماط وسلوك المواطنين من السلبية والتواكل الى الإيجابية والاعتماد على النفس فضلا عن الأثر التراكمى Accumulation لوظيفتها التعليمية والذى يفوق آثار صور المشاركة الأخرى .. فكلما تعاون المواطنون فى تنفيذ مشروعات أكثر كلما فكروا فى حل مشكلات أخرى بالعون الذاتى .

د- وتتزايد أهمية المشاركة بالعون الذاتى فى الدول النامية وخاصة فى الريف – وخاصة فى الوحدات الريفية – نظرا لتخلف الريف وحاجته للكثير من مشروعات التنمية فى الوقت الحاضر الذى لاتتوافر فيه الموارد المالية لدى الدولة لتنفيذ مثل هذه المشروعات .

وتعمل جميع الدول على اختلاف أنظمتها السياسية من أجل ترسيخ عمليات المشاركة الشعبية خاصة فى الشئون المحلية يشير الى ذلك تجارب الدول الغربية والشرقية والرصيد الكبير الذى تمتلكه كل منهما فى هذا الصدد بفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة لها تجاربها العديدة وأيضا يوجوسلافيا والمجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا كذلك تركيا والهند وغيرها كثر من الدول.

ومن الطبيعى أن الفلسفة السياسية والدستورية وتنوعها فى جوهر هذه المشاركة فى الشئون المحلية والتى تختلف بالنسبة لتأثيرها فى الشئون السياسية والتشريعية لمؤسسات الدولة المركزية .

وبذلك فإن معظم الدساتير فى دول العالم نصت على أن المشاركة الشعبية حق للمواطنين سواء كانت هذه المشاركة تتخذ شكل المشاركة المباشرة أو غير المباشرة وعلى هذا تعتبر المشاركة الشعبية فى الشئون المحلية فى معظم الدول مبدأ دستوريا .

ورغم اتخاذ المشاركة الشعبية كمبدأ دستورى فى كثير من الدول إلا أنه بطبيعة الحال يوجد تباينا وإختلافا بينهم فى الأسلوب الذى تتبعه كل دولة لتنظيم وتقنين هذه المشاركة .

٣- نظم المشاركة الشعبية فى ج.م.ع وآلياتها :

أ - نظم المشاركة فى مصر :

لقد فرضت المشاركة الشعبية فى مصر وجودها فى إطار نظام الإدارة المحلية قبل أن تجد طريقها الى نصوص قانون نظام الحكم المحلى وماتبعه من تطور من خلال دستور ١٩٧١ والذى أصدر قانون ٥٢ لعام ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية لتحقيق ديمقراطية الحكم المحلى فى ج.م.ع والذى يجرى حاليا تعديل كثير من نصوص بعد ثورة ٢٥ يناير الحالية لتحقيق مزيد من الديمقراطية .

وبالنسبة لآليات المشاركة الشعبية فى مصر، فتوجد تصنيفات متعددة لأشكال المشاركة وآلياتها منها الأشكال المنظمة التى ينص عليها الدستور ويقررها كحق كامل للمواطنين ، وينظم إستخدام هذا الحق إذ لايكتفى فى هذا الصدد أن تكون المشاركة مبدأ دستوريا بل يتعين أن ينظم الدستور والقانون أساليب ممارسة هذه المشاركة فى جانب منها بالإضافة الى الأشكال الحرة التى تقررها الدساتير دون أن تنظمها وذلك من خلال إعطاء كل وحدة محلية حرية تنظيم آليات هذه المشاركة وفقا لظروفها ودرجة تطورها وأوضاعها الخاصة ، إذ أن أهمية المشاركة الشعبية فى أنشطة الإدارة المحلية تساهم فى تعميق معانى الديمقراطية التى تتمثل فى خلق مجتمعات يديرها ويستفيد منها المواطنون أنفسهم .

ب - تصنيف آليات المشاركة :

وفى هذا الإطار المحلى التنموى يمكن تصنيف آليات المشاركة بصفة عامة وفقا لمراحل التنمية المحلية . فعادة ماتقتصر آليات المشاركة الشعبية فى جميع مراحل التنمية على الصور الغير مباشرة لتمثيل السلطات المحلية والتى تكون منوطة بوضع السياسة العامة وخطة التنمية وبرامجها التنفيذية .

ورغم أن التمثيل السياسى صورة غير مباشرة للمشاركة الشعبية إلا أنه يتيح الفرص أمام المواطنين للإشتراك فى اللجان المختلفة للتنظيمات المحلية .

وقد تجرى المشاركة غير المباشرة من خلال تنمية المجتمع التى قد تكون جمعيات تطوعية تخضع لرقابة وزارة الشئون الاجتماعية ، وقد تكون تلك الجمعيات شبه حكومية تحظى بمساعدة الحكومة المالية والعينية وقد تضطلع بدور رئيسى فى

عملية التنمية فى بناء المدارس ومشروعات الإنعاش الاقتصادى الى غير ذلك من المشروعات التى تعتمد أساسا على جهود المواطنين المالية والبشرية.

ويمثل شكل تمثيل المنتفعين فى إدارة الخدمات آلية غير مباشرة من آليات المشاركة حيث يقوم المنتفعون بالإشراف على المشروعات والأجهزة والوحدات التى تقوم على إدارة وتيسير المشروعات والخدمات العامة فى مجالات التعليم ، الثقافة ، الشئون الاجتماعية ، النقل ، المواصلات ، الإسكان ، خدمات المياه والكهرباء الى الصرف الصحى ، توزيع السلع التموينية ، التأمينات والمعاشات الى جانب التمثيل فى الإدارة.

أما المشاركة فى مراحل متعددة فهى مشاركة مباشرة من خلال اللقاءات الإستطلاعية والاجتماعات المحدودة والموسعة وعقد لجان الاستماع والتى تضم العاملين فى التنمية وممثلى الجمعيات والمواطنين لخلق المناخ الملائم للتعاون فى كل شئون التنمية المجتمعية.

ثالثا : آليات المشاركة الشعبية والشراكة – الدولية لإحداث التغيير فى عصر العولمة.

إن كلا من المشاركة والشراكة تعملان وتهدفان الى التنمية الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة لأفراد المجتمع داخل الدولة إقتصاديا وإجتماعيا بالرغم من وجود تحفظ على شفافية وصدق النوايا بالنسبة للشراكة فى تحقيق أهداف غير معلنة لهذه التنمية ، فالمشاركة الشعبية التقليدية كانت ومازال تحقق أهدافها بشكل مرئى وملموس فى نطاق آليات افراد وجماعات داخل حدود الدولة على المستويات القومية أو الإقليمية والمحلية ، وبالتالى فإن ثمارها واضحة ومرئية وملموسة وسريعة ومحفزة لوجدان المجتمع وواعدة لدفع المزيد من المرونة فى تقويمها لإعادة ممارستها بشكل أفضل لتحقيق تنمية أفضل .

أما بالنسبة للشراكة فإنها تسعى الى تحقيق أهداف إجتماعية قد تكون فى إطار العولمة غريبة على المجتمع يتم التخطيط لها خارج حدود الدولة من خلال تكتلات دولية تحكمها ضوابط وتنظيمات سياسية وإقتصادية وإجتماعية دولية وعالمية بالإضافة الى أن مردوداتها فى تحسين نوعية الحياة داخل الدولة للمواطنين ترتبط باتفاقيات وبرامج دولية وعالمية وضوابط مالية وتشريعية معقدة ومتشابكة دوليا . بالإضافة الى أن الوصول الى الأهداف عملية محفوفة بالمخاطر بالنسبة للدول النامية مما يؤدى الى عدم القدرة على ضبط التوقعات لحساسية وسرعة تأثر العلاقات الاقتصادية الدولية بالمؤثرات والتوترات الدولية السياسية التى لايمكن التكهن بها أو التعامل مع أغلبها .

وبالتالى فإن التخطيط لتنفيذ أهداف الشراكة بالنسبة للقضايا الاجتماعية بإعتباره تخطيط عن بعد يتم بعيداً عن المجتمع دون إدماج لأفراده وفئاته وسماته وثقافات وضوابط الخاصة مما يثير كثيرا من التحفظات والتساؤلات ويشكك فى حقيقة النوايا والأهداف المرجوة له من قبل أفراد المجتمع أنفسهم . ولاشك أن ذلك يشير بشكل أولى الى وجود اختلاف جوهرى مابين المشاركة الشعبية . والشراكة الدولية فى تحقيق التغيير المطلوب للتنمية الاجتماعية بغض النظر عن الإتفاق فى صور وليس جوهر الأهداف العامة التى تعنيها هاتين الكلمتين .

فالمشاركة الشعبية ركيزتها ومحورها المجتمع المحلى وأفراده وجماعاته يعملون بسياساتهم وآلياتهم الذاتية لإحداث التغيير فى إطار ضوابط الدولة وقوانينها القومية والمحلية بينما الشراكة الدولية فى إطار العولمة ترتكز على التعامل مع المسمى الجديد لمؤسسات النشاط الأهلى والمنظمات الغير حكومية والذى عرفت فى مجموعها بالمجتمع المدنى وذلك من خلال إشتراك ممثلين له فى وضع سياسات وضوابط وآليات جديدة يقررها ويقودها ويشرف على تنفيذها المجتمع الدولى وينفذها المجتمع المدنى لإحداث التغيير .

وفى ضوء ماسبق تبين أنه توجد ضرورة لتناول موضوع آليات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية بين منهجى الخصوصية القومية والعمومية الدولية والعالمية فى التعامل مع قضايا التنمية الاجتماعية والذى يتم تناوله فى هذه الجزئية من الدراسة من خلال ثلاث نقاط أساسية تدور حول:

١- تعريف المجتمع المدنى.

٢- العولمة وإتساع النطاق الجغرافى لأنشطة المجتمع المدنى وتعدد آلياته فى مجال التنمية الاجتماعية .

٣- أهم التحفظات المثارة على منهجية عمل المجتمع المدنى ودور الدولة .

٣-١ أهم التساؤلات.

١ - تعريف المجتمع المدنى : (٧)

وقد ظهر مفهوم المجتمع المدنى كبرنامج عمل لأول مرة فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات داخل نطاق حركة التضامن التى كانت تضم أعداداً كبيرة من منظمات العمال والمثقفين والفلاحين والتى إستطاعت من خلال المقاومة السلمية بأن تطيح بالنظام الشمولى من خلال إنتخابات يونيو ١٩٨٩ والتى أقامت أو حكومة ديمقراطية فى بولندا.

والمجتمع المدنى حسب تعريفه هو ذلك القطاع من المواطنين الذين يعملون بصورة جماعية تطوعية فى مجال أو أكثر من مجالات التنمية الاجتماعية للتعبير عن مصالحهم وأفكارهم وتحقيق أهدافهم المشتركة وتوجيه ما لهم من مطالب إلى الدولة من خلال قنواتها الشرعية.

كما تعمل مؤسسات المجتمع المدنى على إستثارة مشاعر وحماس المواطنين على المشاركة السياسية وزيادة الإقبال على ممارسة حقوقهم الديمقراطية وتنمية كثير من القيم الديمقراطية مثل التسامح والإعتدال وإرادة الإتفاق وإحترام وجهات النظر المعارضة وغير ذلك من القيم التى تمارس داخل مؤسسات المجتمع المدنى.

وبذلك فإن المجتمع المدنى ما هو إلا صورة جامعة للعمل الأهلى والذى يتم من خلال الجمعيات الأهلية والمؤسسات الغير حكومية كآلية أساسية للمشاركة الشعبية للأفراد والجماعات والتى تتضامن من خلال تلك المؤسسات لإحداث التنمية الاجتماعية داخل نطاق المجتمع بتعدد مستوياته المحلية والقومية.

٢ - العولمة وإتساع النطاق الجغرافى لأنشطة المجتمع المدنى وتعدد آلياته لإحداث التغيير فى مجال التنمية الاجتماعية : (٨)

أ - المجتمع المدنى العالمى International Civil society

ب - المجتمع المدنى عبر القومى Trans National Civil Socity

ج - المجتمع المدنى العالمى المنهجية والقضايا التى يتناولها.

أ - المجتمع المدنى العالمى :

لم يقتصر التطور للمجتمع المدنى على المستويات الجغرافية فقط ولكن تناول التطور أيضاً فى المضمون من أجل أن يحدث تواكب وتواؤم مع ما يجرى على صعيد الأنشطة الاقتصادية للعولمة الأمر الذى أدى إلى تشكيل وبلورة مجتمع مدنى عالمى بمعنى مؤسسات مدنية دولية متماثلة تطوعية غير هادفة للربح تتبنى قيم أساسية تتحدد فى قيم الثقافة المدنية وتتمثل فى حقوق الإنسان والتسامح والحوار والإيمان بالتحول الديمقراطى.

وفى إطار عملية العولمة حدث إنكسار للحدود بين مؤسسات المجتمع المدنى فى مختلف دول العالم ، لا فرق بين الشمال والجنوب والشرق والغرب ، فثورة الإتصالات قد سمحت بفتح الأبواب وانكسار الحدود بحيث أصبح " الهم الداخلى " لمؤسسات المجتمع المدنى فى دولة ما هو " هما مشتركا " ونضالاً مشتركاً لمؤسسات أخرى متشابهة فى دول

العالم فقضايا حقوق الإنسان مثلاً فى مصر بكل تطوراتها هى محل الإهتمام من قبل مؤسسات مدنية فى الدول المتقدمة وأيضاً الدول النامية.

وهذا التوجه الجديد الذى صاحب التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين أنعكس أيضاً فى تصاعد ظاهرة الشبكات الدولية والإقليمية سواء الرسمية (التى لها نظام أساسى وشروط عضوية) أو غير الرسمية (مفتوحة دون نظام أساسى وشروط عضوية) .

وفى هذا الإطار برزت شبكات دولية وإقليمية متعددة من بينها الشبكة العربية للمنظمات الأهلية وهذه الشبكات فى مضمونها هى إعلان عن تحالف جانب من مؤسسات المجتمع المدنى تتوافق حول قضايا معينة ومبادئ أساسية ، وتتخطى الحدود الجغرافية التقليدية ، مما يشير إلى أن هذه القضايا والمبادئ محور الإهتمام لا تنتمى إلى قطر محدد وليست لها جنسية محددة.

ب - المجتمع المدنى عبر القومى

يمثل المجتمع المدنى عبر القومى المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التى تتخطى الحدود القطرية لتمتد إلى أقاليم العالم ، وتتبنى قضايا لها سمة عالمية ، قد تعكس حركات إجتماعية عبر قومية مثل قضايا المرأة أو البيئة أو حقوق الإنسان أو قد تتبنى قضايا إنسانية فى مجال الإغاثة مثلاً ، أو تعكس روابط عالمية لمجموعات من الباحثين فى مجال محدد ، أو روابط مهنية.

وفى إطار العولمة وسيطرة الشركات عبر القومية ، أو متعددة الجنسية على السوق العالمية والتخوفات من زيادة الفقر وتهديد مفهوم العدالة الاجتماعية ، برز مفهوم " المجتمع المدنى عبر القومى " ليطرح التوازن ويواجه الفجوات والمخاطر التى تحيط بالعالم ومع هذا المفهوم وإنتشاره طُرحت مخاوف الدول النامية من هيمنة بعض الشبكات العالمية خاصة المرتبطة بدول الشمال على شبكات الدول النامية وتوجهاتها بحيالأمر الذى يؤدى إلى إستمرار وجود الفجوة بين الشمال والجنوب والتى لن تواجهها الشبكات العالمية ، بحيث يبقى عدم توازن القوى قائماً بين الطرفين .

ج - المجتمع المدنى العالمى / المنهجية والقضايا الاجتماعية التى يتناولها لاحداث التغيير الإجتماعى ، الأهداف والقضايا ، السياسات ، التمويل والتنفيذ ، وأهم التحفظات : (٨)

لقد وضح العرض المحدود السابق عن موضوع الشراكة الدولية وآلياتها فى مجال التنمية الاجتماعية أنها ركزت أساساً فى تحقيق أهدافها على التعامل مع المجتمعات المدنية للدول المختلفة وأنها شكلت آليات متعددة ومتطورة لتحقيق أهدافها المرجوة تنوعت ما بين المؤتمرات والمنتديات والشبكات الدولية بمختلف أصعدتها وكان من بينها إنعقاد منتدى الألفية الذى عقد بمقر الأمم المتحدة فى الفترة من ٢٣ - ٢٨ مايو عام ٢٠٠٠ حيث إجتمع فيه ١٥٠٠ من ممثلى المجتمع المدنى والشبكات الدولية الإقليمية للتوافق حول إعلان عالمى يصدر عن المنتدى ويعرض على ممثلى حكومات العالم وذلك فى إطار الخطاب السياسى للأمم المتحدة والذى تؤكد فيه أنها أهم مؤسسة عالمية فى القرن الواحد والعشرين وأنها قادرة على التعبير عن المواطنين فى كل أرجاء العالم.

وقد تحدد هذا الإعلان بإسم : " إعلان نحن شعوب العالم" التى أبرزها الخطاب السياسى فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين وذلك فى إطار وثيقة تطرح توافق المجتمع المدنى العالمى حول قضايا ومبادئ أساسية تمثل موجهات وخطوطاً عريضة لأجندة أعمال القرن الحادى والعشرين.

ويتضمن الإعلان فى رؤيته العامة تأكيدا على أن المواطنين ممثلى مؤسسات المجتمع المدنى فى العالم ، هم أسرة إنسانية واحدة متداخلة يسعون للحياة فى إطار من المساواة والمشاركة والديمقراطية ، وأن المبادئ التى قبلها العالم وتوافق حولها فى نهاية القرن العشرين هى ما يسعون إلى تقويتها وإعلائها فى القرن الحادى والعشرين منها الحقوق المتساوية للنساء والرجال وإقرار العدالة محل المصالح الخاصة لقوى السوق الرأسمالية العالمية والتنمية المتواصلة وإقرار حقوق الأجيال المقبلة ومكافحة الفقر ، وأن الأطفال هم فى قلب الإهتمام العالمى و حل النزاعات سلمياً ونبذ كل أشكال عدم التسامح.

ويركز الإعلان العالمى .. " نحن شعوب العالم على الدور الذى لعبته الحركات الاجتماعية فيما سبق لإقرار المساواة والعدالة وكذلك دور المجتمع المدنى ونضاله من أجل العدالة والمساواة وحقوق الإنسان ، بالإضافة إلى الدور الذى لعبته الأمم المتحدة وأبرزته وثائقها العالمية.

فالإعلان العالمى فى مرحلته الأولى يسعى بالأساس إلى أن تلعب الأمم المتحدة دوراً جديداً فى إطار العولمة ويقترح تغيرات أساسية فى المنظمة العالمية وهو يطرح فى

مضمونه تغييرات فى مفهوم السيادة التقليدية للدولة ويضع قضايا أساسية محوراً لإهتمام العالم فى القرن الحادى والعشرين (وهو ما يعد بلورة لسلسلة مؤتمرات عالمية عقدت فى العقد الأخير من القرن العشرين) من أبرزها (مؤتمرات) إحترام حقوق الإنسان والتنمية المتواصلة والبيئة وقضية الفقر وثقافة السلام ، كما أن الإعلان العالمى سواء فى مضمونه أو من خلال الآلية التى خرج بها – يؤكد على شراكة المجتمع المدنى ويطرح بوضوح مفهوم المجتمع المدنى العالمى الذى يتوافق حول قضايا ومبادئ أساسية وأجندة أعمال مشتركة ، وتسعى الأمم المتحدة – بيت الحكومات – لأن تجعل من هذا المجتمع المدنى العالمى حليفاً أو شريكاً لها فى القرن الحادى والعشرين .

أما بالنسبة للسياسات فإن السمة عبر القومية أو العالمية للشبكات تحدد ملامح القضايا موضوع إهتمام الشبكات الدولية بحيث يكون هناك توافق حولها ، ومن ثم فهى تطرح مبادئ عامة وأطر عريضة تسمح لها بالحركة وتفتح سياساتها أمام إنضمام الأعضاء إليها من جميع أنحاء العالم لصياغة السياسات .

وتحصل هذه الشبكات بسماتها وأوضاعها العالمية على التمويل من مؤسسات تمويل كبرى لها جدول أعمال هى الأخرى ومن ثم فهى تتعامل مع الشبكات بما يتفق مع إهتماماتها وتوجهاتها بالنسبة القضايا الساخنة التى هى موضع الإهتمام العالمى مثل دعم المجتمع المدنى والمرأة وحقوق الإنسان .

<u>وتتمثل أهم التحفظات المثارة أمام الوضع الدولى والعالمى الجديد لإستخدام المجتمع المدنى فى التعامل مع القضايا الاجتماعية بالمنهج الذى سبق عرضه فى ثلاث تساؤلات حول ثلاث قضايا هامة بالنسبة لوضع النظم القومية للدول المشاركة وكيفية إدارة الشبكات الدولية وحدود ما عليها؟</u> :-

<u>فبالنسبة للتساؤل الأول</u> : حول الشبكات العالمية ، هل هى تضمين أم إقصاء للمجتمع القومى والمحلى للدولة ؟ يمكن القول بأن المجتمع عبر القومى الذى تعكسه الشبكات ، يجتذب من دول العالم كبرى المنظمات عبر الحكومية وغالباً ما تتركز منها فى العاصمة خاصة بالنسبة للدول النامية ، ومن ثم فإن هناك مخاوف مطروحة بأنه فى إطار العولمة تحدث عملية إقصاء أو تهميش للمنظمات القاعدية الشعبية ذات الجذور العميقة بالمجتمع المدنى ، وهناك مخاوف مطروحة بأن الشبكات تضم " النخبة" من المجتمع التى ترتبط بالمتغيرات العالمية وتتوجه خارج الحدود ، وهو ما يخلق نوعاً من الإنفصال لهذه النخبة عن المجتمع المحلى والمجتمع القومى من وجوه متعددة ، والتالى لايؤدى إلى تعبير واقعى وصادق عن رغبات المجتمع المحلى .

أما بالنسبة للتساؤل الثانى: عن كيفية إدارة الشبكات الدولية والعالمية ؟

تجدر الإشارة إلى أن المجتمع المدنى عبر القومى يضم منظمات غير حكومية من مختلف أنحاء العالم وبعض الشبكات وهو يفتح الباب لعضوية الأفراد وأحياناً مؤسسات التمويل والقطاع الخاص ، ومن هنا فإن التحدى الذى يواجه الشبكات هو إدارة الحكم Governance فى ظل خليط من الجنسيات وإنتماءات متعددة وثقافات متعددة ، وأيضاً توجهات متعددة ، وما يحدث هو أن مجلس الأمناء يمثل فى الأغلب مختلف أقاليم العالم ، إلا أنه قد ثبت من الممارسة أن هذا وحده غير كاف لإدارة الإختلافات والصراعات فى إطار المجتمع المدنى عبر القومى ، والذى يعكس إختلافات حادة بين الشمال والجنوب .

وفى الوقت نفسه تواجه هذه المشكلات إشكالية مشاركة الأعضاء فى أنشطتها وفى صنع سياساتها ، وهو ما يضع قضية الديمقراطية والشفافية محلاً للإهتمام .

وحول التساؤل الثالث : حول حدود فاعلية الشبكات ... !!!

فهذا الأمر يتوجه نحو التأثير العالمى للشبكات وقدرتها على الإسهام فى صياغة بدائل وحلول للقضايا العالمية ، وتبدو هذه الإشكاليه واضحة فى المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة ، حيث تلعب الشبكات العالمية دوراً هاماً فى صياغة الوثائق العالمية مثل قضايا المرأة والسكان والبيئة وحقوق الإنسان وغيرها ، إلا أن هناك عدم توازن وعدم مساواة فى دور وفاعلية بعض الشبكات خاصة التى تنتمى إلى الشمال ومن الذى يجيد قواعد اللعبة ، وتهيمن على الساحة ، والفاعلية هنا ترتبط بعملية بناء القدرات وبناء قوة المنظمات المدنية .

والجديد الأمثل هو تأسيس " شبكة عالمية لكل الشبكات بإعتبار أن ذلك يحقق الفاعلية والإستدامة للمجتمع المدنى عبر القومى ، ويخلق الإتصال والتنسيق بين الشبكات الكبرى فى العالم ، وقد كانت الخطوة الأولى للتوجه نحو " الشبكة العالمية " فى إطار الإجتماع العالمى الذى دعت إليه جامعة هارفاردا وهو تحرك مدروس تحيط به المخاطر والمحاذير حيث أن شبكة عالمية لكل الشبكات تعنى طرح جدول أعمال واحد متفق عليه بين الجميع ، وتعنى توجهات عامة مشتركة على المستوى العالمى ، وهو أمر يحتاج إلى مدى زمنى ليس بالقصير قد يمكن من خلاله إحداث نوع من التوافق بين الدول فى إطار ماتسعى إليه أهداف العولمة المعلومة وغير المعلومة فى إحداث التغيير المستهدف للدول على جميع المستويات القومية والإقليمية والعالمية ...

رابعاً :تعريفات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لأحداث التغير فى إطار العولمة وثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

يمكن تحيد تعريفات كل من المشاركة الشعبية والشراكة الدولية بإعتبار الأخيرة آلية معاصرة للمشاركة فى إحداث التغييرات الاجتماعية فى ظل العولمة وذلك من خلال إجراء مناقشة للملامح العامة لكل منهما والتى ترسم الإطار الذى يمكن من خلاله صياغة هذه التعريفات وذلك فى إطار ما تم تناوله ضمن المشاركة الشعبية والشراكة الدولية بالنسبة للمفاهيم والآليات لكل منهما فى سياق المستجدات العالمية وإتجاهات وسياسات العولمة وقضاياها المثارة والتى تضمنت تعامل منظومات الشراكة الدولية مع مجموعة من القضايا الاجتماعية على المستويات الدولية والعالمية. ومن هذا المنطلق فإنه يمكن رسم ملامح خاصة لكل من المشاركة الشعبية والشراكة الدولية فى ضوء تناولهما لتلك القضايا من منظور إجتماعهما فقط على تحقيق هدف مشترك معلن وهو تحسين نوعية الحياة للمجتمعات الإنسانية ، وإختلافهما فى باقى الأهداف بالنسبة للشراكة الدولية فيما هو غير معلن من أهدافها بالنسبة لبعض الجوانب الاجتماعية.

وحتى تأتى الملامح معبرة بقدر الإمكان عن الأطر العامة لكل من المشاركة الشعبية والشراكة الدولية فإنه يجدر الإشارة بشئ من التفصيل لأربعة موضوعات هامة وهما :
الأول : يتعلق بمنهجية إتخاذ القرارات بالنسبة لسياسات وبرامج القضايا الإجتماعية والتى تتبناها الشراكة الدولية ، والثانى يتعلق بالأهداف غير المعلنة للشراكة الدولية بالنسبة لهذه السياسات والثالث يرتبط بالتمويل والرابع يوضح ما أضافته ثورة ٢٥ يناير من بنود جديدة لإطار تعريفات المشاركة الشعبية وذلك على النحو التالى :

١ - منهجية إتخاذ القرارات ووضع السياسات :

إن الذى يحدد منهجية إتخاذ القرارات فى المشاركة الشعبية فكراً وفلسفة وتخطيطاً وتنفيذاً هو المجتمع بأفراده وجماعاته فى إطار تنظيمات الدولة القومية والمحلية داخل الإطار الجغرافى للمجتمع.

أما فى حالة الشراكة الدولية فهذه المنهجية عالمية فى أفكارها وفلسفتها تتحقق بأساليب وسياسات دولية جماعية لتهبط بعد ذلك للتنفيذ على مجتمعات محلية داخل الحدود القومية الأمر الذى قد يتسبب عنه هزات وتغيرات ثقافية وإجتماعية لا تتفق مع تراث المجتمع وأصالته وقيمه الدينية.

كما تجدر الإشارة إلى أن المشاركين فى وضع السياسات وإتخاذ القرارات للقضايا الاجتماعية على المستوى العالمى هم ممثلين للمجتمع المدنى لكل دولة ، فإتخاذ القرارات بالنسبة لهم يتم فى مناخ من الإختلافات الموجودة بين مجموعة الدول المشاركة فى أيديولوجياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفى هذا الخصم من التناقضات تصبح مهمتهم إتخاذ قرارات توافقية تتوافق بالدرجة الأولى مع الأهداف والسياسات العالمية الموضوعة للتعامل مع هذه القضايا بجانبيها المعلوم وغير المعلوم أو المعلن وغير المعلن ، وبالدرجة الثانية تتوافق مع السياسات المحلية للدول المشاركة.

وهنا يأتى عنصر توافر عنصر التمويل الخارجى ليطرح نفسه بقوة ويلعب دوره الهام والقوى فى ترجيح وإرساء وتنفيذ السياسات والبرامج المطلوبة المخططة من قبل المنظمات العالمية صاحبة الفكر والفلسفة والأهداف مع الأخذ فى الإعتبار أن المؤسسات الدولية المانحة هى مؤسسات عالمية ودولية تحرص فى سياساتها على التعامل فيما يفيد الفكر العالمى وتحقيق أهدافه ، وبالتالى لا يعنيها الفكر القومى ورغباته ولا تضعه محددا لهذه الأهداف.

٢ - الأهداف غير المعلنة للشراكة الدولية :

وقد يأتى وضع التعريفات للشراكة الدولية بالتحديد فى هذا الوقت فى فترة ما زال فيها العالم يقسم وينظم ويصعد آلياته وتنظيماته التى تعمل على تنفيذ الأهداف العالمية للشراكة الدولية وسياساتها التى تتعامل مع القضايا الاجتماعية ، رغم بدء الممارسات الفعلية فى بعض القضايا مثل عولمة قضية المرأة كبداية. إلا أن التنظيمات المطروحة لن تغير كثيراً من الجوهر والمفاهيم والفلسفة المتعلقة بأهداف الشراكة الدولية والتى تم وضعها منذ عشرات السنين. ونظراً لأن الدول النامية هى الجزء الأكبر المستهدف لهذه الشراكة فإن صياغة أهداف الشراكة الدولية بالنسبة للقضايا الإجتماعية المثارة تتسم بالتركيز على إعلان الأهداف قصيرة المدى المتعلقة بالتنمية الاجتماعية لهذه القضايا ولكن فى إطار يخفى حقيقة الأهداف بعيدة المدى غير معلنة والتى ترتبط بالجانب السياسى العالمى.

وقد يكون من المناسب فى هذه الجزئية مناقشة معنى الأهداف المعلنة والأهداف الغير معلنة بالنسبة لقضايا العولمة كما يراها الباحث.

فالأهداف المعلنة هى الأهداف المطروحة على المدى القصير بشكل مباشر على التكتلات الدولية وكلها أهداف لا غبار ولا تحفظ عليها ولكنها فى الوقت نفسه تثير القلق والتساؤلات حيث أنها تعمل على تنمية المجتمع وإعداده وتهيئته فى مراحلها الأولى لإستقبال وقبول الأهداف غير المعلنة وتأهيل المجتمع لقبولها والعمل بها من خلال هذه التنمية .

والحقيقة أن الأهداف المعلنة تسعى على المدى الطويل إلى تحقيق أهداف سياسة غير معلومة وغير معلنة بالنسبة للدول المشاركة فى وضع السياسات وإتخاذ القرارات بالنسبة لقضايا العولمة فى مجال التنمية الاجتماعية – خاصة بالنسبة للدول النامية والتى يتطلع أغلبها بشوق ودون دراسة علمية واعية ودون تمحيص وتدقيق وتمهل نحو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتها من خلال ما يحققه لها هذا التضامن الدولى والعالمى فى الحصول على التمويل اللازم لمساندة هذه التنمية وسياساتها ، دون إدراك لما قد تحققه هذه السياسات المدعومة بالتمويل من إحداث تغيير مستهدف غير واضح المعالم ولكن غالبا مايكون محسوما مسبقا لصالح العولمة ...

٣ – عنصر التمويل :

ولاشك أنه من المناسب فى هذه الجزئية الإشارة إلى قضية التمويل الخارجى بالنسبة لأنشطة المشاركة الشعبية والذى أصبح مباحاً للجمعيات الأهلية فى زمن العولمة بالنسبة لما تم تعديل لقانون الجمعيات الأهلية بالسماح لها بتلقى أموال مباشرة من الخارج لأنشطة تتم داخل الدولة الأمر الذى يحدث معه تزايد فى تيارات الشك تجاه مستقبل الأمن والأمان الذى يدعم مسيرة العمل الأهلى فى مصر

ولاشك أن تعديل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والذىسمح للجمعيات الأهلية بتلقى الأموال مباشرة من الخارج فى إطار القانون الجديد رقم لعام ٢٠٠٢ قد أتى بمزيد من القلق فيما يحدث بالنسبة للتغيير المستهدف لمصر فى إطار العولمة ... فالمؤسسات المانحة متعددة وجاهزة لتمويل الدول النامية وتعاملت معها مصر سابقا فى إطار مؤسسى قومى ، وقامت هذه المؤسسات بتمويل مشروعات أهلية كثيرة سابقا منها على سبيل المثال لا الحصر مؤسسة GTZ الألمانية ومؤسسة Care الألمانية ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ، AID، بالإضافة إلى الجهات الهولندية والدانماركية والنرويجية ، والمركز الدولى لحقوق الانسان ، والصندوق الأوربى ، والهيئة الإنجيلية ، وفريدريش غيبرت ،

ومؤسسة الأوكسفام الإنجليزية ، والبنك الدولى ةالحكومة اليابانية ..الـخ مـن مؤسـسات عديدة تتعدد جنسياتها وأسماؤها لاسبيل لحصرها فى هذا المقام (١٠) .

ولاشك أن القانون الجديد للسماح للجمعيات الأهلية لتلقى الأموال يأتى فـى إطـار ماتمارسه العولمة من ضغوط على الدول النامية لتحقيق ماتستهدفه العولمـة مـن تغييـر لمستقبل هذه الدول من أهداف معلومة وغير معلومة .

٤- ثورة ٢٥ يناير وتعريفات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لإحـداث التغيير:

أن نجاح أهداف ثورة ٢٥ يناير لأحداث التغيير إعتمد علـى المـشاركة الـشعبية كعنصر أساسى أدى إلى تكوين رأى عام موحد من قبل الشباب للقيام بهذه الثورات والوصول إلى أهدافها.

ولقد أضافت هذه الثورة بنود جديدة للإطار العام الذى يتم من خلالها تحديد تعريفات كل من المشاركة الشعبية والشراكة الدولية تعبر عن معطيـات جديـدة أضـافتها العولمة عملت كركائز أساسية دعمت نجاح هذه الثورة وذلك على النحو التالى :

- حدوث تغير فى طبيعة الوعى لدى الأفراد وخاصة من الـشبابوتحوله مـن وعـى إجتماعى محلى فقط إلى وعى إقتصادى وسياسى قومى ودولى بل وعالمى.
- حدوث مزيد من الإنتماء للوطن الذى شكل دوافع للشباب لإجراء التغييـر لـضمان مستقبل أفضل فى إطار العولمة .
- إستخدام التكنولوجيا الجديدة للإتصال التى ساهمت فى رعاية مولد وحمايـة نمـو وتدعيم تنفيذ هذه الثورة (تكنولوجيا الـ Face Book / وغيرها من تكنولوجيـا الإتصال ، رغم ما واجهوه من معاناه فى هذا الإسـتخدام ، فقـد شـكل إسـتخدام تكنولوجيا الإتصال معاناة وخطورة على الشباب حيث أشارت النتائج إلـى تحفـظ الشباب على أسمائهم وبياناتهم الشخصية على الإنترنت خوفاً من المساءلة القانونية ووجود حالات تعرضوا فيها للمساءلة القانونية وإيداعهم السجن (١١).

ولاشك أن هذه البنود الثلاثة تعبر عن إضافات لآليات جديدة معنوية ومادية توافرت لدى شباب المجتمع المصرى والذى دفعته عوامل التهميش والبطالة إلى إسـتخدام مكتسباته من العلم والمعرفة فسخر جانبا منها متمثلا فى مهاراتـه فـى إسـتخدام تكنولوجيا الإتصال للمشاركة لإيجاد مخرج جماعى للتعامل مع معاناتهم من جهـة ومن جهة أخرى لمواجهة التحديات التى تقف حجر عثرة فى سبيل تحقيق مستقبل

أفضل لمجتمعه معتمداً على الحب والعمق الكبير من الإنتماء الذى لدى هؤلاء الشباب لهذا الوطن .

ولاشك أيضا من أن هذه البنود تساهم فى إعادة صياغة لتعريفات جديدة للمشاركة الشعبية والشراكة الدولية فى إطار العولمة .

ويمكن تحديد لهذه الصياغة من خلال تسجيل لأهم الملامح الجديدة لكل من المشاركة الشعبية والشراكة الدولية بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ والتى يوضحها الجدول التالى :

أهم ملامح المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لإحداث التغيير
فى إطار العولمة

بنود المقارنة	عنصر المقارنة	المشاركة الشعبية	الشراكية الدولية
	المستوى لجغرافى	القومى والمحلى	الدولى والعالمى
١	طبيعة الوعى لدى الأفراد والجماعات والقيادات	وجود وعى أغلبه إجتماعى معطن لدى الأفراد وقليل منه سياسى حذر مفيد وغير معطن فن إطار القدر الذى يتمتع به أفراد المجتمع من الديمقراطية داخل الدولة.	وجود وعى سياسى وإقتصادى دولى وعالمى من خلال تتبع حركة التجارة العالمية الذى يعكس طبيعة الموقف الاقتصادى بالنسبة للمشاركين فى هذه الحركة من الدول المختلفة مع رغبة فى إحداث التغيير الاجتماعى بفضل تفوق المنافسة والهيمنة التى تتيحها الشراكة لعنصر القوى لدى بعض الدول المشاركة
٢	منبع الفكر والفلسفة والأهداف	تنبع من وجدان المجتمع القومى وسبيلها نبض المجتمع المحلى افرادا وجماعات وقراراتها حرة غير مقيدة بدون ضغوط على الاختيارات والأولويات التى تحقق صالح المجتمع	محورها أيدلوجية المجتمع العالمى والعولمة – سبيلها وأدواتها التكتلات والشبكات الدولية وقراراتها مقيدة غير حرة تحقق صالح المجتمع الدولى العالمى وفكره وفلسفته وأهدافه ، قبل تحقيق المصالح القومية للمجتمعات المشاركة.
٣	طبيعة الأهداف	معلنة تتسم بالشفافية ، إجتماعية بالدرجة الأولى ترتكز على نبض المجتمع ورغباته .	ظاهرها معلن وباطنها غير معلن وهى أهداف سياسية واقتصادية بالدرجة الأولى .
٤	الخطط والبرامج	قومية وذاتية محلية من داخل المجتمع تخدم السياسات	دولية من خارج المجتمع تتم فى إطار إتفاقيات عالمية تخدم

		المحلية والقومية.	السياسات الدولية والعالمية.
٥	التنفيذ وآلياته	مؤسسات المجتمع المدنى فى إطار ضوابط المجتمع القومى والمحلى ومحدداته.	مؤسسات المجتمع المدنى فى إطار ضوابط ومحددات المجتمع الدولى ورغباته.
٦	التمويل	قومى/ محلى / ذاتى / بمساعدات خارجية فى بعض الأحيان تخضع لضوابط وشروط الدولة والمجتمع .	دولى وعالمى يخضع لضوابط وشروط ومناهج الشبكات الدولية الخارجية بمعزل عن المجتمع المستهدف ويتم بشروط مؤسسات التمويل.
٧	الضوابط	تشريعات محلية وقوانين ذاتية يساهم فى وضعها المجتمع وافراده.	تشريعات دولية وعالمية تخضع لأحكام وقوانين المجتمع الدولى والعالمى.
٨	الخيارات المستقبلية	حرة يحددها المجتمع المحلى بأفراده وجماعاته-ويقرها المجتمع القومى.	غلزامية تفرضها مناهج المجتمع الدولى وأيدلوجية المجتمع العالمى فى إطار قوانين العولمة.
٩	درجة الإنتماء إلى الوطن	أعلى قوة من الإنتماء لاتسمح بوجود أى مساومة على أى حق من حقوق المجتمع القومى والمحلى من خارج الدولة.	اقل درجة من الإنتماء مع إمكانية وجود قدر من المساومات لمصالح دولية وعالمية قبل القومية.
١٠	إستخدام التكنولوجيا الحديثة للمشاركة	تم تفعيلها والاعتماد عليها لإعداد وتنفيذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١	يتم إستخدامها منذ العمل بأعمال الشراكة محليا ودوليا وإعلامياً.

وبعد ... فإن مجمل العرض السابق حول المشاركة الشعبية والشراكة الدولية فيما يتعلق بمنهجية إتخاذ القرارات ووضع السياسات والأهداف وطبيعتها المعلنة وغير المعلنه بالنسبة للشراكة الدولية وما تم من ضمانات لقبول التمويل الخارجى لأنشطة المشاركة الشعبية ، فإنه يمكن فى إطار ذلك رسم ملامح عامة ووضع سمات خاصة لكل من المشاركة الشعبية والشراكة الدولية بإعتبارهما من آليات التنمية المعاصرة فى زمن العولمة بالنسبة للقضايا الإجتماعية وذلك من خلال بنود المقارنة الموضحة بالجدول التالى :

٥ - بنود جديدة لإطار تعريفات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية :
أضافتها ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لأحداث التغيير فى ظل العولمة .

مقارنة بين البنود التى ترتكز عليها تعريفات
المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لأحداث التغيير

بنود المقارنة	رقم	عناصر المقارنة / المستوى الجغرافى	المشاركة الشعبية / القومى والمحلى	الشراكة الدولية / الدولى والعالمى
	١	طبيعة الوعى لدى الأفراد والجماعات والقيادات	وجود وعى منها أغلبه إجتماعى معطن لدى الأفراد ومنها قليل منه سياسى حذر مقيد وغير معطن فى إطار القدر الذى يتمتع به أفراد المجتمع من الديمقراطية فى الدولة .	وجود وعى سياسى وإقتصادى دولى وعالمى من خلال تتبع حركة التجارة العالمية الذى يعكس طبيعة الموقف الاقتصادى بالنسبة للمشاركين فى هذه الحركة من الدول المختلفة مع رغبة فى إحداث التغيير الإجتماعى بفضل تفوق المنافسة والهيمنة التى تتيحها الشراكة لعنصر القوة لدى بعض الدول المشاركة
بنود ما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١	٢	منبع الفكر والفلسفة والأهداف	تنبع من وجدان المجتمع القومى وسبيلها نبض المجتمع المحلى أفراداً وجماعات وقراراتها حرة غير مقيدة بدون ضغوط على الإختيارات والأولويات التى تحقق صالح المجتمع .	محورها إيديولوجية المجتمع العالمى واتلعولمة - سبيلها وأدواتها التكتلات والشبكات الدولية وقراراتها مقيدة غير حرة تحقق صالح المجتمع الدولى العالمى وفكره وفلسفته وأهدافه .
	٣	طبيعة الأهداف	معطنة تتسم بالشفافيه ، إجتماعية بالدرجة الأولى ترتكز على نبض المجتمع ورغباته .	ظاهرها معطن وباطنها غير معطن وهى أهداف سياسية وإقتصادية مدخلها الجوانب الاجتماعية .
	٤	الخطط والبرامج	قومية وذاتيه محلية من داخل المجتمع تخدم السياسات المحلية والومية .	دولية من خارج المجتمع تتسم فى إطار إتفاقيات عالمية تخدم السياسات الدولية والعالمية .
	٥	التنفيذ وآلياته	مؤسسات المجتمع المدنى فى إطار ضوابط المجتمع القومى والمحلى ومحدداته .	مؤسسات المجتمع المدنى فى إطار ضوابط ومحددات المجتمع الدولى والعالمى ورغباته .
	٦	التمويل	قومى /محلى/ ذاتى/ بمساعدات خارجية فى بعض الأحيان تخضع لضوابط وشروط المجتمع .	دولى وعالمى تخضع لضوابط وشروط ومناهج الشبكات الدولية الخارجية بمعزل عن المجتمع المستهدف ويتم بشروط مؤسسات التمويل .
	٧	الضوابط	تشريعات محلية وقوانين ذاتيه	تشريعات دولية وعالمية تخضع لأحكام

			يساهم فى وضعها المجتمع وأفراده.	وقوانين المجتمع الدولى والعالمى.
	٨	الخيارات المستقبلية	حرة يحددها المجتمع المحلى بأفراده وجماعاته ويقرها المجتمع القومى.	إلزامية تفرضها مناهج المجتمع الدولى وإيديولوجية المجتمع العالمى.
بنود ما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١	٩	درجة الإنتماء إلى الوطن.	أعلى قوة من الإنتماء لا تسمح بوجود أى مساومة على أى حق من حقوق المجتمع القومى والمحلى	أقل درجة من الإنتماء مع إمكانية وجود قدر من المساومات لمصالح دولية أخرى.
	١٠	إستخدام التكنولوجيا الحديثة للمشاركة	تم تفعيلها والإعتماد عليها للإعداد لثورة ٢٥ يناير فى مصر	يتم إستخدامها منذ العمل بأعمال الشراكة محلياً ودولياً وعلامياً.

٦ – تعريفات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لإحداث التغيير فى إطار العولمة :

من خلال المقارنة الواردة بالجدول السابق من كل من المشاركة الشعبية والشراكة الدولية بإعتبارهما من آليات التنمية الاجتماعية والتى تناولت عناصر مقارنة بينهما تمثلت فى المستوى الجغرافى ، طبيعة الأهداف ، منبع الفكر والفلسفة والخطط والبرامج والتنفيذ ، والتمويل ، والخيارات المستقبلية ودرجة الإنتماء إلى الوطن ، وإستخدام التكنولوجيا الحديثة ، وطبيعة الوعى لدى الأفراد ، فإن يمكن وضع تعريفات كل من المشاركة الشعبية والشراكة الدولية فى إطار العولمة وذلك النحو التالى :

فالمشاركة الشعبية : تمثل آلية إجتماعية بالدرجة الأولى ، أطرافها أفراد المجتمع والدولة تستهدف مشاركة الأفراد والجماعات فى تحسين نوعية الحياة للمجتمع إجتماعياً وإقتصادياً داخل حدود الدولة وفى إطار تنظيماتها القومية من خلال أهداف واضحة معلنة تتسم بالشفافية وتنبع من أفراد المجتمع وجماعاته التى يتم وضعها وتنفيذها بمشاركة محلية ذاتية معنوية ووجدانية فكراً وتخطيطاً وتمويلاً وتنفيذاً ومتابعة وتقويماً. وترتكز على قوة إنتماء عالية للمجتمع تستخدم فيها كل ما هو متاح من أدوات وتكنولوجيا محلية وعالمية متقدمة.

أما الشراكة الدولية : فهى آلية دولية أطرافها الدول المتشاركة تسعى لتحقيق أهداف تنموية لدولها فى ظل العولمة ترتكز على أهداف سياسية مدخلها تنمية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للدول المتشاركة وتوضع مناهجها وسياساتها فى إطار أهداف معلنة لتحقيق غير المعلن منها على المدى الطويل ويتم التخطيط لها عن بعد من خلال شبكات التكتلات الدولية ويتم دعم تمويلها من خلال مؤسسات أجنبية عالمية ويتم تنفيذها بالتعاون الفعال مع

مؤسسات المجتمع المدنى داخل الدولة على المستويات القومية والمحلية . إنتماؤها مادى ذاتى بالدرجة الأولى وتستخدم كل ما يمكن إستخدامه من التكنولوجيا الحديثة المتاحة على المستويات والعالمية والدولية .

خامساً : تعاظم دور الشراكة وتراجع دور الدولة لأحداث التغيير فى إطار العولمة :

إن الآليات التى تم تحديدها للمشاركة الشعبية والشراكة الدولية والتى ركزت على المجتمع المدنى كآلية للشراكة الدولية يثير حالياً كثيراً من الجدل حيث أن إعتبار التنظيمات غير الحكومية الجديدة العابرة للقارات والعالمية بدت وكأنها وسيط جديد يلعب دوراً متنامياً تظلله وتحميه وتدعمه مناهج وأهداف وسياسات العولمة مع ضمان تطبيق هذه السياسات تمويلاً وتنفيذاً ومتابعة وتقويماً فمنهم من يرى أن كلمة غير حكومية تعنى بشكل ما إستقلالية هذه المنظمات التى تمارس فعلها وقراراتها بجدية وبتأثير سلطة مضادة (أخلاقياً وقانونياً وإقتصادياً) بعيداً عن سلطة الدولة ويمكن التدليل على ذلك على النحو التالى :

أ - أنه من هذا المنظور الاستقلالى الفاعل بوسع هذه المنظمات غير الحكومية أن تعارض سياسة الحكومات وتدفعها إلى التغيير أو التعديل بإقتراح سياسات أخرى ثم إنها تدافع بحرارة عن حقوق الإنسان وتحث الدول إن لم نقل تضغط عليها ، لكى تحترم إلتزاماتها ، وهى تنشط ى مجال الحقوق المدنية وحماية الأقليات وتدافع عن الغذاء الصحى والمستهلكين وتمارس ضغوطها على ممثليها فى البرلمان عبر التقارير ،والمداخلات .

ب - وكما يشير كتاب العولمة المتوحشة أن لمثل هذه المنظمات ميزات تضمن لتحركاتها النجاح فهى بحكم أنها غير حكومية فى بعض القضايا لا يعتبر موقفها تدخلاً خارجياً ، فالمجتمع يعلم أن حسن النوايا ، هو منطقها الأساسى وإن لم يمنع ذلك من إثارة البعض الشكوك حول أهداف وخلفيات بعض من هذه المنظمات(١٠).

ج - كما أن هناك منظمات تنشط فى المجال الإنسانى وتأخذ صفة العابرة للقوميات أيضاً ، ولا شك أن عدم قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها أو حل مشكلات بعينها هو الذى يساعد على تكاثر وتنامى هذه المنظمات الإنسانية .

د - ثم تأتى خطورة من جانب آخر وهى قدرة بعض هذه المنظمات على التغلغل داخل وسائل الإعلام لإستغلالها طرق العولمة التى لا تعرف حدوداً ، أو سدوداً طالما كان التمويل موجوداً .

ونخلص من ذلك وفى إطار ما سبق فإنه يتبين أن الشبكات العابرة للقوميات تسهم حالياً فى إضعاف سلطة الدولة لا سيما أن الهياكل السياسية التقليدية داخل الدولة لم تتطور

فى مواجهة تحديات العولمة . كما أن تطور الشبكات العابرة للقوميات بات يسهم فى إضعاف سلطة الدولة لا سيما أن الهياكل السياسية التقليدية داخل الدولة لم تتطور فى مواجهة تحديات العولمة ، واصبحت فى جزء كبير منها متجاوزة وغير ملائمة .

وفى النهاية فإن الخطير فى الأمر أن مبدأ تنظيم المجتمع الدولى القائم على ما يعرف بسيادة الدولة بات موضع شكوك بسبب تطور التنظيمات والعناصر الجديدة العابرة للقوميات والمعروف أن إنفتاح الحدود ، قلل من إمكانات الرقابة على المواطنين كما أفقدها أدوارها الأساسية ، فلم تعد تتحكم فى قواعد البنية الاجتماعية ، وأصبحت السيادة الوطنية محدودة بسبب مد الشبكات العابرة للقوميات التى تنمو خارج حدود الدولة .

وفى هذا الإطار فإن الضرورة تقضى ببناء دولة تكون قريبة من المواطنين وتأخذ شكل الدولة الراعية حتى لا تقودنا العولمة بمنطق المنافسة الشرسة إلى شريعة غير إنسانية .

بمعنى آخر أن الوظيفة الأساسية للدولة يجب أن تكون وظيفة حمائية ضد الإعتداءات المتعددة التى يشعر فيها الفرد بأنه ضحية ، وأن تقوم بتوزيع الدخل ، وتدافع عن الحقوق الأساسية للمواطنين وتوفر لهم حد أدنى من التضامن .

وأخيراً فإنه لم يعد ثمة مكان فى عصر العولمة للدولة الأمة المتسلطة والمتغلغلة على ذاتها لأن إطار الدولة الاجتماعية يظل بالمقابل ضرورياً فى ضوء الإدماج والتهميش اللتين تتسم بهما العولمة وهو ما يعنى أخيراً أنه من العبث القول بأن الدولة فقدت دورها ، فالصحيح هو أن إطارها يبقى ملائماً على مستوى الدفاع عن المواطن ضد مغالاة العولمة ، فالثابت أن إضعاف دور الدولة يؤدى إلى حدوث فوضى ليست محلية فقط بل إلى فوضة عالمية .

وهنا يبرز السؤال الملح التالى :

ما هو دور الدولة فى ظل الشراكة الدولية فى إحداث التغيير ؟

وللإجابة على هذا السؤال نقدم فى البداية بعض العناصر الأساسية التى يرتكز عليها تأسيس وبناء مجتمع مدنى مصرى قوى للتعامل بكفاءة مع القضايا الاجتماعية فى إطار النظم والآليات العالمية المستخدمة فى الشراكة الدولية بما يكفل الحفاظ على سيادة الدولة وتقوية المجتمع وتنميته .

وبداية يجب أن ننطلق من مسلمة أساسية وهى أن الأمر فى بدايته لا يتعلق بإعداد ممثلين لمجتمع المدنى المصرى ولكنه يتعلق بإعداد للمجتمع المدنى نفسه والذى سيفرز

هؤلاء الممثلين على أسس من الفهم والوعى بثقافة العولمة وأدواتها وأهدافها غير المعلنة قبل المعلنة.

فى هذا الإطار فإن بناء مجتمع مدنى مصرى قوى يستند على ثلاثة ركائز هامة تعمل مجتمعه على إقامة هذا البناء ليكون على مستوى التعامل مع مستويات إقليمية ودولية دولية وعالمية .. وهذه الركائز تتحدد كما يراها الباحث فى ثلاثة عناصر أساسية وهى :

أولاً : عنصر شمولية المعرفة بالنسبة للمجتمع : فالمجتمع المدنى القوى يجب أن يتمتع بالمعرفة ويتحصن بالثقافة السياسية والإقتصادية والإجتماعية لأن هذه العناصر تمثل أضلاع المثلث الذى يقع داخله هذا البناء ، وخاصة تلك المعرفة التى تتعلق بالتغيرات العالمية المعاصرة وقضاياها المطروحة وإستخدام الحديث والتطور من التكنولوجيا الحديثة فى هذا المضمار .

ثانياً : عنصر الثقافة والتبسيط للمعلومات : فالثقافة هى أساس كبير فى بناء قوى لهذا المجتمع دون تعتيم أو تغييب للحقائق لأى معلومات تتعلق بلجوانب الثلاث السياسية والإقتصادية والإجتماعية مع وضوح الرؤية ومعرفة الأهداف البعيدة وإكساب المجتمع القدرة على التحليل والتنبؤ يساعد فى ذلك توفير التكنولوجيا المتطورة وإستخدامها بالنسبة للمعلومات بالإضافة إلى أهمية تبسيط المعرفة حتى يتفهمها ويتداولها المجتمع المدنى بكل فئاته الثقافية المتفاوته ... وصولاً إلى رجل الشارع المصرى.

ثالثاً : عنصر التضامن : بين العلماء فى المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية وبين التنفيذين فى هذه المجالات فسرعة تطور العلم والبحث والتنقيب فى الجديد من موضوعات ومجالات العولمة وأهدافها والتأصيل العلمى لمناهجها العلمية يبرز العديد من الجوانب والحقائق والأهداف بعيدة المدى وغير المدركة على المدى القصير خاصة للدول النامية والتى يجب ان تكون موضوعة أولاً بأول فى وعى المجتمع وفكره.

والثلاث عناصر السابقة مجتمعة يمكن أن تعمل على تشكيل مجتمع مدنى قوى يمكن أن يصبح آلية فعالة للتحرك والتفاعل على جميع المستويات الدولية والعالمية بما يحقق الأهداف التى يراها لصالحه ويحافظ فى نفس الوقت على هوية مجتمعه وأصالتها ويحقق ما يراه من تغيير يحقق مصالح المجتمع والوطن .

يدعم ذلك أحداث سياتل التى وقعت فى المدينة الأمريكية والتى أفشلت المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية حيث وضحت قوة البناء والفاعلية لدور المجتمع المدنى والذى تصدى للممارسات التى أستهدفت السيطرة على الإقتصاد من قبل أعضاء هذه

المنظمة حيث جاء هذا التصدى من خلال حشود منظمات النقابات العمالية ، والحـــرفيين ، والمنتجين ، ومنظمات الحفاظ على البيئة وحقوق الإنسان ونقابات العمال بلغ عددها ١١٠٠ منظمة من مختلف أرجاء العالم – فقد تم التصدى عن فهم حقيقى من قبل المجتمع المدنى للأهداف الحقيقية وما يترتب عليه من الإنعكاسات السيئة ليس على الإقتصاد فقط ولكن على ما يمكن أن يسبب أى تدهور فى الجوانب الاجتماعية من تفاقم ظاهرة البطالة وإنخفـــاض معدلات النمو وتدهور البيئة الطبيعية.

فى هذا الإطار يتبين أن بناء مجتمع مدنى قوى فى زمن العولمة لا يعبر عن قـــوة ذاتية لهذا المجتمع المدنى بقدر ما يعبر عن قوة الدولة التى كرست مسئوليتها وجهودهـــا وقدرتها فى بنائه كآلية جديدة قوية تتعامل مع قضايا العولمة بما يعود بالخير على المجتمع القومى ، وفى الوقت نفسه تتصدى لما قد يسبب أى أضرار له تحـــت مـــسمى الممارســـة والتنفيذ وما تحمله من أهداف معلنة ظاهرها لا غبار عليه تستهدف على المـــدى الطويـــل أهدافاً غير معلنة .

سادسا : مقترحات حول تطوير آليات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لإحداث التغيير الذى يرتضيه المجتمع القومى للتنمية فى إطار العولمة :

تقديم

إن إعلان "نحن شعوب العالم" يسعى إلى أن تلعب الأمم المتحدة دورا جديدا فى إطار العولمة ويطرح بوضوح مسمى المجتمع المدنى العالمى ، والذى يؤكد على أن ممثلى مؤسسات المجتمع المدنى فى العالم هم أسرة إنسانية واحدة يسعون فى إطار المساواة الديمقراطية ، الى تأكيد الحقوق المتساوية للرجال والنساء ، وإفراز العدالة ، والتنمية المتواصلة ومكافحة الفقر ، والاهتمام بأطفال العالم وإقرار السلام والتسامح مابين الشعوب

وكما سبق الإشارة الى ذلك فإن هذا الإعلان يطرح تغيرات فى مفهوم السيادة التقليدية للدولة ويؤكد على البديل وهو مفهوم المجتمع المدنى العالمى الذى يتوافق حول أجندة أعمال مشتركة بين الشعوب ، وتقوم الأمم المتحدة بإعتبارها جيننذ – بيت الحكومات بالجهود التى تجعل المجتمع المدنى العالمى حليفا لها فى القرن الحادى والعشرين وذلك من خلال ماتم إتاحته لهذا المجتمع من آليات ودعم يعمل على مساندة قيامه بهذا الدور .

وفى إطار هذه الهيمنة العولمية فإنه يتم فى هذا الجزء من الورقة تقديم أهم المقترحات التى تساهم فى تفعيل آليات المشاركة الشعبية القومية وتضامنها مع آليات الشراكة الدولية العالمية وذلك فى إطار البنود التى تمركز حولها أداء هذه الاليات وتم الاستناد عليها فى وضع إطار لتحديد تعريفات كل منها إضافة الى ماتم توضيحه من طبيعة ونطاق عمل المجتمع المدنى وتنظيماته وتعدد اختصاصاته واستخداماته كآلية تتعامل مع المستويات الدولية والعالمية فى تطبيق سياسات العولمة والتى يخضع لها المجتمع القومى والتى لاتتعامل مع الجوانب الاجتماعية فقط ولكنها تتعامل معةجميع الجوانب الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وبناء على ذلك وفى إطار ماتقدم فإنه أصبحت هناك حاجة ملحة وضرورة عاجلة للعمل على إجراء التطوير لأداء الآليات التى تستند عليها هذه التنظيمات وماتقرره لطبيعة الأدوار التى يرتكز عليها عمل منظمات المجتمع المدنى وذلك من أجل تحقيق التغيير الذى يرتضيه الداخل قبل الخارج بإعتبار أن ذلك هو شأن داخلى يجب أن يتعامل معه الداخل فى إطار مجتمعى وقيمى يصعب عليه الخضوع الى إحداث التغيير المخطط الذى تستهدفه العولمة والذى غالبا ماتتقرر خططه بعيدا عن المجتمع بل وبعيدا عن الدولة حيث يتم عادة بتوافق مع ممثلين للمجتمع على المستوى القومى والذى تراجع دوره فى إطار العولمة

يضاف إلى ذلك الأخذ فى الاعتبار ماتم توفيره من ضمانات لتنفيذ هذه الخطط لإحداث التغيير المستهدف من الخارج داخل المجتمع المحلى بفضل توفير التمويل الخارجى والذى تم إزالة العقبات القانونية أمامه وذلك من أجل أداء دوره فى تنفيذ الخطط المطلوبة لإحداث التغيير داخل الدولة على المستويات القومية والمحلية والذى تمثل فى سن القانون رقم لسنة للسماح لتلقى الأموال من الخارج .

ولاشك أن التوقيت الحالى بعد نجاح ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ يحتاج إلى ضرورة تضافر الجهود للإستمرار فى إحداث التغيير الذى يحقق المطالب الشعبية للمجتمع ويعمل فى نفس الوقت على تعميق الهوية الوطنية الشعبية والعمل على تجسيدها فى فكر وفلسفة التغيير الذى يتبناه المجتمع المدنى والذى أصبح فى إطار العولمة يمثل كيان محلى وقومى يشارك دوليا وعالميا فى إجتذاب التغيير الذى تفرضه العولمة بالشكل الذى يكون متناسقا مع ركائز المجتمع القيمية والثقافية دون تجاهل أو محو لتاريخه أو لسماته أو لأصالته .

ولن يتاثر ذلك إلا من خلال العمل على تفعيل دور المجتمع المدنى فى هذا الإتجاه حيث أن العولمة تسعى الى تسيير أنشطة عمل هذا المجتمع داخل الدولة فى إطار إستراتيجيات وسياسات وخطط لإحداث التغيير الذى تستهدفه هذه العولمة فى إطار الأهداف التى تسعى الى تحقيقها المعلن منها وغير المعلن ، والمعلوم وغير المعلوم للوصول الى التغيير الذى تستهدفه على المدى الزمنى القصير والطويل بمساندة ودعم ماتتيحه من تمويل لهذا التنفيذ *.

ولاشك أن مواجهة التغيير المخطط فى إطار العولمة وتنظيماتها لن يتأتى إلا من خلال الممثلين المحليين الذين يمثلون المجتمع المدنى القومى والذين يشاركون باسم هذا المجتمع داخل "بيت الحكومات" والذى يمثل المجتمع المدنى العالمى الأمر الذى يتطلب كثيرا من الجهود التى تعمل على دقة الاختيار لهؤلاء الممثلين والذين تقع على عاتقهم مسئولية طبيعة التغيير المستهدف ومدى ملاءمته لتحقيق المطالب الشعبية المحلية بما يحافظ على الهوية الوطنية .

وفى إطار ما تقدم وفى ضوء الجهد المتواضع الذى تم تقديمه فى الأجزاء السابقة من هذه الورقة من موضوعات حول المشاركة الشعبية والشراكة الدولية ودورهما فى إحداث التغيير من أجل التنمية فى إطار العولمة ....

- فإنه يتم فى ضوء ذلك تقديم أهم المقترحات والتى ترتبط بشكل أساسي إعداد وتطوير الداخل والذى يمكن العمل على تفعيله لمواجهة آليات العولمة لإحداث

* وذلك من خلال سهولة وضمان التمويل من قبل المؤسسات المانحة حيث أن أغلبها دولية وعالمية تفضل تعاملها المباشر مع مؤسسات المجتمع المدنى من خلال المجتمع المدنى العالمى بإعتباره بيت الشعب .

التغيير الذى سيتواءم مع إحداث التنمية التى تحافظ على الهوية المجتمعية للشعب المصرى ...

وهذه المقترحات يمكن حصرها وتجميعها فى مجموعات رئيسية يتم التركيز عليها ويستند إليها مجتمعه بناء مجتمع قومى مصرى قوى تتضامن معه قوى المجتمع المحلى والقومى للقيام بالتعامل الرشيد والمسئول عن مواجهة خطط العولمة والعمل على إتاحة التطبيق لهذه الخطط بما يتفق مع الحفاظ على الهوية الاجتماعية والثقافية والوطنية للمجتمع المصرى ولتحقيق هذا الهدف يتم تحديد اربعة مجموعات من المقترحات ترتبط كل مجموعة بموضوعات أساسية ترتبط بفاعليات المجتمع المدنى وتؤثر على تحقيق أهدافه وذلك على النحو التالى :

المجموعة الأولى : العمل على تفعيل آليات المشاركة الشعبية ودور المنظمات القاعدية ذات الجذور عميقة الإرتباط بالمجتمع المدنى :

ففى إطار النظم العالمية الجديدة أصبحت هناك ضرورة لتضامن هذه التنظيمات الرسمية للمشاركة الشعبية مع التنظيمات غير الرسمية لها والمتمثلة فى منظمات العمل الأهلى والمؤسسات الغير حكومية للعمل معا فى بوتقة واحدة لإعادة بناء الجانب الشعبى بناء جديد يناقش ويحاور ويشارك كجزء أساسى من المجتمع المدنى فى قبول أو تعديل أو رفض ماقد يهبط عليه من سياسات عالمية تكون واجبة التنفيذ إذا لم يكن من البداية ضلعا أساسيا واعيا فى هذا البناء للمواجهة والمناقشة وقبول فقط ما يتفق مع مجتمعه من قيم الدين والثقاف الأصيلة والتراث من خلال وعى قوى وفهم صحيح للمستجدات العالمية الجديدة والتى لا مناص من التعامل معها.

المجموعة الثانية : إعداد واختيار الممثلين الذين يتعاملون باسم المجتمع المدنى خارج الدولة على المستويات الدولية والعالمية كآلية للشراكة الدولية من خلال إتباع أساليب قومية لهذا الاختيار :

حيث أن اختيار الممثلين عن المجتمع المدنى الذين يتفاوضون خارج الدولة يشكلون الجزء الأساسى الذى يقع عليه عبء التعامل عن بعد معبرا عن قلب المجتمع المدنى ونبضاته وآماله وطموحاته والتى على أساسها تتحقق التنمية التى يريدها هذا المجتمع ويوافق عليها بحيث لا تسلب منه هويته وثقافته ولا تمس أدياته – وبطبيعة الأمر فإن إختيار الممثلين لا يترك للمؤسسات الدولية والعالمية أو حتى مجرد التدخل فى إختيار ممثلين المجتمع المدنى الأمر الذى يتطلب تضامن الدولة حكومة وشعباً لإفراز ممثلين يحملون همومهم ويعبرون عن مصالح المجتمع ويحافظون على كيانه وتاريخه وتراثه

وأدياته ،وذلك من خلال آلية قومية داخلية تتضامن فيها أجهـزة المـشاركة الـشعبية وتنظيماتها بشقيها الرسمى وغير الرسمى بمستوياتها المختلفة.

وفى النهاية فإن المجتمع المدنى يصبح له الحق وحده فى إختيار ممثليه ومفاوضية المتميزين من الذين يتمتعون بالقدرة المحاطة بالثقة .

المجموعة الثالثة: التركيز على بناء القدرات ذات الصيغة القومية وإعداد كوادر المجتمـع المدنى للتعامل مع الشراكة الدولية. ودور الدولة فى إحداث التغيير المطلوب فـى إطـار العولمة بناء على ما تم طرحه فى هذه الورقة حول العناصر الثلاث التى يرتكز عليها بناء المجتمع المدنى وهى المعرفة والشفافية والتضامن :

فالمعرفة : إذا تحددت بمحورى العلم والثقافة فهذا يعنى وجود منـاهج دراسـية وبـرامج تدريبية جديدة متطورة تتضمن كل ما يتعلق بأمور العولمة وجوانبها المتعـددة الـسياسية والإقتصادية والاجتماعية .

والشفافية : تشكل مبدأ وقاعدة أساسية فى إكساب المعرفة حيث أننا نعد أجيالاً عليهـا أن تتعامل مع شعوب العالم وتواجه مؤسسات دولية وعالمية فى إطار منهجية وأطر العولمـة وعنصر التضامن يستهدف : إزالة الحواجز الموجودة من السياسة والعلم والتطبيـق مـن خلال تسييس العلم لتنمية المجتمع وتسييس التطبيق فى تلبية متطلباته وتـسييس الحـوار للوصول إلى توفيق أوضاعه.

المجموعة الرابعة : إدماج آليات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية من خطـط التنميـة المحلية والقومية ضرورة وطنيه تجاه التغيير المطلوب حيث أن آليـة إختيـار الممثلـين للمجتمع المدنى لا تعمل فقط على إفراز كوادر متميزة ولكنها فـى الوقـت نفـسه يمكـن إعتبارها أسلوباً هاماً لإدماج المجتمع المدنى للمشاركة فى وضع أهداف وسياسات خطـط التنمية القومية والمحلية فى إطار ما يناسبها ويتوافق معها من المستجدات العلميـة فـى عصر العولمة من منطلق أربعة نقاط أهمها :

أ - هذا الدمج يعمل بشكل أساسى على تضامن أفراد الشعب وممثليه فى التخطيط لكـل من الخطط المحلية والقومية والخطط العالمية والدولية ، فالآلية المقترحة لإستخدام قنوات المشاركة الشعبية لدمج المجتمع المدنى مع ممثلى المجتمع المحلى فى قنوات المشاركة الشعبية الرسمية من القاعدة إلى القمة تعمل على إدماج وتزاوج التخطيط القومى بمستوياته مع التخطيط الدولى والعالمى فى المقر الشرعى للدولة والـذى يمثل البيت الحقيقى أو بيت الأسرة المجتمعية القومية ... والـذى لا نـدير لـه ظهورنا من أجل أن نعمل فى بيت الحكومات فى الأمم المتحدة.

ب - إن الجمع بين ممثلى المجتمع المحلى وممثلى المجتمع المدنى على جميع المستويات القومية فى ريف وحضر مصر يعمل على إحداث تفاعل بناء بين جميع أفراد الأمة الواحدة يؤدى إلى إثراء خطط التنمية المحلية والقومية ويعمل على تقويم للخطط الدولية والعالمية بفكر قومى وطنى يعمل على إستمرار إنتماء أفراد المجتمع لبلدهم.

ج - إن هذه الآلية تخلق روح التعاون من خلال إثراء الحوار وطرح المعرفة التى تتسم بالشفافيه الأمر الذى يؤدى إلى مساهمة كل من الجانبين فى بذل الجهد فى تقديم التسهيلات التى تساند بناء وتنفيذ الخطط التى تخدم المجتمع على المدى القريب والمشاركة فى صياغة وتحقيق تطلعات المجتمع على المدى البعيد.

د - تعمل هذه الآلية على تولد وعى سياسى قومى عن السياسات الدولية والعالمية داخل المجتمعات المحلية وبالتالى تداول قضايا من نوع جديد تتعلق بكل المستويات المحلية والقومية والدولية والعالمية التى تفرضها العولمة مع المشاركة فى إقتراح الضوابط التى تضمن تنمية المجتمع بجميع مستوياته فى ظل هذه العولمة بما يعمل على الحفاظ على التراث القيمى والمجتمعى المتمثل فى الهوية والثقافة والتراث والدين. ولا يصبح هذا الدور مسئولية المجتمع المدنى وحده ولكن يصبح مسئولية المجتمع كله داخل إطار الدولة من خلال القنوات الرسمية لمشاركة الشعبية ... وهذا حق المجتمع وحق الدولة معاً.

هـ - كما أن لفاعلية هذه النقاط الأربعة بدأت دول العالم بما فيها مصر تتحدث عن التنمية بالمشاركة والتعرف على شركاء التنمية وتحديد أدوارهم فى عملية التنمية بجانبيها الاقتصادى والإجتماعى وأهمية تكامل جهودهم التنموية لمساعدة القطاع الخاص والمشاركة فى وضع الخطط فيما يتعلق بإحتياجات المجتمع رجالاً ونساءً وكذلك فى المشاركة فى عملية التنفيذ والمتابعة والتقييم .. حيث يساعد هذا التخطيط على عدم حدوث إزدواجية وتكرار وإهدار للجهد والمال والوقت وبهذا يتم توجيه الإستثمار بكفاءة وفاعلية إلى أكثر المناطق إحتياجاً من قبل المجتمع([٢٠]) .

([٢٠]) أ.د. إجلال راتب اعقيلى " آليات تفعيل التخطيط بالمشاركة – مذكرة خارجية ، معهد التخطيط القومى يوليه ٢٠١٠ .

وأخيراً فإن إدماج آليات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية فـى خطـط التنميـة المحلية والقومية تعمل على تحقيق التفاعل لإحداث التغيير المطلوب لتحقيق التنمية التـى يستهدفها المجتمع فى إطار العولمة بمشاركة كل فئاته وذلك من خلال إحداث :

(١) التزاوج بين التخطيط القـومى والعـالمى فـى قـضايا التنميـة الاجتماعيـة والاقتصادية.

(٢) التزاوج بين القائمين على التخطيط داخل المجتمع أولاً.

(٣) التزاوج بين المشاركة الشعبية بأصالتها وبين الشراكة الدولية بحـداثتها فـى البيت الشعبى الوطنى (أى المجلس المحلى والشعبى) بتعـدد مـستوياته مـن المحلية إلى القومية من أجل مضى الدولة والمجتمع قدماً ودوماً إلى مـستقبل أفضل محاطاً ومؤمناً بكل الضمانات التى تحفظ له أصالته وتحقق تماسكه.

وفى النهاية فإن المجتمع المدنى يصبح له الحق وحده فى إختيارَ ممثلين ومفاوضية المتميز من الذين يتمتعون بالقدرة محاطة بالثقة من قبل المؤسسات على حـسن إختيـاره المفوضية.

الفصل الثـــــانى: الجانب التطبيقى للدراســـــة

القضية الخامسة: التغــير الاجتمـــاعى وقطـــاع التعليـــم
القضية السادسة : التغيـــر الاجتماعى والقطـــاع الصحى
القضية السابعة: الحوكمة(الإدارة المجتمعية أوالحكم الرشيد)